

الجمال قادمون

اليسار

رأية المستعمر في الأرض

□ اليسار / العدد السابع و الستون / سبتمبر ١٩٩٥ م / ربيع ثان ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان □



الحكومة والإخوان ..
وفشل الحل الأمني

اتفاق الفرصة
الأخيرة في أسمرة

انقلاب في اتحاد
العمال الأمريكي

هكذا نفذ الاسرائيليون
مذابح الأسرى
المصريين

التجمع والناصري والوفد والشيوعيون ... يحددون
مواقفهم من انتخابات مجلس الشعب القادمة

الملك حسين يروي قصة لجوء صهر صدام للأردن

في هذا العدد

من مؤلفات

الضام: قادمون

من مؤلفات

التجديد والنهضة والفكر والشباب

مختارات من مؤلفات مجلس الشعب

من مؤلفات

رئيس التحرير

التجديد

من مؤلفات

الحكومة والإخوان: وفشل الحل الأمني

مصر: قاذون على حمار أزرقها الزراعية والغداية

الثانية: الثامنات في موسم العودة

بالطريق: العلوط ومدعو العلم

من مؤلفات

رسالة الأردن

رسالة حيفا

رسالة القدس

اتفاق القرعة الأخيرة في استمرا

من مؤلفات

رسالة واشنطن

رسالة باريس

رسالة موسكو

من مؤلفات

الثورة: الإصلاح - المجتمع المدني

التطور: على إيقاع التلوث البيئي

عن: د. لاهوت القمع

من مؤلفات

والرجل الثالث: ستما تعاني العيبية ووطن يعاني الغياب

من مؤلفات

مداخلات

خليل حسن خليل

من مؤلفات

ألعاب ثابتة

اسلام لاهوت: خليل عبد الكريم (٢٣) أرشيف اليسار: د. وقعت السعيد (٧) عن في شمال (٧٦) مشاغبات صلاح عيسى (٨٢)

اليسار

رسائل من كل مكان

احتل مكان الصدارة في هذا العدد مراسل اليسار

من الأردن بحث «ناهض حتر» برسالة كشف فيها حقائق جريه صهر الرئيس العراقي صدام حسين للأردن ودور القوى الدولية والعربية والصراع السياسي في الأردن حول السياسة الأردنية الجديدة التي كشفت عنها هذه الحادثة

ومن حيفا نقل «نظير مجلي» تفاصيل جديدة حول جريمة اغتيال «جيش الدفاع الاسرائيلي للأسرى المصريين في حربي ٥٦، ١٩٦٧»

ومن القدس حاور «حنا عميرة» بشير البرغوثي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني حول اتفاق طابا ومستقبل مقاضات الحكم الذاتي

وانفرد «سمير كرم» من واشنطن بالقاء الضوء على الانقلاب الذي وقع في اتحاد العمال الأمريكي وفرضت أجهزة الاعلام الغربية والأمريكية سئارا من الصمت حوله

ومن باريس كتب «مجدى عبد الحافظ» آخر رسائله حول أزمة شيراز المزدوجة في ضوء استئنافه للتجارب الذرية والتفجيرات التي هزت باريس. وتقول آخر رسالة لأن الصديق مجدى يعود - بعد طول غياب - إلى القاهرة لبدء عمله أستاذًا في الجامعة

ومن ألمانيا يحدثنا نبيل يعقوب» عن واحد من التقارير المخيرة لنادى روما يلقى أضواء هامة حول تدهور الأوضاع في العالم، خاصة في العالم الثالث في ظل نظام الرأسمالية المسيطر على المجتمع الدولي كله. ويلقى «أحمد الحميس» ضوءا جديداً على الهجرة الروسية إلى إسرائيل

في الداخل تفرد اليسار عدداً كبيراً من الصفحات لقادة وعملية الأحزاب والقوى الديمقراطية في مصر لتتجاوز بصراحة حول انتخابات مجلس الشعب في مصر. وأى قراة متأنية للحوار ستخرج برؤية واضحة لمواقف هذه الأحزاب والقوى تكشف الكثير عما كان خافياً

وتحتل قضايا العمال والزراعة، والقضايا الفكرية والحوار حولها، والسينما والأدب الثابتة مكانها كالمعتاد

ونظن أن الجهد المبذول في هذا العدد يستحق الانتقادات، بسبب الظروف، ونعني بها أجازات الصيف، والأزمة المالية التي ما زالت تسد بخناقا، ورغم مساهمات وتبرعات الأصقاء، وأخص منهم د. سمير حنا صادق الذي دائما ما يتدخل في المهمات ودون إعلان

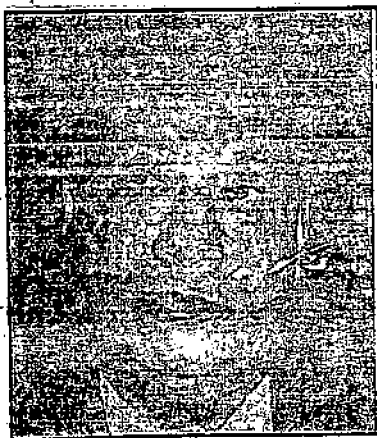
اليسار

العمال قادمون ..

حسن عبد الرازق

العموب الخطيرة في الالاتة . فمثلا تباع الالاتة الفصل على ٣٤ مخالفة معظنها لا يرد في أى لائحة أخرى ، بما في ذلك الاشتراك في مناقشة سياسية أثناء العمل ومردج الاشاعات والأكاذيب التي يترتب عليها الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام العام ، أو الاشتراك في الإضراب عن العمل . وتنحاز الالاتة للإدارة العليا على حساب جموع العاملين ، فترفع بدل التمثيل للفئة الممتازة إلى ٣٠٠ جنيه شهريا ورئيس القطاع إلى ٢٠٠ جنيه والمدير العام إلى ١٥٠ جنيه والاختصاصي إلى ١٠٥ جنيه ، وترفع بدل السفر إلى ٢٤٠ دولارا في الليلة . في المقابل لم يرتفع بدل المصانع وبدل طبيعة العمل إلا بنسب ضئيلة ، فأصبح حده الأدنى ٨ جنيهات وحده الأقصى ٣٤ جنيه . ومع

د. عاطف عبيد



في وسط أجازات الصيف ، وإرتحال الساسة ورجال الحكم إلى الشواطئ والقرى السياحية ، ليربحوا أعصابهم من عناء العمل الشاق طوال العام ، ومن آثار معركة قانون اغتيال حرية الصحافة (٩٣ لسنة ١٩٩٥) وانتفاضة نقابة الصحفيين المقاتلة ، ومن خطة محاولة الإغتيال للناشطة للرئيس في أديس أبابا وجهودهم بعدها في الحشد والتأييد والمبايعة ، وليستعدوا بنشاط لانتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ١٩٩٥) التي يريدونها - أى الحكام - مبايعة غير مشروطة لحزب الرئيس ، وتأكيدا لاختكارهم للسلطة خمس سنوات أخرى ، بصرف النظر عن حقيقة مرقف الراى العام منهم ومن سياساتهم التي قادتنا إلى الأزمة الطاحنة التي نعاني منها جميعا .. في وسط هذا كله ، لم يلحظ هؤلاء وغيرهم ، إشارات هامة وجهتها الطبقة العاملة المصرية للكافة .

أول هذه الاشارات تتمثل في إضراب عمال مصنع ٤٥ الحرسى عن العمل يوم الاثنين ٧ أغسطس ، ومطالبتهم بحل مجلس الإدارة واستقاط اللجنة النقابية ، وعتاقاتهم ضد رئيس مجلس الإدارة وثانيه . وكان السبب المباشر للإضراب ، قرار مجلس الإدارة بصرف ١٨ يوما كحوافز عن شهر يوليو ، بعد أن كان الحافز الشهري يساوى ٢١ يوما في الأشهر السابقة ، وصرف منحة ٢٥ جنيهها بمناسبة المولد النبوي بدلا من ٤٠ جنيهها كالمعتاد . إلا أن هناك أسبابا أخرى تراكت سبقت هذا الإضراب ، في مقدمتها الالاتة الجديدة للعاملين بالانتاج الحرسى . فقد أعدت الهيئة القومية للانتاج الحرسى الالاتة الجديدة في سرية تامة دون عرضها على أى من اللجان النقابية للعاملين بالمصانع الحرسية ، أو مناقشتها بالجمعية العمومية للنقابة العامة . ومع بدء تطبيق الالاتة في أول يوليو ١٩٩٥ على العاملين بالانتاج الحرسى - وعددهم يتجاوز ٨٥ ألف عامل - اكتشف العمال

رئيس التحرير
حسن عبد الرازق

المحرر الفني
محمود الصمدى

المستشارون
أبراهيم بى راوى

د. ريفات السيد
صلاح موسى

د. عبد العظيم انيس
عبد القهار بكر

عبد الحى أبو العيس
محمود أمين العالم

شارك في التأسيس
د. نواله موسى

الأمين
مسترد ديمقراطى

نصرد عن التجمع الوطنى

التقدمى الواحدى في اليوم

الأول من كل شهر

ALYASSAR L KARIM EL DAW
EAST TALAAT HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاستير اناب (لدة سنة واحدة)

مصر ٢٤ جنبها للأفراد ١٠ جنبها للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها

العالم : دولارا أمريكيا أو ما يعادلها

ترسل القيمة شيك مصرفى أو

حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : اشارع

كرام الدولة ميدان طلعت

حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩٢٨١ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩١٥٢

فاكس : ٥٧٨٦٢٢٨ - ٥٧٨٦٢٢٩

إلغاء الوجبة الغذائية تقير صرف ٥ جنيه شهريا بدل وجبة يخضع منها أيام الجمع والعطلات الرسمية والأجازات بأثرأعها يواقع ٢ جنيه في اليوم (ورفعت بعد ذلك إلى ٦٠ جنيهاً بعد احتجاجات العمال).

وقد حقق هذا الإضراب الذي استمر يوماً واحداً نتائج هامة، فبعد بدء الإضراب بساعتين حضر "مصطفى منجي" رئيس النقابة العامة للعاملين بالمصانع الحربية ونائب الحزب الوطني عن (حلوان والعصرة) لمحاولة تهدئة العمال إلا أن عمال مصنع ٤٥ واجهوه بشوة غاضبة ورفضوا الحديث معه وأجبروه على مغادرة الموقع محطلين إياه والنقابة المسترلية عن كل مشاكلهم. ونجح المهندس أحمد فايز حمزة نائب رئيس الهيئة القومية للإنتاج الحربي في المفاوضات التي أجراها مع قيادة الإضراب في التوصل إلى اتفاق يتضمن ٤ نقاط:

- ١- صرف البدل النقدي للوجبة (٦٠ جنيها شهريا) كاملة بدون خصم أى مقابل للأجازات الاعتيادية أو العرضية أو المرضية القانونية أو أيام الجمع والعطلات الرسمية.
- ٢- صرف الحافز على أساس ٢١ يوماً شهريا.
- ٣- رفع منحة مولد النبی إلى ٤٠ جنيها.

٤- وقف المكافآت الشهيرة التي كانت تمنح للإدارة العليا ورئيس اللجنة النقابية والأعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة وتراوح بين ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه شهريا.

الإشارة الثانية جاءت من عمال شركة النصر للسيارات، حيث اعتصم أكثر من ١٠ آلاف عامل لمدة ٣ أيام احتجاجا على امتناع إدارة الشركة عن صرف العلاوة الاجتماعية (١٥٪) والاكتفاء بإضافة العلاوة الدورية (٥٪) فقط وثبات نسبة الحوافز لمدة ٧ سنوات رغم زيادة الانتاج وحدد العمال مطالبهم في:

- ١- صرف حوافز ٤٠ يوماً على مرتب يوليو ١٩٩٥.
- ٢- رفع بدل التغذية إلى ٢ جنيه يومياً بدلا من ٦٠ قرشاً يومياً.
- ٣- تجميد نشاط مجلس الإدارة واللجنة النقابية.

وقد بدأ الاعتصام يوم الأحد ١٢ أغسطس بعد أن كان العمال قد امتنعوا عن قبض الحوافز للشهر الثاني على التوالي، وتعرض تيازي عبد العزيز رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية لاعتداء

العمال عندما حضر إلى المصنع.

ولجأت الحكومة لاتخاذ قرار بإغلاق المصانع لمدة خمسة أيام واعطاء العمال أجازة إجبارية. وشكلت لجنة لبحث مطالب العمال وتقديم اقتراحاتها لمجلس الإدارة خلال أسبوعين بما في ذلك الاستجابة لطلب العمال وإعادة النظر في نظام الحوافز ليكون الحد الأدنى ٤٠ يوماً شهريا.

وفي نفس الوقت توالى التصريحات المنتشرة للحكومة ورجالها:

- فالدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية يندد بالمضربين قائلا: "أى عامل يخرج على الشرعية عليه أن يعتبر نفسه فى إجازة مفتوحة".

- وأحمد العمارى وزير القوى العاملة والتشغيل، ابن الحركة النقابية الرسمية ورئيس الاتحاد العام للعمال سابقاً يقول بفخر: "الدولة قادرة على مواجهة أى خروج على الشرعية فى أى موقع... وفى نفس الوقت فإنها مستعدة تماما للحوار مع أى تنظيم شرعى".

-وتيازي عبد العزيز رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية لا يجد تفسيراً لاعتصام ١٠ آلاف عامل من أعضاء النقابة العامة للصناعات الهندسية، إلا أن "عاسلا منصورلا سبق أن اختلس ٩٥٠٠ جنيه تزعم

أحمد العمارى



القلة المضربة

وفي إشارة فائقة خاطفة، تظاهر عمال مصنع ٩٩ الحربي بعد قرار خفض الحوافز من خمسة أشهر إلى شامين يوماً فقط.

وهناك أشياء أساسية مشتركة فى هذه الأحداث العمالية التي جرت فى أسبوع واحد فى منطقة حلوان.

* غسيمة التنظيم النقابى الرسمى، خاصة الاتحاد العام والنقابات العامة، وفى كثير من الأحيان اللجان النقابية - عن مشاكل العمال الحقيقية وقضاياهم.

وليس صدفة أن إضراب مصنع ٤٥ الحربي واعتصام مصنع شركة النصر للسيارات، تم بعيداً عن التنظيم النقابى، بل فى مواجهته. وطالب العمال فى المصنعين بحل اللجنة النقابية للمصنع. ورفضوا حتى مجرد الحديث مع رئيس النقابة العامة المختصة (مصطفى منجي فى حالة مصنع ٤٥، وتيازي عبد العزيز فى حالة شركة النصر للسيارات)، بل واشترط عمال مصنع ٤٥ أن لا يشارك مصطفى منجي (وهو أيضاً عضو مجلس الشعب - عمال - عن دائرتهم) فى مفاوضات التسوية.

* تعلم إدارات الشركات تفصيلاً بهذه المشاكل وتم مناقشتها أكثر من مرة. كما تعلم الدولة بأبعادها، والتي تكاد تتركز فى كل مصانع ووحدات الإنتاج فى مصر. ولكنها وطبقاً لسياسات الحكومة التي تم الاتفاق عليها مع المؤسسات المالية الدولية وصندوق النقد الدولى، يتم تجاهلها إلى أن تفاجأ بمحرك عمالى جماعى، فى هذا الموقع أو ذاك فتستجيب، لبعض المطالب العمالية - مضطرة - فى الموقع الذى عبر بقوة عن احتجاجه. ولا تنتد هذه الاستجابة إلى بقية المواقع المماثلة.

* يتركز الصراع فى الوقت الحاضر، كما كشفت أحداث أغسطس فى حلوان، وقبل ذلك إضراب عمال كفر الدوار (سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٤) - كما ستؤكد أحداث قادمة - حول حقوق العمال وأجورهم ووصفة خاصة ما يسمى بـ "الأجر المتغير" سواء كان الحوافز أو النج أو بدل طبيعة العمل أو بدل الوجبة الغذائية، والتي تمثل جزءاً أساسياً من الدخول المتعدنية للطبقة العاملة، لا يمكن المحافظة على الحد الأدنى من مستوى المعيشة بدونته.

كما يتركز على مقاومة سياسة تخفيض العمالة، خاصة العمالة المؤقتة، والتي تشكل إحدى الوسائل الأساسية

3

التجمع .. والناصرى .. والوفد .. والشيوخيون يحددون مواقفهم من انتخابات مجلس الشعب

تبدأ في الشهر القادم إجراءات انتخابات مجلس الشعب ، وهي الانتخابات السادسة منذ بدأت التعددية الحزبية المقيدة ، الانتخابات الثانية بالمقعد الفردي ، بعد تجربتين مريرتين بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٧ ، ورابع انتخابات برلمانية في عهد الرئيس حسنى مبارك .
وكما هو واضح - حتى الآن - نستشارك في هذه الانتخابات كل الأحزاب السياسية القائمة بما في ذلك الحزب الحاكم ، وأحزاب المعارضة الرئيسية : التجمع - الوفد - العمل - الناصرى - الأحرار ، والقوى السياسية المعجوبة عن الشرعية والإخوان المسلمون - الشيوعيون ، والمستقلون من كافة الاتجاهات .
ورغم إقتراب موعد إجراء هذه الانتخابات (نوفمبر ١٩٩٥) فما زالت كثير من المواقف والاتجاهات والوقائع غائبة ، خاصة من جانب أحزاب وقوى المعارضة .
وفي محاولة للوصول إلى صورة أوضح لمواقف واتجاهات أحزاب المعارضة الديمقراطية وجهت والبسار الدعوة لعدد من القيادات السياسية للمشاركة في ندوة حول الانتخابات البرلمانية القادمة ، استجاب لها كل من :

من حزب الوفد : د . نعمان جمعه نائب رئيس الحزب

وعبد النعم حسين عضو الهيئة العليا للوفد

وماجد صقر أمين الحزب في البحيرة

من الحزب العربى الديمقراطى الناصرى : حامد محمود عضو المكتب السياسى للحزب ورئيس مجلس إدارة صحيفة العربى

من حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى : د . رفعت السيد الأمين العام للحزب .

من الشيوعيين : إبراهيم بدرأوى المحاسى .

ومن مستشارى مجلة البسار عبد القفار شكر أمين التشقيف بحزب التجمع .

وقام بإدارة الندوة حسين عبد الرازق رئيس التحرير وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع .

وطرحت البسار ، أربعة محاور للنقاش .

المحور الأول : الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ والتي تجعلها من وجهة نظر البعض انتخابات فارقة في التطور السياسى للمجتمع المصرى .

المحور الثانى : الأوضاع القانونية والسياسية التى تشهدها انتخابات حرة نزيهة في مصر ، وإمكانية التغلب عليها - أو على بعضها - في انتخابات نوفمبر ١٩٩٥ .

المحور الثالث : رؤية الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لإمكانية التنسيق فيما بينها خلال انتخابات مجلس الشعب القادمة . وهل يشمل هذا التنسيق كل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة ، أم يقتصر على الديمقراطية منها فقط ؟

المحور الرابع : يرى البعض أنه لا يوجد حزب واحد في مصر الآن يطرح التغيير ويسعى سعياً حقيقياً للسلطة - سواء متفرداً أو بالتحالف مع آخرين ، وأن الجميع مسلم عملياً بانفراد الحزب الحاكم بالسلطة وبالتالي يتعامل الجميع على هذا الأساس مع الحزب الوطنى الديمقراطى والحكومة .. هل هذا صحيح ؟ .. وإذا لم يكن صحيحاً فما هي المرافف العظيمة المطلوبة لتأكيد سعى الأحزاب والقوى السياسية للتغيير وتداول السلطة في هذه الانتخابات ؟

وقد ناقش المشاركون في الندوة المحور الأول في البداية ، ثم ناقشوا المحاور الثلاثة الأخرى معا .

إعداد

عماد فؤاد

تصوير

خالد سلامة

د. رفعت
السعيد



مجلس الشعب القادم يرشح رئيس الجمهورية .. والحزب الوطني حريص على الحصول على ثلثي مقاعد.

بعض كبار المثقفين
ينادون بتوكل الحكومة
توزيع الانتخابات حتى لا
تصبح مصر جزائر أخرى.

الأحزاب الشككية ستكون
أداة في يد الحزب الحاكم
للعيش بالانتخابات.

د. رفعت السعيد

الانتخابات القادمة واحدة من أهم الانتخابات بمعنى أنها ستشكل مرحلة تطور إما أن يكون إيجابيا أو سلبيا في مسيرة الحياة السياسية المصرية ، لكني أشعر أن البعض يبالغ كثيرا في أهميتها ويعتقد أنها نقطة تحول ، إن خيرا فخير وإن شرا فشر . ووصل الأمر في ندوة أو (ورشة عمل) في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أن قال البعض «إما صناديق الانتخابات وإما صناديق الذخيرة» لا أعتقد أن الوضع في مصر قد وصل إلى هذه النقطة . بالطبع يحدث نوع من التراكم العام تجاه اعتقاد إمكانية التغيير السلمي وهو ما يؤثر بالسلب على فتاعة الأفراد في قيمة السلمي نحو التغيير السلمي ، ويشعر الناسة المحترمون في مصر بنظرة الآخرين لهم إزاء محاولتهم القيام بعملية التغيير فهم يرون أنهم يحترقون في البحر أو يسبحون إلى ما هو صعب جدا .

ودون الموقوع في مثل هذه المبالغات ، فهناك أهمية بالغة للانتخابات القادمة من زاوية أن مجلس الشعب القادم هو الذي سيرشح الرئيس المقبل ، فإذا قرر الرئيس مبارك ترشيح نفسه للمرة الرابعة ، فستجري الانتخابات المقبلة على أساس ضرورة حصول الحزب الحاكم على ثلثي المقاعد ليكون قادرا على ترشيح الرئيس منفردا . وحتى إذا قرر الرئيس عكس ذلك سيكون الاختيار أيضا عن طريق مجلس الشعب ، ومن ثم ستكون حسابات الحكم منصبة ليس على هذا المقعد أو ذاك ، وإنما على أساس ثلثي المقاعد ، ومن هنا تكمن أهمية الانتخابات المقبلة وأهمية التعامل معها والتعرف على قنراتها المختلفة .

وعلى كقوى سياسية أن تجري حساباتها بشكل واقعي . وأن تدرك أن المسموح لنا بالتنافس حوله هو ثلث المقاعد ، وأن هناك سيناريو يجب حسابه في إطار ما تبقى من الثلثين . وبعض الأحزاب أو القوى السياسية تخوض هذه المعركة بأمال عريضة - وقد صرح أحد كبار الإخوان لجريدة الأمل أنهم سيحصلون على ثلث مقاعد مجلس الشعب القادم - وفي رأيي أن هذا وهما . فالأخوان المسلمون إذا حصلوا على ثلث المقاعد اختلت النسب واختل الوضع بكامله ، ولا تصح الانتخابات انتخابات مجلس تشريعي عادي ، وإنما انتخابات لتغيير نظام الحكم . أعتقد أن الإمكانات المتاحة أمام الأحزاب السياسية وقوى الرأي العام المصري مجتمعة غير قادرة على ذلك .

حامد محمود

بالنسبة لنا في الحزب الناصري نرى أن أهمية هذه الانتخابات تأتي من كونها أول انتخابات نخوضها بعد قيام الحزب قانونا بصدر حكم قضائي لصالحه ، وبالتالي فلا بد أن نشارك فيها بقصد الحصول على نسبة أكبر من المقاعد ، وأعتقد أن هذا هو هدف كل الأحزاب بأن تكون المعارضة ذات ثقل مؤثر في المجلس القادم . الانتخابات القادمة هي بمثابة دخول مرحلة جديدة لابد أن نخوضها بقوة بالمشاركة مع أحزاب المعارضة الأخرى .

ونحن نقدر أن جميع العناصر ليست تحت أيدينا ، وإنما الحكومة هي التي تملك كل شيء ، وبالتالي فنتيجة الانتخابات تملكها الحكومة ولا تملكها نحن مهما بذلنا من جهد ، نتيجة عوامل كثيرة يمكن مناقشتها فيما بعد . ولكن علينا أن نخوض معركة سياسية فعندنا كوادرا وقياداتنا على مستوى الجمهورية التي تحتاج نوعا من الاحتكاك السياسي في العملية الانتخابية ، وإن لم يحقق هذا الاحتكاك هدف الحصول على نسبة معينة من مقاعد مجلس الشعب القادم ، فعلى الأقل يهيئ بعض القيادات لخوض المعارك القادمة ومعارك المحليات وهي ليست أقل من الانتخابات البرلمانية من وجهة نظرنا .

تصور خاطئ تماماً. فالحزب الحاكم القوي أو الحكومة القوية لابد أن تكون بجانبها معارضة قوية كجناح مكمل للديمقراطية.

ابراهيم بدرأوى

أنا ممن يرون أن الانتخابات القادمة هامة جداً لتأثيرها الكبير على التطور السياسى فى المجتمع المصرى لمدة أسباب.

فالمجتمع المصرى يعيش أزمة شاملة تتفاقم يوماً إنشائها كل يوم بفعل سياسات السلطة القائمة. وهذه مسألة أصبحت حديث الجميع ولا أعتقد أن المجال مناسب لتعداد مظاهر هذه الأزمة وسماحتها. لكن هذه الأزمة أفرزت -وتفرز- الارهاب الذى تراجعه الدولة بمجرد سياسات أمنية فى حين أن سواجهه الارهاب لا تجدى الا بمنظومة سياسات بديلة عن سياسات هذه السلطة. كذلك أفرزت الأزمة تلشى الفساد بشكل غير مسبوق فى تاريخ مصر الحديث وهذا الفساد نتيجة لسياسات السلطة وترعاها السلطة، وقسم السلطة ضالعة فيه.

وتتم فى الوقت الحاضر تحولات ضخمة فى المنطقة وتجربى صياغتها تحت عناوين، مثل الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل. ولا يرد ما يشير إلى أن السلطة الحاكمة تضع البلاد فى حالة استعداد للقادم الجديد فى المنطقة. وما لم يكن لدينا مجلس تشريعى قادر فعلاً على أن يكون له قول فصل فى كل شئون البلاد فى الظروف القادمة فأنا أعتقد أن الأزمة ستتفاقم.

والانتخابات القادمة تأتى فى وقت تحشد له كل القوى بدءاً من رجال الأعمال المستقلين وتيارات الاسلام السياسى، وبالتالي فستكون المعركة جادة خاصة وأن البعض يدخلها بإمكانيات مالية ضخمة جداً. وهذه الانتخابات بالنسبة للكثيرين تعنى استمرار حصانتهم البرلمانية

وأنصوّر أنه لابد من وجود قدر من الانفراج فى حرية الاتصال والتحرك بالجماهير، الأحزاب -فى ظل الظروف الحالية- غير متاح لها الاتصال إلا فى الحدود التى نعلمها جميعاً، وقد تقوم الحكومة -ولو من حيث الشكل- بفتح الباب للأحزاب للاتصال بالجماهير، وهو الأمر الذى نحرّم منه إلا فى حدود مقدار لجان الأحزاب فقط، ولو حاولنا التوسع فى أكثر من ذلك لن نجد أى فرصة وأماناً تجرّية الاحتجاج على القانون ٩٣ حيث لم نجد إلا مقرر حزب الوفد الذى يتسع لاستضافة المعارضة لعمل المؤقر.

هناك تعميم إعلامى على المعارضة وسيطرة إعلامية كاملة للحزب الحاكم على الصحف المملوكة لمجلس الشورى ووجه الحزب الحاكم سياستها، أو الاذاعة والتلفزيون بتأثيرهما الكبير على الرأى العام.

وأنصوّر - ذرا للرماد فى الصيون- أن تتبع الحكومة لقيادات المعارضة أن تتكلم فى وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون خلال المعركة وبالتالي تتبع لها فرصة التعبير عن آرائها واتجاهاتها.

ولابد من زلزلة عرش الحزب الحاكم فى تصوره أنه يملك كل الأشياء، ولابد أن يشعر أن هناك قوى معارضة يجب أن تتراجع على الساحة وأن يتاح لها التعبير عن الرأى الآخر، وتجاوز المناقذ المحدودة التى تتمثل فى صفح المعارضة التى تتعرض لضغوط كبيرة من ناحية التكلفة والتوزيع والإعلان.

إن الانتخابات القادمة بمثابة فرصة للتعبير عن بزائج الأحزاب بصورة أوسع وفرصة للاتصال بالجماهير بشكل أكبر كما أنها فرصة لإشعار الحزب الحاكم بأن هناك معارضة قادرة على أن تؤثر فى الشارع المصرى وتصور الحزب الحاكم أنه قادر على الاحتفاظ بـ ٩٩٪ من أغلبية أى موقع هو



حامد
محمود



لابد من زلزلة عرشى الحزب الحاكم

واجبنا ان نخوض المعركة
.. وان نتحدى كل القيود
المفروضة علينا

التسيق ضرورة واجبة

القائمة: هي تعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ولها مظاهر اقتصادية مثل بطء المعدلات الاقتصادية، الركود، والفلاء، والاعتماد على الخارج سواء بالقروض أو بالاستيراد، ولها مظاهر اجتماعية مثل ازدياد الفجوة بين الفقراء والأغنياء وازدياد معدلات الفقر في المجتمع المصري والبطالة والفلاء الخ. وبالتالي نجد أن قطاعاً عريضاً جداً من الشعب المصري أصبح مضطراً من هذه السياسات.

الغالبية: هي تزايد الفساد وبلوغه إلى الحد الذي أصبح معه ظاهرة مستمرة ولصيقة وتابعة من سياسات الحكم وليست مجرد أحداث فردية، والصحف القومية والحزبية وتقارير الرقابة الإدارية وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات كلها مثبته بما يؤكد بأن هذه المسألة باتت صفة أساسية ملازمة لسياسات الحكم.

الرابعة: حدوث تحولات إقليمية وعالمية أدت إلى خلق مناخ

والا فالبدليل هو استدعاء النيابة العامة لهم، أي أنها انتخابات عامة حتى على المستوى الشخصى لأعضاء المجلس الذين ينتمون للحزب الحاكم بشكل خاص.

ومشكلتنا كعماضة هي إحجام المواطنين عن المشاركة السياسية، فالناس فاقدة الثقة في إمكانية إجراء تغيير عبر طريق الديمقراطية، وفي اعتقادى أن هذا الإحجام لن يزول إذا ما أجريت الانتخابات كما كانت تجري سابقاً بنفس أسلوب التزوير الصريح العلنى المفضوح الذى تقوم به السلطة للحفاظ على هيمنتها أو امتلاكها واحتكارها للثروة والسلطة في المجتمع، وسينقطع آخر أمل أمام الجماهير لإمكانية حدوث التغيير السلمى في المجتمع.

وهذه نقطة خطيرة لأن قناعة القوى السياسية بإمكانية حدوث تغيير سلمى أو سعيها لإحداث هذا التغيير، لن يجيد صدق عند الناس وسيدخل الناس في دوامة من العنف سيدفع الجميع ثمنها.

وعلى ضوء ما سبق فلا بد وأن تحشد القوى الديمقراطية كلها إمكانياتها السياسية والفكرية والجماهيرية لتستطيع الخروج بمعركة انتخابية توقف الكارثة القادمة التى من الممكن أن تحل بالبلد إذا ما تمت هذه الانتخابات كما كانت تتم من قبل.

عبد الغفار شكر

الانتخابات القادمة تبدو كعلامة فارقة في مستقبل المجتمع المصرى على عكس ما يطرحه د. رفعت السعيد. وهي علامة فارقة بمعنى أن انتخابات البرلمان في أى مجتمع تكون فرصة دورية لإعادة النظر في موقف الشعب من سياسات الحكم وتوجهاته وبالتالي تتاح للناس فرصة إعطاء ثقتها لهذه السياسات أو حجبها عنها. فإذا لم تتح الانتخابات القادمة لعب هذا الدور فلن تكون هناك إمكانية لإعادة النظر في هذه السياسات من خلال هذه الوسيلة الديمقراطية.

وهي علامة فارقة بمعنى أنها يمكن أن تفتح الباب لعملية التطور الديمقراطى السلمى في المجتمع المصرى أو أن تخلق شروطاً تساعد على تصاعد أعمال العنف والتغيير من خارج النظام. وطبعاً لا يوجد حدث يمثل الموقف النهائي إنا هذه الانتخابات قد تحدث هذا. وإذا عبرت عن رأي الناس بحرية وصراحة فهي تعطي الفرصة لفتح الباب أمام إمكانية التطور الديمقراطى السلمى وإذا لم تفعل هذا فهي تؤكد على أن التغيير يمكن أن يحدث بوسائل عنيفة ومن خارج النظام.

وهذا الحكم مبنى على أساس أن مصر - كما قال الأستاذ إبراهيم بدرأوى - تمر بطور تدعى إلى التغيير سواء كانت هذه الظروف ناتجة

عن سياسات الحكم المطبقة أو ناتجة من بنية النظام السياسى القائم. لأننا عندما نتكلم عن فتح باب التغيير السلمى الديمقراطى فإننا نتكلم عن شيئين. أولهما هو التغييرات في بنية النظام السياسى ليكون أكثر

ديمقراطية، والثاني التغييرات في توجهات الحكم وسياساته. ومصر منذ فترة طويلة وهي تمر بأوضاع وظروف أدت تراكماتها، إلى أن القطاع

الكبير من الشعب المصرى بات مضطراً من سياسات الحكم ومن طبيعة النظام القائم وسأذكر خمس ظواهر أساسية هي:

1. الأولى: تصاعد العنف السياسى منذ اغتيال السادات وحتى الآن سواء فيما يتعلق بضحايا هذا العنف أو القطاع الذى يشمل هذا العنف

والمنطقة الجغرافية التى تدور أحداثه بها، وأحكام الإعدام التى صدرت والوسائل المستخدمة وشمل تصاعد العنف السياسى واستخدام القوة

والعنف في تصفية خصومات سياسية اغتيال رئيس جمهورية ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء... الخ... وهنا نجد أن هذه الظاهرة ورغم كل الإجراءات

التي تمت إلا أنها لا زالت موجودة في بنية الحياة السياسية في مصر وإنها تتصاعد ولا تضعف.

ضابط للتغيير . ومصر ليست جزيرة منعزلة والعالم كله تجري به تحولات
تؤكد على أهمية التحول الديمقراطي وإتاحة الفرصة للجماعات للعب دور
أكبر.

الخاتمة : وهي مختصة لما سبق ، وهي إصرار الحكم على العنف
واستمرار الأوضاع على ما هي عليه وعدم إتاحة الفرصة أمام أي إمكانية
لأن تلعب الناس دوراً في الضغط على سياسات الحكم وإمكانية تغييرها
بوسائل شرعية . الحكم مصر على تمهيش للنزاع السياسية والشرعية في
مصر وليس من قبيل المصادفة أن الأحزاب الشرعية في مصر تزداد ضعفاً
وليس قوة مع هذا التطور المستمر لهذه السياسات.

نتيجة هذا كله ، إما أن يفتح الباب أمام إمكانية تغيير سلمى
ديمقراطي ، وإما أن يتصاعد الاتجاه للتغيير بالعنف.

ولن يحدث ذلك بمجرد انتهاء الانتخابات ولا بعدها بعام وإنما نقول إن
هذه الأوضاع والسياسات لها تراكمات والحكومة لا تواجهها بالاستجابة لما
يطرح من بدائل وإنما بتقنيات جديدة وتشريعات تكرس الأوضاع القائمة
بالقوة وبالقمع . وتصدر قوانين لمنع الناس من أن تمارس ما كانت تمارسه
من حريات وحقوق في الفترة الماضية ، وبالتالي طالما أن ذات الأوضاع
قائمة وتراكماتها تتزايد فإننا إنشأ بانه إذا لم تتدخل هذه الانتخابات لإتاحة
الفرصة أمام الناس لأن تلعب دوراً في إعادة النظر في السياسات أو
الضغط عليها فسيأتي التغيير من خارج النظام وسيفرض نفسه بوسائل
عنيفة وليس بوسائل سلمية ، وبالتالي فإن الانتخابات علامة فارقة في
الحياة السياسية المصرية.

د. نعمان جمعه
أتفق مع الإخوة الاعضاء فيما قالوا بخصوص أهمية المرحلة التي
نعيشها وأنا تعيش فترة مخاض والظروف تفرض تغييراً في الهيكل
السياسي في حياتنا بطريقة ما . إنما هل هذا التغيير سيتم بواسطة
الانتخابات القادمة ، وهل لها أهمية أم أنها حدث روتيني ليس له أهمية
من وجهة نظر نظام الحكم ؟

لقد تمسكنا طويلاً بالأسل في حدوث تغيير أو انفراج أو تحارب من
جانب السلطة ، وحاولت المعارضة بكل الوسائل مذكرات ونداءات موجهة
بطرق مشروعة ومهذبة إلى رئيس الجمهورية ، ولكن الوضع استمر كما هو
عليه دون تغيير للدرجة أن مجلس الشورى جاء بنفس الصورة السابقة
وحتى رئيسه لم يتغير وكذلك رؤساء اللجان به . وأنا لا أنظر للانتخابات
القادمة على أنها حدث مهم أو حدث فاعل أو حتى آلية للتغيير في مصر
، وإنما استمر كما مرت انتخابات المحلية ، وسيبقى الحكم أغلب المقاعد
وليس كما يظن صديقي د. رفعت السعيد مجرد الحصول على ثلثي
المقاعد بل إنها قصة الـ ٩٩٪ فهم يريدون كل شيء ولا يذكرون في الثلثين
فهذا أمر مفروغ منه يعتقدون أنه مقهم والسلطة ترى أنه يكفي لأحزاب
المعارضة ٣٠ أو ٤٠ مقعداً فقط ، فيأخذ التجمع عدداً من المقاعد
والناصرين عدداً آخر وكذلك الوفد ... وهكذا ومن لا يريد فهنا
شأنه.

وأظن أنهم قد انتهوا من تحديد هذه النسبة واستمر الانتخابات كما
مرت إنتخابات المحلية الماضية وجميعنا يذكر كيف دخلناها ونحن
متأخين ومتداولين في صرة مثالية للتعاون ومع ذلك أخذوا ٨٥٪ من
المقاعد بالنزكية قبل أن تبدأ الانتخابات لأنهم ناجحونا بيرعدها وعلينا أن
نسرع في إعداد المرشحين وأعداد القوائم وهم في المقابل جاهزون بكل شيء
وعندهم المحافظون ومديرو الأمن ومباحث أمن الدولة.

كما أنهم يتحكمون في إمكانات دولة ويجدون إقبالاً
من أصحاب الأموال وأصحاب العزوة أي أنهم يحتكرون كل
شيء.

ورغم استحوادهم على الـ ٨٥٪ من مقاعد المحلية إلا أنهم نازعوننا

في الـ ١٥٪ الباقية واعترضوا على القوائم ، واستمر القضاء الإداري
ينظر الطعون حتى ليلة إجراء الانتخابات وهذا ما سيحدث في الانتخابات
القادمة ، ولا أظن أنها مؤثرة بأي شكل ، وكما الشاذلي مسيطر على
الأمر ومديرو الأمن لديهم التعليمات من الآن ، ونحن سنخوض المعركة
-كما قال الأستاذ حامد محمود- لأجل النزول للشارع والاحتكاك
بالناس ليسمعوا صوتنا فقط ، أما إذا كنا نعلم بتحقيق شيء في
الانتخابات القادمة أو أنها انتخابات مؤثرة أو فاعلة فلا أعتقد أن هذا
سيحقق وسيبقى عاطف صديقي في موقفه وكذلك المجتري أي
يبقى الحال كما هو عليه ، ونفس صورة مجلس الشعب السابق ستظل كما
هي إن لم تكن أسوأ .

لماذا هذا كله ؟
ليس لأن أحزاب المعارضة ضعيفة من قال هذا ؟ ومن قال أنها أقل شأناً
من أية أحزاب في العالم كله ؟

من قال إن قيادات المعارضة بمصر أقل من غيرها ؟ ولكن الكارثة أن
الشعب فقد الثقة ، ويرى أن انتخاباتهم ملهية ومهزلة لأن نتيجتها يعررها
سلفاً كمبيوتر وزارة الداخلية ، وبغير إقبال وحماس الناس لن تجد مرشحاً
قديراً ولن تجد ناخباً ولن تجد يوم الانتخاب الناخبين إلا من يأتي بهم
العمد ورؤساء الشركات والباقيون سيظلون في مقاعد المتفرجين ، ونحن
بغير الشعب لن نستطيع فعل أي شيء.

وباختصار أنا متشائم بشأن الانتخابات القادمة . ويجب أن نفكر
في حدث يهز هذا النظام غير الانتخابات فهم قد اتقوا
تزيورها وبإحكام ، والنموذج لذلك كان في الانتخابات التكميلية في
بور سعيد عندما اجتمعت كل قوى المعارضة من اليسار اليمين خلف
أحمد سرحان وكان التحالف في صورة مثالية والجميع تعاون وبومها قال
محافظ بورسعيد أنه محافظ الحزب الوطني وإنه يمثل حسنى مبارك ،
وحسنى مبارك لا يهزم.

وفي انتخابات ١٩٩٠ كانت نتيجة جميع كشوف اللجان الفرعية
تؤكد نجاح بشرى عصفور بعد توقيع رؤساء اللجان ولكنهم أعلنوا نجاح
المرشح الآخر هؤلاء حكام لا يعرفون أين مصلحةهم ولا
يعلمون حركة التاريخ.

عبد المنعم حسنى
من المستحيل أن يتنازل هذا النظام عن سلطاته أو يستجيب لأي
طلب تطلبه المعارضة والنظام يستشعر منذ وقت مبكر خطورة الانتخابات
القادمة على حياته وجوده واستمراره ولذلك فهو قد أعد لها منذ وقت
طويل منذ أن أصدر قانون العهد وقوانين النقابات وأخيراً
القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ لتجديد الصيانة وتكميمها . فهو
يعرف أن المعركة القادمة ستكون معركة عنيفة وبخشي من انتفاض
المعارضة عليه وإثارة الشعب عليه ولذلك وضع كافة الاحتياطات الكثيفة
باستمراره وسيستمرز الأغلبية بواسطة العمدة وهم يشعرون بأن قوى
المعارضة جميعها ستدخل الانتخابات وكذلك التيار الاسلامي الذي
سيدخل المعركة من باب الثأر والقتال.

والحكومة تستعد بواسطة أجهزةها والقوانين التي تصدرها وأصحاب
الأموال الذين أثروا ثراء فاحشاً بنسب حق ويلوذون بالحزب الوطنى
ليحافظوا على مكاسبهم من خلال الخصانة ، كل هذا يؤثر بالطبع على
سير المعركة.

في المعركة الانتخابية عام ١٩٩٠ لم يحقق فيها الحزب الوطنى أكثر
من ٦٥٪ من المقاعد وبعد ذلك انضم إليه الكثير من الأعضاء الذين
تجسروا كاستغلين ، واتحدى أن يأخذ الوطنى في المعركة
القادمة ثلثي المقاعد لأن السخط العام في مصر الآن شديد جداً



انتشار الفساد نتيجة لسياسات السلطة .. وقم السلطة ضالعة فيه وتوعاه..

علينا ان نضع المصلحة العليا للوطن فوق المصالح الحزبية الضيقة

من الشعب المصرى- ارتفاع جنونى للأسعار نتيجة للتضخم وفوضى
السوق- تراجع التنمية.

اجتماعيا: الاستمرار فى تعديل العلاقات الاجتماعية المستقرة
لحساب الطبقات المالكة والطفيلية وعلى حساب الطبقات العاملة وفى
اتحياس واضح ضدها . (قانون تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر فى
الأراضي الزراعية والذي أدى إلى ارتفاع الإيجارات الزراعية بنسبة
٢٠٪)

الفساد: الذى أصبح نظاماً متكاملًا يجلس على قمة قيادات الحكم
وأبناؤهم وأصحابهم .. (قضايا البحر الأحمر - حيتان مدينة نصر -
الأغذية الفاسدة - رشرة لوكهيد - ورشاش الأسلحة الأمريكية) .
سياسيا:

تصاعد السياسة الحكومية المعادية للديمقراطية ..
- اعتماد سياسة أمنية تنتهك الدستور والقانون ومعادية لحقوق
الانسان والحريات العامة بحجة مراجعة الارهاب اساسا : التوسع فى
الاعتقالات (ما بين ٨١٣٩ و ٢٠ ألفا) - التعذيب - الرهائن - تدمير
المازل - القتل خارج القانون - اصطناع القضايا .
- امتداد ارباب الدولة إلى المواطنين والجماعات والقوى السياسية
(إطلاق النار على أهالى كفر الدوار عقب اعتصام سلمى للعمال فى ٢٠

والثاني ثمانى من القتلاء . وصعوبات الحياة اليومية وأحزاب المعارضة
تستثمر الناس ويسترفع نسبة التفضيت عن المرات السابقة ولأيد أن
تدخل هذه الحركة بحسبان شديد ولأيد لنا من احزاب تقدم والشعب
تستجيب وتتأخذ كمعارضة من ٤ إلى ٥ ٪ من المقاعد .
عاجد حنظل

الانتخابات القادمة هى فرصة ذهبية للقوى الوطنية الحقيقية لتعيد
شباب المناسلات ثورة ١٩٠٠ سنة ٣ و ٣٥ و ٣٦ وما قبل سنة ٥٢ وهى
فرصة لتحرك الشعب ومنح التوزيع بصرف النظر عن بنج سراء وفدى أو
ناصري أو من التجمع ، وعلى القوى الوطنية أن تتحد وتضع خطة
لتحريك الجماهير وتخرجها من سلبيتها وبالتالي نفع التوزيع . وستكون
فرصة لائتلاف المخطط الصهيونى الذى سيطر على البلد طيلة السنوات
الماضية . وإذا لم تقم القوى الوطنية بهذا الدور خلال الانتخابات القادمة
فمعنى التلذذ والعرض : وأنا متشائم لأنى قرأت بروتوكولات حكماء
صهيون ودوريتها وكنت أظن : . حللى مراد عندما كان وزيراً للتربية
والثقافة أن تقررت تدريس بروتوكولات حكماء صهيون فى المدارس
لتوعية الطلاب بعلومهم .

وما يحدث فى البلد إنما هو لحساب الصهيونية والعنف الموجود
لحساب الصهيونية والبروتوكولات تقول تنقسم مصر إلى دولة قبطية ودولة
عربية

عيب المعارضة أنها لا تكمل أية معركة . والرئيس مبارك قال أنه لم
والن يتم أى توزيع فى الانتخابات فإذا صدقنا ولن : فمن يصدق ولم : ولا
يحدث أى رد على هذا الكلام . والجماهير جاهزة حالياً وفى انتظار أى زعامة .
حسن عبد الرزاق

فى البداية هناك ملاحظة هامة فكون أن الحزب الوطنى مصمم على
التراجع لثلاثى مقاعد مجلس الشعب ، كما قال د . رفعت السعيد - أو
٩ / منها - كما قال د . نعمان جمعه - فهذا شئ وكون أن هذا هو الذى
سيحدث بالفعل شئ آخر .

ووصرف النظر عن نوايا الحزب الوطنى فأنا أوافق تماماً على ما قاله
الاستاذ عيد الغفار شكر واللواء عيد المنعم حسين من أنه بالفعل
تواجد طرف من مخيلة ضاغطة يجعل هذه الانتخابات فارقة وليست بالضرورة
أن يكون إما صندوق الانتخاب وإما صندوق الذخيرة . ولكنها ليس مجرد
الانتخابات الباردة منذ أن بدأت التعددية المقيدة فى ١٩٧٦ .

لقد شهدت مصر فى السنوات الخمس الأخيرة وبالتحديد خلال عامى
٩٤ و ٩٩ تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت استمرار هذا
الوضع أمراً غير طبيعى ومرفوضاً من رأى العام .

بلغت أزمة المجتمع خلال الاعوام الخمسة الماضية وفى ظل استمرار
احتكار حزب واحد - الحزب الوطنى الديمقراطى - للسلطة ، وتطبيق
السياسات التى انتهجها هذا الحزب منذ تولي الرئيس حسنى مبارك
للسلطة فى أكتوبر ١٩٨١ ، أى منذ ١٤ عاماً ، والتي تمتد جذورها إلى
السياسات السائدة المتبعة منذ انقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ وبصفة
خاصة منذ بدأ سياسة الانفتاح والاندفاع إلى التبعية للدوليات المتحدة
الأمريكية عام ١٩٧٤ .. بلغت حداً غير مسبوق ، بما يندرج بانفجار
صراعات اجتماعية وسياسية قد تبتجى إلى العنف ، إذا ما أصر الحكم
على فرض سيطرته على السلطة واغتصاب أغلبية مجلس الشعب زوراً
فى الانتخابات القادمة .

إن أى قراءة للأوضاع الحالية تشير إلى مجتمعة من الحقائق
الحديثة:

اقتصادياً: .. تدهور الناتج المحلى - تفاقم البطالة - تراجع الأجور
الحقيقية انخفاض مستوى معيشة العمال والفلاحين والموظفين والشرائح
الوسطى عامة - تخلى الدولة عن مسئولياتها فى توفير الخدمات
الاجتماعية الضرورية (الصحة والتعليم - السكن - الدعم السعوى -
الضمانات الاجتماعية) وارتفاع تكاليفها بصورة تتجاوز امكانيات ٧ / ٢

ديسمبر ١٩٩٤ - اعتقال وتعذيب القيادات العمالية في المحلة الكبرى عقب مسيرة إلى النقابة.

- اعتقال وضرب المشاركين في تحرك سلمى للقوى الوطنية مناضحي للتطبيع مع إسرائيل.

- صدور قوانين جديدة تضاف إلى الترسانة القاتمة من القوانين الاستثنائية والقيود للحريات.

- قانون العمدة بالتعيين.

- قانون العمدة بالتعيين.

- قانون النقابات العمالية.

- قانون اغتيال حرية الصحافة.

- تزوير الانتخابات التكميلية في مجلس الشعب (مينا البصل - قليبوب - الزق - العرب والضواحي) وانتخابات مجلس الشورى.

- أزمة النقابات المهنية بين تدخل الدولة والقانون أو استيلاء الاخوان المسلمين على بعض النقابات وتوظيفها لخدمة أهدافهم.

- التدخل الأمني في انتخابات الاتحادات الطلابية ، ومنع هيئات التدريس في الجامعات من ممارسة العمل السياسي من خلال نوابهم

- الهجوم المتصاعد على الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان خاصة ، واصطناع تشكيل حكومي للسيطرة على المنظمات غير الحكومية.

وتستعد السلطة - إذا ما نجحت للمرة السادسة - في الاستيلاء على مجلس الشعب لتنفيذ المزيد من سياساتها المعادية لمصلحة الوطن والشعب .. فمجلس الشعب القادم مطلوب منه .. إصدار قانون الإسكان الجديد وقانون العمل الموحد وقانون موحد للصحافة .. والسهر على تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضربة الميهمات ، وبيع كل ماتبقى من شركات القطاع العام وصولاً إلى البنوك

والصكك الحديدية والصرف الصحي والمياه والكهرباء.

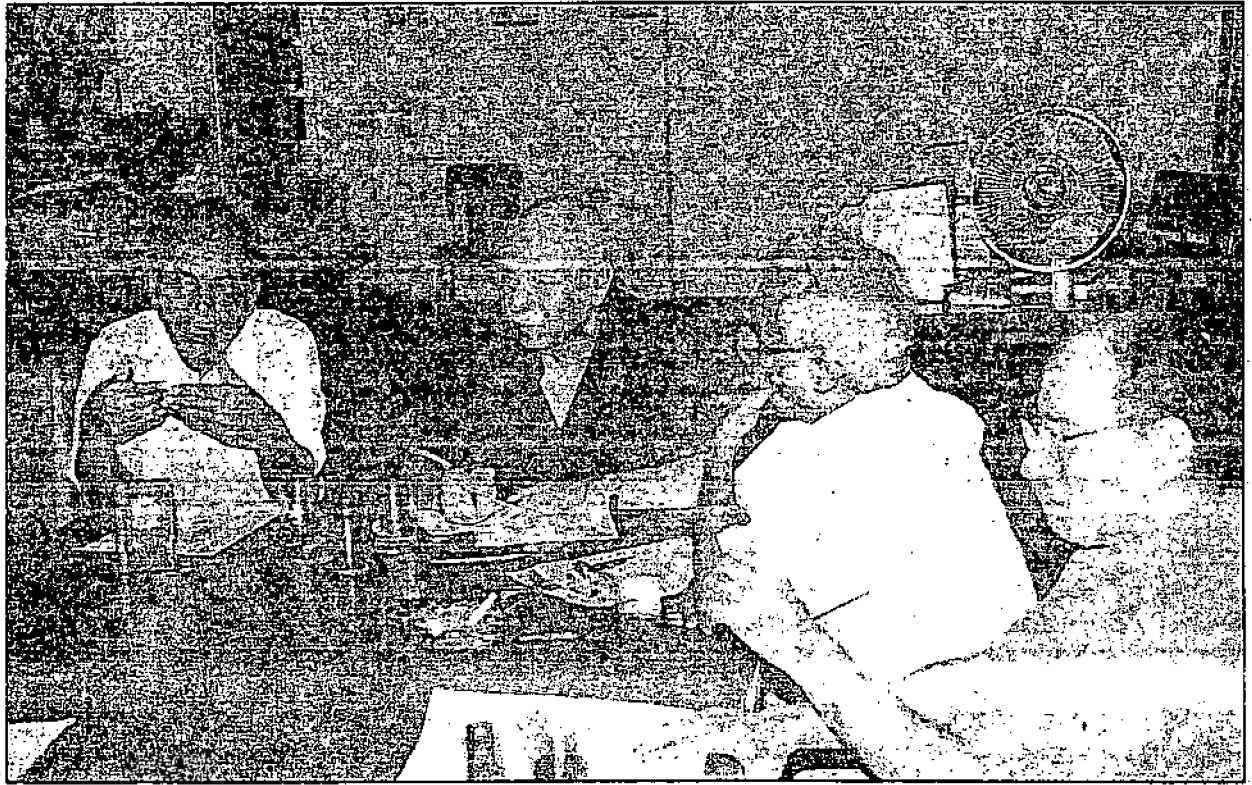
وأظن أن هذه كلها عوامل تجعل لهذه الانتخابات أهمية خاصة.

فهل نصير ونصير الناس خمس سنوات أخرى على هذه السياسات التي أدت وتؤدي بالوطن إلى كارثة حقيقية.

والسؤال مر كيف نتعامل مع هذه الانتخابات ، لنصبح سلا إيجابيا وليس ردة سلبية ؟

ويقودنا ذلك إلى المحاور الأخرى والتي تشمل عدداً من القضايا الهامة.

من المؤكد أن هذه الانتخابات تجري في ظروف مشابهة تماماً للانتخابات السابقة أي أنها انتخابات تخضع للتزوير والتلاعب بأصوات الناخبين. في سنة ١٩٧٦ حصل " الحزب الوطني " الذي كان يسمى " حزب مصر " في ذلك الوقت على ٨١٫٨٪ من مقاعد المجلس ، وفي عام ١٩٧٩ وهي أشهر انتخابات مزورة في تاريخ مصر حصل الحزب الوطني على ٩٠٪ من المقاعد وفي سنة ١٩٨٤ حصل على ٧٢٫٩٨٪ وفي ١٩٨٧ حصل على ٧٧٪ من المقاعد وفي عام ٩٠ حصل على ٧٩٪ من المقاعد ، وكان حصوله على هذه النسب المرتفعة لا يرجع لشعبيته ولكن لتوافر ظروف معينة اعتقد أنها لا زالت قائمة إن لم يكن قد أضيف إليها وأقصد بهذه الظروف قانون مهادنة الحقوق السياسية والذي يمكن الحزب الحاكم من عملية التزوير بشكل مقنن واستمرار العمل بحالة الطوارئ في جميع الانتخابات التي أجريت منذ سنة ١٩٨١ وحتى الآن ، واستيلاء الحزب على أجهزة الإذاعة والتلفزيون ، وعلى المؤسسات الصحفية ، ولابد أن نضع في اعتبارنا أنها ليست مجرد عدد من المؤسسات بل تتحكم في ٩٥٪ من إصدارات الصحف في مصر ، واستخدام إكثانيات الدولة بدءاً من السيارات العامة في الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام ، ودور أجهزة الشرطة ومباحث أمن الدولة ، ودور أجهزة الحكم المحلي، ومحوريل



اليسار/ العدد السابع والستون / سبتمبر ١٩٩٥ <١٣>



القطاع الأكبر من الشعب مضار من سياسات الحكم وطبيعة النظام القائم.

قفل الباب أمام التغيير السلمى الديمقراطى .. يعنى تصاعد الانجاء للعنف والتغيير من خارج النظام.

معروف، ومرة فى مصلحة الكيمياء، ومرة فى مصنع الثلج، ومرة فى مدرسة بولاق (ملحوظة: كلها لجان انتخابية بدائرة قصر النيل) انما يضاعف أصوات المرشح أربع أو خمس مرات. وهذه اللعبة تحمل كل المشاكل فى المدن لماذا؟ لأن النائب فى المدن ينتج ب ١٥٠٠ أو ١٧٠٠ أو ٢٠٠٠ صوت على أكثر تقدير. فإذا رجد ٣٠٠ شخص يملك كل منهم ٤ أصوات تكون المشكلة قد حلت وقضى الأمر الذى فيه تستفيان، لا، بهم بعد ذلك أن يتم التصويت من خلال صناديق زجاجية أو نأتى بالباريهات الزرقاء، لتشرف على الانتخابات فسيحجزوا عن اكتشاف أى تزوير. والمطلوب إعادة النظر فى هذه الجداول، وقد قدمت لهم فى مؤتمر الحوار الوطنى الأدلة القطعية المؤلفة بالأسماء الرئاسية ل ٣٠٠ شخص مقيدة اسمائهم أكثر من مرة فى دائرة واحدة، واحدة هى دائرة الدرب الأحمر، وقدمت لهم قائمة ل ٢٨ اسماً على أنهم يسكنون بالمقار رقم ٥٠ بشارع القلعة ولا يوجد أى منهم

إشراف القضاء إلى إشراف شكلى واستخدام العنف ويطعجية الحزب الحاكم. ريضات إليها هذه المرة قضية الصد الذين أصبحوا تابعين لوزارة الداخلية.

هذه الظروف واضح أنها قائمة مستمرة لمحاولات أحزاب المعارضة والقرى السياسية تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية اصطدم برفض الحكم، وكلنا نعرف أن مشروع القانون الذى قدمه خالد محيى الدين باسم أحزاب المعارضة فى البرلمان لم يغادر مكتب عبيد الأحد جمال الدين فى المجلس على مدار أربع دورات كاملة وكذلك المذكرة التى وقع عليها كل رؤساء أحزاب المعارضة والشبوعيين والإخوان المسلمين وتم رفعها للرئيس مبارك منذ شهرين والتى أضافت إلى المطالب التتليدية قرار الاتحاد البرلمانى الدولى برئاسة فتحى سرور حول شروط الانتخابات النزيهة ولم يتم الرد عليها مطلقاً وكأنها لم تحدث إذا نحن مواجهون بنفس الأوضاع القانونية والسياسية.

هل معنى ذلك أنه لا يوجد أمل؟

أعتقد أن هناك أملاً. والسؤال هنا ماذا ستفعل أحزاب المعارضة لمواجهة هذه الأوضاع؟

هل يستطيع كل حزب بمفرده أن يواجه هذا الأمر؟ أم مطلوب من هذه الأحزاب أن تتسق فيما بينها لمواجهة التزوير فى الانتخابات العامة؟ وهل يشمل هذا التنسيق كل أحزاب المعارضة والمستقلين أم سيكون قاصراً على الأحزاب والقوى المسماة بالديمقراطية وبالتالى يستثنى القوى الموصوفة بالقائمية أو بالظلامية أو بالديكتاتورية، والمقصود بها على وجه التحديد الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية؟ وهل هم طرف فى هذا التنسيق أم خارجه؟ وهل هذا التنسيق لمجرد تحقيق هدف التواجد فى مجلس الشعب أم يجب أن نطرح وتنسق معاً من أجل أن نضع الحزب الوطنى من التزور بأغلبية مقاعد مجلس الشعب أو على الأقل نمنع من التزور بثلى المقاعد.

هذه كلها قضايا موجهة للمشاركين الذين يمثلون عدداً من أحزاب المعارضة والقرى السياسية للإجابة عليها؟

د. رفعت السيد

أريد أن نبدأ بالقواعد الأصلية وأقول إن ما وقع تاريخياً لا يتغير إلا تاريخياً هذا ما لم يتغير بشكل مفاجئ، أى بعنصر ضاغط مفاجئ وتاريخياً هناك أسلوب لإجراء الانتخابات استقر فى مصر غير ما يقرب من الأربعين عاماً أو أكثر قليلاً. هذا الأسلوب مستقر ومتوارث ويؤدى بالضرورة إلى أن نصير الانتخابات غير مضمرة عن التوازن الحقيقى فى المجتمع ما لم يظهر عنصر خارجى أى عنصر غير مشروع كاتجار عام أو تحرك عام، وهو ما لا نرى نوره أقول إذا إن ما وقع تاريخياً لا يتغير إلا تاريخياً إذن معركتنا هى تحسين الأوضاع القائمة عبر تراكم من الممارسات السياسية والنضال الديمقراطى الذى يغير الرضغ إلى أحسن ثم إلى الأحسن فى المرة التى تليها وهكذا وهذا مايسونه فى عالم السياسة بالتطور السلمى.

لكن المشكلة الحقيقية هى أن عملية التغيير "التاريخية" - كما يسميها علماء اللغة - تقف أمامها عقبات عديدة أحدها ما تكلمتم عنها وهى إصرار الحكم على ذات الممارسات التقليدية المتوارثة، وحتى لا نضحك على أنفسنا لابد وأن نعرف أنها متوارثة وليست من اختراع كمال الشاذلى ولا من سبق كمال الشاذلى.

حسين عبد الرازق: لكنهم أبدعوا فى ممارساتهم.

د. رفعت السيد: هذا يحتاج إلى الإبداع التاريخى، والتراكم التاريخى يخلق نوعاً من الإبداع.

ونأتى إلى بديهيات الانتخابات وهى الجداول. لقد صرخنا وأثينا وأمسكنا بتلابيب جداول الانتخابات وأكدنا على أنها لا تصلح لإجراء أى انتخابات، لا انتخابات حرة ولا غير حرة. فهى غير صالحة تماماً لأنه إذا تكشف أنه فى كل دائرة يوجد ٥٠٠ أو ٦٠٠ أو ١٠٠٠ شخص مقيدين خمس أو ست مرات، وكل منهم يدلى بصوته مرة فى لجنة منطقة



الشعب فقد الثقة .. ويرى أن الانتخابات سلمة ومهولة.

حكامنا لا يعرفون مصلحتهم ولا يفهمون حكمة التاريخ.

بهذا المنزل وكلها أساء وهمة.

اللغة البليدة هذه سيلعبها طرفان وليس طرف واحد هما، الحزب الوطني والإخوان المسلمون، وأنهم لعبوا نفس اللعبة وأعادوا قيد المؤلف قلوبهم مرتين وثلاث وأربع.

في الريف توجد مشكلة أخرى وهي ما يسمى بالتفصيل، والشرى القريب أن هذا الوضع استقر في مصر حتى أصبح هناك نوعان من من التفصيل، أولهما تفصيل الحكومة والعمد وثانيهما التفصيل الأعلى بمعنى أن تفصل القرية نفسها لصالح مرشحها ويرون إنه من العيب أن يدخل إليها أي صوت لمرشح آخر وهذه أصبحت قصة تضع على الانتخابات علامة استفهام كبيرة حول إمكانية اقتراح العنصر غير التزيد في العملية الانتخابية.

الجديد في هذا الموضوع عدة عوامل:

أولاً، الإنفاق فانت ستدخل معركة انتخابية يتنافس في الإنفاق فيها عناصر طفيلية لاحتل ملايين الجنيهات بالنسبة لها شيئاً، وقد رأينا في مجلس الشورى أحد المرشحين وقد صرف أكثر من ثلاثة ملايين جنيه وطبعاً بهز الرقم أعطانا وأعطاف حزبنا كله، ولكنها بالنسبة له لاشئ هذه العناصر تستفيد وتستفخر هذه الأموال فهو لا يدخل المعركة ليصرف عليها فقط، إننا يدخل دافعاً مليون جنيه ليكسب في المقابل عشرة ملايين أخرى، والمأساة هي أن المرشحين الحزبيين يدخلون ليصرفوا ثلوسهم ولا يكسبون حتى ولو نجحوا لأنه لم يدخل من باب بيع نفسه.

وأما أيضاً قوى سياسية معلوم تماماً أنها استوردت أموالاً من خارج مصر وأنها مستعدة لأن تنفق في الدائرة اثنين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات في ظل مجتمع ريفي يفتقد للخدمات ومن ٢٠ سنة لم تبني فيه مدارس ولا مستشفيات ولا أندية ولا مساجد فيأتي ويعرض عليه كل هذا ويأخذ المقعد النيابي ويبقى له الذكر الحسن دون أن يدفع شيئاً من جيبه.

والعنصر السلبى الثانى الذى ستلعب به السلطة يتمثل في الأحزاب الشكلية وعندما نطلب ثلث ساعة في التلفزيون يقولون لنا أن المعارضة يمثلها ١٤ حزباً ونقل الجماهير من كلام سخيف يقوله أناس أسخف وتفتقد المعارضة أى قيمة لها أمام الجمهور ويترى فزاد سراج الدين وخالد محى الدين وضياء داود وسط الأسماء الأخرى.

إذا هذه الأحزاب الشكلية ستكون أداة للعبث بالعملية الانتخابية في يد الحزب الحاكم وأيضاً ستكون أداة للتشكيل الشكلى ولا تمثل له أى مشكلة إذا أعطى لهذا متعدياً وذلك متعدين و... و... ضامناً أن هؤلاء جميعاً أعنى في المخضر من نواب الحزب الوطنى ويقول هاهم ممثلو ستة أو عشرة أحزاب دخلوا المجلس.

النتظة الثالثة التى يجب أن نضعها في الاعتبار هي من يسمون بالمستقلين وأقصد المستقلين الزائفين لماذا؟ لأنه سيأتى شخص ما كان من المفروض أن يرشحه الحزب الوطنى ولم يرشحه يخوض المعركة مستقلاً فإذا نجح، وحتى قيل أن تعلن النتيجة سيكون قد وقع استمارة انضمامه وإعادة انضمامه للحزب الوطنى وتعلن النتيجة يدخل ٧٠ مستقلاً، ولكنهم في الواقع لا يتجاوزون ثلاثة أو أربعة مستقلين، والباقيون إما أن ينضموا للحزب الوطنى أو يستبقوا كمستقلين على حرف كى يصوتوا ويتكلموا باسم المستقلين ولكنهم واقعياً من المزيدين للحزب الوطنى.

والعنصر الرابع والجديد في هذه المعركة هو عنصر القوى المتأسلة، وهذا العنصر في رأى أنه سلبى بثلاثة أوجه ..

الوجه الأول: ليس فقط الإنفاق وتزييف إرادة الناخبين عبر شرائها، ولكنه سيخلق حالة من الاستغفار لنصر هو مستفز بطبعه ويهرج كثير من الممارسات السلبية بحجة أنه سيحجز عنا الدينصور القادم أو المصيبة القادمة

والوجه الثانى لأنه يشق صفوف المعارضة بمعنى أن إصرار حزب العمل على أن يدخل المعركة متحالفاً مع الإخوان المسلمين وقد أعلنوا هذا في عدة أحاديث صحفية بأنهم سيدخلون متحالفين مع الإخوان المسلمين. هذا التحالف سيجعلنا كمعارضة عاجزين عن التعامل معهم وهذا بالنسبة لنا على الأقل في حزب التجمع. لأننا نعتقد أن هذه القوى المتأسلة تمثل خطراً حقيقياً على المجتمع وعلى الديمقراطية.

ولم يلم أحد الألمان عندما أحلوا الحزب النازى الجديد لأنه حزب خطر على الديمقراطية ولم يتهمهم أحد في أوروبا بانتهاك الديمقراطية حرية التعبير وحرية تكوين الأحزاب.

والوجه الثالث هو أنها تنزع قوى كانت تقف مع الديمقراطية ومع

عبد النعم
صبي



المعارضة ستحصل على ما بين ٤٠% و ٥٠% من مقاعد مجلس الشعب.

انتقل للنقطة الأخيرة وهي القول بعدم وجود خيال عند الأحزاب لإمكانية إحداث تغيير جاد.

والتغيير السياسي يحدث وفق توازنات قوى، وتوازنات القوى تحدث وفق تحريك الرأي العام، ولأستف فالحسابات التي تقوم على أن الأزمة تنجز قوى الرأي العام غالباً ما لا تكون صحيحة لأن السخط وحده لا يصنع ثورة وإنما الوعي هو الذي يصنعها والوعي الآن يتسرب إلى الجانب السلبى إلى الجانب المتأسلم وغيره.

ويرجع أيضاً المهرب الفردى بمعنى أن المجتمع المصرى مفتوح لإمكانية أن يعمل الإنسان مرتين فى اليوم، وأن يكون مدرساً محترماً ويعطى دروساً خصوصية وأن يكون قاضياً ويعمل كمستشار قانونى فى مكتب محام أصغر منه سناً و... كل هذه الحكايات التي تستنزف المواطن وتستنزف قيمه وأخلاقياته وهناك العائلى وصحته أصبحت هي المهرب الفردى التي تجعل السعى للتغيير المجتمعى صعباً، التعبير عن طريق حزب فتدخل حزب الوفد أو حزب التجمع أو الحزب الناصرى وتناضل وتتعرض للموت من أجل أن تحقق شيئاً لأولادك أصبح مفتقداً عند المواطن العادى.

والتغيير يتطلب تحريك الرأي العام، والمشكلة التي تبرز من ٢٠ عاماً ولها تفرق المصريين جسيماً هي كيف يمكن أن يتحرك الرأي العام ليغير ماهو قائم والشعوب تتعلم بخبرتها وهذه الخبرة التراكمية أحياناً ما تكون سلبية مثل خبرة الشعب السردانى الذى مارس أكثر من مرة القيام بانقفاضة شعبية ثم انتخابات حرة ينتج فيها حزب الأمة وبعد قليل

الانتخابات الحرة وتخبئها منها الآن، ودنعمان جمعه يعرف أنه وسط المثقفين وأساتذة الجامعات وأرباب آخرين أيضاً في هذه المساحة ضاخر كثيرة من كبار المثقفين المصريين يتادونه بترك الحكومة تقوم بالتزيف لأنها لو لم تزيف لنصبح جزائر أخرى وأنا أعتقد أن هذه الصورة غير صحيحة ولن تكون الجزائر حتى ولو أجريت انتخابات حرة، ولكن هذا سيسهل للحكومة ممارسة عملية التزيف والأقياط الذين كانوا دائماً عزتاً لقضية الديمقراطية باعتبارها مفتاحاً للساواة فيصبحون خائفين من نجاح هذه القوى وقد يعملون كثيراً عندما يجدون الصناديق يتم تقفيلها.

إذن هناك عنصر سلبى مرجوه وهو إن هذه القوى تسهل للحكومة تزيف الانتخابات.

وقبلاً يتعلق بالتنسيق، فهي عملية صعبة جداً في الانتخابات الفردية ويمكننا أن نضع بنداً في المقدمة اسمها المجاملة وهو يسبق التنسيق أو أقل منه قليلاً وهو ما يعني إنه إذا كان د. نعمان جمعه سيرشح في دائرة فأنا كحزب تجمع لأرشح أحداً ضده، وأعتبر أن هذه المجاملة ضرورية بالنسبة لعلاقاتنا التاريخية وتواجدنا في ذات الساحة وهذه المجاملة مرجوة على الأقل بالنسبة للرمز الأساسية في الأحزاب ومن المستحيل أن يرشح أحداً ضد ضياء الدين داوود مثلاً هذا مستحيل، وأعتقد أنه يستحيل على الحزب الناصرى أن يرشح أحداً ضد خالد محي الدين وهكذا.. قواعد المجاملة تسرى في طريق متبادل.

نأتى لقواعد التنسيق، فنحن سنتنافس في نفس الدائرة ولكن لنا مصلحة واحدة بقودها المثال أنا وأخويا على ابن عمى، وأنا وابن عمى على الغرب، ولنفرض أن لي مرشحاً بدائرة وهناك مرشح آخر للوفد وثالث للناصرى ولم نتفق على أن يخلى أحداً الدائرة، وهنا فنحن لنا مصلحة مشتركة وهي ألا نسمح للحزب الوطنى أن يزيف ولا نسمح للمرشح المتأسلم أن يشتري أصوات الدائرة بقلوسه.

وإذا نحن لنا مصالح مشتركة رغم وجود المنافسة، ومن الطبيعي أن المنافسة بينى وبين مرشح الوفد لن تكون كالتى بينى وبين مرشح الوطنى.

حين عهد الرازق: هل تستبعد إمكانية التنسيق بمعنى مرشح واحد لكل مقعد من الأحزاب الديمقراطية.

د. رفعت السيد: هذا غير واضح وفقاً للتصريحات التي أدلى بها قادة الأحزاب السياسية لجريدة الأعالى وهناك أحزاب صرحت بأنها ستزول في كل الدوائر وهنا لن يكون الإخلاء وارداً.

حين عهد الرازق: هل أنت كحزب التجمع تثيل فكرة الإخلاء المتبادل بحيث يكون هناك مرشح واحد من كل الأحزاب الديمقراطية بصرف النظر عن استعداد الآخرين.

د. ولغت السيد: لا أسمع إذا تمت هذه العملية بشكل متوازن ومتكافئ واضحة في الاعتبار الثقل السياسى والثقل الشخصى لأفراد معينين.

ولكني أعتقد أن التنسيق بهذا الشكل غير قابل للتنفيذ وهذا وفق تصورى أنا للمساحة السياسية لأنه سيسبب مشاكل كثيرة، فالأحزاب القوية يمكن فيها أن تقول للمرشح بالآ يتزل فلا يتزل الانتخابات، ولكن هذا صعب جداً في بعض الأحزاب.

بل وأقول أن هذا غير مفيد لإخلاء الدائرة سيدفع أنصار المرشح المتنازل للغياب عن الحركة، ولن تستطيع استدعاهم بذات الحساس كما لو كان لديهم مرشح بينما لو تم ترشيح اثنين تجمع ووفد مثلاً ووصل أحدهم لإعادة مثلاً مرشح من المعارضة وآخر من الوطنى هنا سيختلف الوضع.

يقوم الجيش بانقلاب . كم تكررت هذه الواقعة ؟ الآن من يطلع لتكرار هذه التجربة . لا أحد .

والشعب المصري قام بانتفاضة في يناير ١٩٧٧ وتحركت ملايين من الجماهير المصرية بما لا يقارن بأي تحرك آخر إلا بالنسبة لما حدث في ثورة ١٩١٩ ، ونزلت الدبابات واشتغل الكمبيوتر لدى الشعب المصري فهل سيضطرم بالجيش؟ سيهزمه ويمطيه فرصة أن يكون هو الذي أنقذ النظام وأعاد عملية العسكرية إلى النظام ، وتراجعت الجماهير وكان شينا لم يكن .

إذن نحن لانفك أفقا مفتوحا غير التراكم التاريخي ، ومع ذلك يمكن أن تحدث المفاجئة فلا أحد في علم السياسة والتاريخ قادر على أن يقرض أشياء للمستقبل . ولكن الأفق المتاح هو التراكم التاريخي ومهستنا التاريخية هي تكوين مايتادى به حزب التجمع والمسمى بالبدليل الثالث .

السلطة تريد أن تخيفنا بالتأسلمين وتجبرنا إما أن نخضع لفردة الحذاء البمنى أو فردة الحذاء اليسرى ، واعتقد ويعتقد الكثيرون أن حكم شاه إيران كان أكثر ديمقراطية من حكم الخرمينى . وخلاصنا في هذا البديل الديمقراطي .

مخرجنا أن تقود القوى الوطنية ، والديمقراطية والليبرالية المجتمع في اتجاه هذا البديل الثالث . أن يحرك القاعدة الشعبية ونحتكم إليها ليس مرة واحدة فقط ، وإنما دوريا .

فإن حصل حزب الرفد على الأغلبية مرة فسيضع في حسابه أنه قد يفقد هذه الأغلبية مرة أخرى وأن المواطنين سيحاسونهم وسيحاسون د . نعمان جمعة عما فعل ، وعما لم يفعل ، وأنه سيكون رئيس وزراء سابق أو وزير سابق وسيقايله الناس ويحاسونهم .

هذا التقليد الديمقراطي والليبرالى لن يستقر إلا عبر تعبئة قوى البديل الثالث وهذا هو الذى يفرض على هذه القوى مزيدا من التنسيق ، ومزيدا من التكامل ومزيدا من التلاحم في المعركة الانتخابية المقبلة . ليس باعتبارها العنصر الفاصل ، ولكن باعتبارها جزءا من عملية التراكم

التاريخي .

وبالتالى نفتح بابا أمام الوطن للخروج من هذا المأزق الذى ندور حوله .
حامد محمود :

إذا تكلمنا أولا عن الأوضاع القانونية والسياسية التى قنع إجراء انتخابات تزييه فكلمنا نعلم أن الحزب الحاكم يسيطر على رئاسته ورئيس الجمهورية وعلى الحكومة ، وعلى المحافظين والعمد والموظفين الذين يتم انتدابهم للدوائر الانتخابية جميعهم يتبعون الحزب الحاكم . فى هذا المناخ تبدو الصورة متشائمة وأنه لا أمل أمام المعارضه .

والمثل الذى ضربه الدكتور نعمان جمعه عما حدث فى انتخابات بود سعيد ، وموقف المحافظ الذى يدرك أن احتفاظه بمنصبه رهنا بنتائج الانتخابات التى يحققها فى المدينة وقد ردده عديد من المحافظين كلاما بهذا المعنى فى انتخابات مجلس الشورى وأن المسألة تعتبر حياة أو موت بالنسبة لهم .

فى ظل هذا المناخ سيصبح من الصعب علينا خوض معركة انتخابية بها قدر من النزاهة .

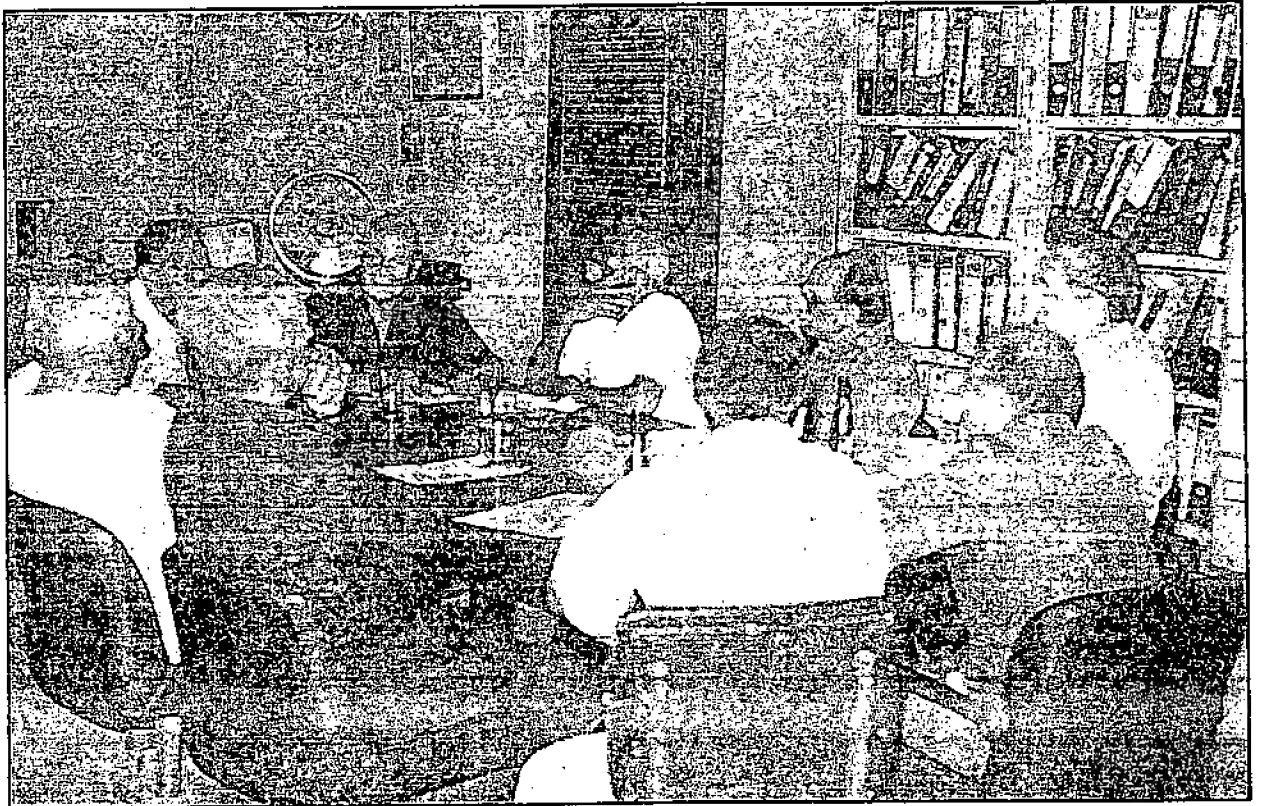
الثانية : وهى القوانين المقيدة للخريات بدءا بقوانين الطوارئ والقوانين سيئة السمعة وانتهاء بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .

ومن الواضح أن الحكومة تفرض مناخا يضمن حصولها على الأغلبية التى تضمن بدورها أن يجند للرئيس لمدة رئاسة رابعة ، وبالتالى فهى عملية تبادل للمنافع والخدمات ، فالحكومة تأتى بالمجلس ثم يأتى المجلس برئيس الدولة وهكذا تستمر اللعبة كما يتصور الحزب الحاكم .

وعملية إشراف القضاء ما هى إلا شكلية ، والأمل فى توسيع إشراف القضاء على العملية بالكامل .

هذه هى الأوضاع الموجودة ، فهل نستسلم لها أم يجب علينا أن نتحداها ؟

واجبنا أن نخوض المعركة وأن نتحدى كل هذه القيود المفروضة على الانتخابات ، وطبعاً سيكون هناك ضحايا





الجمهورية جاهدة . . وفي انتظار زعامة

والضغط على الحكومة حتى من قبل الحركة الانتخابية ، وتستمر خلالها لمحاولة التغيير أو على الأقل فضح أساليب الحكومة في التدخل والتزوير في النهاية أؤكد على ضرورة التنسيق إلى المدى الذي تتفق عليه أحزاب المعارضة ، وأيضاً الاتفاق على خطة عمل لمواجهة هذا الوضع المستحکم الذي لا يبدو معه أي بارقة أمل حتى يمكن أن نخلق بصيصاً من نور وسط الظلام الدامس نفتح به طاقة الأمل للجماهير لتحقيق ما تصبو إليه في عملية الانتخابات القادمة .

د. نعيان جمعه

بالنسبة للأوضاع السياسية والقانونية فأعتقد أننا جميعاً نتفق على أن الأوضاع القائمة حالياً تمنع إجراء أية انتخابات نزيهة . وما أثاره الدكتور رفعت السعيد من نقاط كانت قوية وحاسمة ، تؤكد غياب الحد الأدنى المطلوب لأي انتخابات فالجدول الانتخابية فاسدة ويمكن التلاعب فيها . وقوانين الانتخابات التي تشترط على المندوب أن يكون من اللجنة الفرعية ، وعدم اشتراط إبرازه لبطاقته الشخصية وكل هذه البدهيات التي أصبحت لا تشير نقاشاً في كل بلاد العالم ، ولكنها مع الأسف تعد من المطالب الرطبية التي نلتف حولها .

وبدهيات الانتخابات الحرة الموجودة في العالم الحر كله وفي بعض بلدان العالم الثالث أصبحت موضوعات منتهية ، ولا أحد يتكلم الآن عن

وهذا وضع طبيعي .

بالنسبة للتنسيق أنا اعتبره ضرورياً وإن كانت التجارب السابقة التي لم تحقق جميعها الهدف المنشود لأسباب مختلفة والأستاذ عبد الغفار شكر في ندوة سابقة يقرر حزب التجمع عند هذه الأسباب وبشجاعة ووضوح وأذكر أيضاً أنه في مقابلة مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بحضور الأستاذ إبراهيم البدراني : قال إن تجارب التنسيق السابقة لم يتم التوصل من خلالها إلى نتائج محددة ، ورغم الخروج من هذه التجارب بسليبات إلا أنني أرى أن التنسيق ضرورة واجبة ، وأنصوّر أنه يمكننا أن نضع معالم لهذا التنسيق ولنبداً به على مستوى رموز الأحزاب بحيث لا تضرب بعضنا البعض في أي دوائر انتخابية لصالح الحزب الحاكم . ثم تنتقل إلى مراحل أخرى متقدمة وإذا لم نستطع تحقيقه كاملاً في كل الدوائر فيجب أن يكون في اعتبارنا دائماً ، وتجربة الاجتماعات المتوالية لأحزاب المعارضة والتي انتهت بالمؤتمر الذي أقيم في حزب الوفد رفضاً للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ أثبتت أن هناك إمكانية للتعاون بين أحزاب المعارضة لتكوين جهة مؤثرة ، والحكومة كانت تعمل حساباً لهذه الاجتماعات ، استطاعت أحزاب المعارضة بالتفعل أن تهزم هذا القانون معنوياً على الأقل في أعين الناس رغم تمسك الحكومة به لتصورها أنه وضع لمصلحتها ، ولكن لا شك أنه حدثت تراجعاً من الحكومة رغم أنها شكلية ولم تصل إلى حد إلغاء القانون .

الناخ مهياً لأحزاب المعارضة لأن تقترب فيما بينها وعملية التنسيق التي تمت في مواجهة القانون ٩٣ تعطى الأمل لاستمرارها ، ولنتفق على الحد الأدنى لهذه العملية فقد لا نستطيع أن نثق في كل الدوائر ولكن على الأقل لابد وأن نثق على التنسيق بشأن رموز الأحزاب الرئيسية بمعنى ألا يتصادم أحد مع خالد محي الدين في كفر شكر ولا مع ضياء الدين داود في فارسكور ثم بعد ذلك ننظر في أمر الدوائر الأخرى التي يمكن أن نحقق فيها نوعاً من التنسيق على أن نتروك مسافة بها قدر من الحرية لكل حزب .

وبالنسبة لمدي وحدود التنسيق فهذا يتفق عليه من خلال قادة الأحزاب الرئيسية طبعاً هناك أحزاب معارضة اسماً نعرفها جميعاً لا مجال للتنسيق معها ، فهي تنتظر دائماً مباركة رئيس الجمهورية في كل تصرفاتها أنهم ذيل للحزب الحاكم .

باختصار التنسيق لا يشمل كل الأحزاب المنسوبة للمعارضة وإنما يقتصر على الأحزاب الرئيسية والفاعلة والقادرة على تحقيق شيء على الساحة والتي هي بطبيعتها متناقضة مع الحزب الحاكم في كل ما يأتيه من سياسات .

ورداً على ما قيل من عدم وجود حزب يسعى للتغيير أو يتحرك من أجله أو يقدم البديل ، فأننا أتصور أن الحزب الناصري يقدم هذا البديل فلديه من الثوابت الناصرية ما يجعله يقدم بديلاً للأوضاع القائمة ، وبالتالي لو رجعنا لكل هذه الثوابت الميثقية عن ميثاق الوثائق الرطبية في سنة ١٩٦٢ . أو رؤيتنا للديمقراطية والتي نرى أنها ليست وحدها السبيل لتطور المجتمع وإنما أيضاً الاشتراكية بما توفره من عدالة اجتماعية قتل جانباً آخر من جوانب الديمقراطية ، وبالتالي فلا سبيل إلى تطور المجتمع بغير الديمقراطية أو الاشتراكية .

وعندنا البديل الذي يتناقض مع ما يقدمه الحزب الحاكم الذي نرى أنه جعلنا أسوأ مما كنا عليه قبل يوليو ١٩٥٢ وتتم الآن تصفية كل مكاسب الثورة رغم ادعائه الانتماء إليها وأنه يستمد شرعيته منها إن ما يحدث كل يوم يشير إلي عكس ذلك ، يكفي سيطرة رجال الأعمال ومجاهرة الحزب الحاكم بمساندتهم في كل مواقفه واعتماده عليهم في الانتخابات القادمة .

المعارضة مطالبة بأن تطرح بقوة الإصلاح السياسي وتعديل الدستور

تقنييل الصناديق وتدخل اللطيفية.

وبعض الأجانب لا يفهمون ماذا يعني وجود مندوب للمرشح في الانتخابات ، فمجرد وجوده يعني عدم الاضطرار لرئيس اللجنة الذي من المفترض أن يكون مثلاً للدولة وأميناً على مصلحة الجميع .
ووجود مراقب له في التصويت والفرز يعني التشكيك في نزاهة الحكم ، ولكن مع الأسف فإن هذا هو الواقع . وأوضاعنا التي نريد لها أن تتغير في صورة ضمانات لا تحيد استجابة من نظام الحكم ، ونعاسك بازدياد .

والتنسيق اعتبره هاماً بل وضرورة حياة بالنسبة لنا ، وكما شرح د . رفعت السعيد فإن هناك بالضرورة مرحلة مجامعة بين الرموز يمكن أن تتم تلقائياً كما يوجد أيضاً تنسيق بشأن المندوبين وشأن إدارة العملية الانتخابية من توكيلات لفرز .. إلخ وبعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي عدم التصادم ونحاول معاً أن نحدد مرشحاً واحداً للمعارضة ضد مرشح الحكومة . هل نستطيع فعل هذا ؟ أفتنى ذلك . وحزب الوفد ليس لديه أي اعتراضات بشأن التنسيق وخبراً مع عدم توافر الإمكانيات لأي من أحزاب المعارضة للترشيح في كل الدوائر والمقاعد صعبة جداً وربما يحتاج إلى لجنة مشتركة من أحزابنا لتبادل الرأي حول كيفية إجراء هذا التنسيق .

وهنا اختلف مع د . رفعت السعيد بالنسبة للإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي واعتبارهم مندوبين وخارج اللعب ومواطنون من الدرجة الثانية أن الحكومة توجه لهم الضربات الأمنية فهل يعقل أن تقول المعارضة أنهم هذا . الثالث أو القدم اليسرى للحكم .. أم الصحيح أن نتعامل بوضوح على أساس التفرقة بين من يستخدمون القوة وبين من يدعون لها وبين من يتكلمون بالعقل والمنطق .

هل نعتبرهم قوى وطنية موجهة نتعامل معها أم ندفعهم دفعة للثزل تحت الأرض في الحفا . وهنا يكون الخطر الأكبر على المجتمع . إنني أطرح هذه التساؤلات لنفكر معاً في كيفية التعامل معهم ، وهل نستطيعهم من التنسيق أم يكونون طرفاً فيه ؟

أنا أعتبر التنسيق قضية هامة وروداً عملياً على الإشاعات التي يتم ترويجها بشأن اتفاق الحكومة مع بعض الأحزاب الأمر الذي يشير إلى أننا ننادي بالإصلاح السياسي ووضع الضمانات الواجبة لتداول السلطة .

وعلياً الآن أن نفكر في كيفية إدارة العملية الانتخابية بشكل جماعي نظراً للأعباء الهائلة التي تواجهها يوم الانتخابات بكل ما فيه من بطجة ومندوبين وكلاء ومرشحين وفرز أصوات ، فلنتعاون في هذا على الأقل ونترك للشعب حسم النتيجة . ولو جرت الإعادة يكون التنسيق هنا حتمياً في مواجهة حزب الحكومة .

بالنسبة للسلطة والبدل الثالث - فحزبنا - كأي حزب - يسعى للحكم الآن ولدينا برنامج يتضمن وجهة نظرنا بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية والحرية الاقتصادية مع الحفاظ على الأبعاد الاجتماعية ، فلا توجد لدينا حرية اقتصادية بدون ضوابط أو حرية اقتصادية تتيح الفرصة للرأسماليين للعنف الاقتصادية .

فنحن نزعزع أننا حزب الجلايل الزرقاء ولذلك ارتباطاً بالطبقات الفقيرة إنما هو ارتباط جذري وأساسي ولا نفكر أبداً في أية قوانين جائرة قس العمال والفلاحين أو الطبقات الفقيرة ، فنحن حريصين على كل هؤلاء ، من خلال ما نسميه بالبعد الاجتماعي هذا إلى جانب الحرية الاقتصادية التي تتيح للرأسمال الشريف الوطني أن يعمل وينطلق بغير بيروقراطية أو قيود قانونية أو وشاوي وفساد .

وبالنسبة لقانون الإسكان مثلاً أنا شخصياً كتبت عن إمكانية عمل تشريع إسكاني متوازن تراعى فيه مصالح الملاك دون نسيان السكان ودون إخلاء المسكن أو عدم استئداده ، امتداداً قانونياً فهذا أمر لا يمكن المساس به . أيضاً الإيجارات لا تقس إلا بنسب بسيطة تتراوح بين ٥٪ إلى ٢٠٪ لصيانة المكان ، ولكن على جانب آخر لا يتم السماح

للمستأجرين بتأجيرها كشتى مفروشة .

كما أننا لا نمن حق المستأجر في شغل المسكن الذي يؤجره ، وكذلك حق في دفع الإيجار في حدود القانون .

لدينا البرنامج ونريد الحكم وتتواجد دائماً من خلال الانتخابات في محاولة للحصول على الأغلبية سواء بمفردها أو مع بعض الأحزاب المعارضة ولا مانع من تشكيل حكومة ائتلافية .

البدل موجود وأستأ أن نتصير على الحزب الحاكم والتيارات الأخرى ولا نختلف - تقريباً - مع كل ما قيل . ولكن فكرة التنسيق أمر عاجل وإن كانت تحتاج لبعض الجهد .

سيد المتحم حسين ،

سأتكلم في موضوع التنسيق من واقع خبرة خوضي الانتخابات أعوام ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ وخضنا السياسي هو الحزب الوطني الذي حارب البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً مما أدى إلى تخلف البلد .

مركزى فقط مع الحزب الوطني ولن ألفت لأى مخلوق آخر ، وهذا الكلام لا بد وأن يسرى في جميع الدوائر الانتخابية .

وجميعنا يد واحدة ، وإذا استطعنا أن ننسق في عملية المندوبين فهذا خير وبركة . وهذا دحر الحزب الوطني حتى وإن لم نحصل على المقعد نكون قد فضحناه .

وأذكر بأن الفرصة الذهبية - ونحن نتكلم عن تزوير الانتخابات قد ضاعت والسبب في ذلك أحزاب المعارضة لأن الوطن الأساسى لعملية التزوير يكمن في أربع " عمد " رئيسية في الدستور وأحكامه .

أولها عدد رئاسة الجمهورية المقترحة . فلو أنها كانت محددة فلن يفكر رئيس الجمهورية بعد انتهاء مدته مثلاً أن يزور الانتخابات ليتم انتخابه مرة أخرى وهذا يندرج تحت بند الإصلاح السياسي والدستوري .

ولو كنا قد نجحنا خلال الحوار الوطني في السنة الماضية ونسقنا فيما بيننا على بند الإصلاح السياسي وطرحتنا ما اتفقتنا عليه ما كنا الآن في هذا الموقف .

ثانيهما أن ترشيح رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان بالحصول على ثلثي الأصوات يعتبر أسلوباً غير ديمقراطى . والوضع الصحيح هو أن يكون اختياره بالإنتخاب الحر المباشر .

والثالثة رئاسة الجمهورية للحزب الوطني ، وهنا تكمن كل الكوارث حيث يعطى أوامره للمحافظين لتزوير الانتخابات والذي لا ينتد يذهب ويأتى غيره .

والرابعة رئاسته للسلطة التنفيذية فكرته رئيساً للدولة ورئيساً للسلطة التنفيذية فبيد جميع السلطات .

ولو كنا قد نجحنا في تعديل أى من الأربع نقاط السابقة لكنا قد كسرنا باقى النقاط وكسرنا عملية اندفاع الدولة لتزوير الانتخابات لصالح حزب الحكومة .

إذا الفرصة قد ضاعت في عملية الحوار الوطني وكان يجب على الأحزاب أن تكون بدأ واحدة وتصر على هذا الموقف ، وإلا فما هو الذى خرجنا به من الحوار الوطني . هل هو مد القيد في جدارل الناهخين إلى ثلاثة أشهر ؟ فالجميع يعلم ما بهذه الجدال من أخطاء وتزوير .

والقيد الذى وضعه بفرض غرامة ٢٠ جنيهاً على من لايدلى بصوته في الانتخابات سيكزن له آثار سيئة حيث يتيح الفرصة لمن يريد أن يقفل الصناديق ويبرر هذا للفلاحين بأنه أعفاهم من دفع الغرامة ولذلك صرت بدلاً منهم!! أى أن قانون مباشرة الحقوق السياسية كله كوارث . وعلينا بعد هذا أن نوضح لجميع مرشحينا بكافة الدوائر أن العدو الرئيسى هو الحزب الوطني وعلينا ألا نضرب في بعضنا البعض ومن يتبع فلينجح .

إبراهيم بدرأوى

أشير إلى بعض نقاط سريعة:

أولاً: نحن نتعامل مع المسألة بالقطعة فإذا قلنا أن هناك أزمة شاملة



استيلاء الحزب الوطني على مجلس الشعب للمرة السادسة .. سيؤدي إلى تنفيذ المزيد من السياسات المعادية لمصلحة الوطن والشعب.

والسلطة والقرى الظلامية وكلاهما يمارس بطريقته شتى صفوف المعارضة الديمقراطية وأختلف مع الدكتور نعمان جمعه عندما يتكلم عن إمكانية فرز قوى الإسلام السياسي، لأنها تستخدم وسائل التهريب والترغيب من السلطة وتستخدم أيضاً أساليب الخداع والابتزاز والإرهاب الفكري ضد قوى الإرهاب الديني.

الشككة أن المعارضة الديمقراطية مبعثرة ولا تستطيع الاتفاق على شيء ولا تملك إرادة العمل الجماعي التي تمكنها من امتلاك قرة كانية لإحداث تغيير حتى ولو بالتدريج في المجتمع، وهذه هي نقطة ضعفها. وصحيح أن لكل حزب على حدة رؤاه الخاصة به لكننا لانحاول أن نبحث عن المشتركات بين هذه الرؤى، والمدخل الصحيح - رغم معرفتنا جميعاً به - هو أن نمسك بالحلقة الرئيسية بأيدينا ونبدأ العمل المشترك ونحاول توسيع نقاط الالتقاء حتى نستطيع أن نكون قوى فاعلة في المجتمع. بمعنى أنه بنقضا امتلاك الرغبة في عمل مرحد وصياغة رؤية مشتركة - كحد أدنى - من خلال قضايا التقاء نسعى لتوسيعها وهذا ممكن وكما قلت في البداية أن الانتخابات تفتح الباب لفعاليتنا وصياغة تحالف ديمقراطي في مواجهة التحالف الحاكم القابض على السلطة وأيضاً في مواجهة ما يسمى بالتحالف الإسلامي المنتمى لنفس النوع وهما كشيئين نقاط الالتقاء بينهما واسعة جداً، ولكنهم يتنافسون حتى على طرح أفكار الإرهاب.

في المجتمع ولا بد وأن تتجاوز هذه الأزمة فيجب أن يبحث الموضوع ككل مع الاهتمام بجزئية من الجزئيات كجزئية الانتخابات. لكن لبعض وجهات نظر تتعامل مع المسألة بالقطعة ومن الواضح أننا في أزمة لا بد من الخروج منها.

ثانياً: أن تضع المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الحزبية الضيقة لأنه مالم نتناول الموضوع بهذا المفهوم فلن نخرج من هذا النفق.

ثالثاً: إذا كنا نقول أن مجتمعنا يعيش في أزمة فلا بد وأن ندرك أن المعارضة المصرية أيضاً تعيش في أزمة خاصة بها.

وأبداً: إن أي تغيير يرتبط بتعديل ميزان القوى في المجتمع لصالح القوى الديمقراطية على وجه التحديد، وعلى هذا فأنا أعتقد أن تغيير هذا الميزان لا يتم دفعة واحدة، ولكن مألقت نظري في كلام د. رفعت السعيد ما قاله بخصوص أن ماتكون تاريخياً بتغيير تاريخياً، ورغم أن هذه المقولة صحيحة، ولكن هذه المسألة مشروطة بعمل جدي حقيقي وليس ترك المهمل على الغارب وما تكون على مدى ٢٠ عاماً لا يحل إلا على مدى ١٠٠ عام. من الممكن أن يؤدي مثل هذا الرأي إلى مفاجئتنا بالتغيير وبشكل غير موات محدثاً ردة ويعمق الأزمة بشكل أكبر ولجئ أنفسنا في وضع صعب المواجهة.

وأعود إلى ما بدأت به حول تعاملنا مع الموضوع بالقطعة، فأنا في رأي أن الانتخابات لا تعيد أكثر من كونها فرصة لنحاول وضع بداية لمحركتنا في المستقبل بمعنى أنها تفتح الباب للمستقبل. ولكن إذا تعاملنا معها باعتبارها نهاية مظان وأنها القضية الوحيدة الموجودة أمامنا - رغم أهميتها الشديدة - فلن نفرض لشيء يذكر خصوصاً وأن تحارب المعارضة كثيرة جداً. حيث تتم معالجة مسائل جزئية ويجرد أن تتكلم بشأنها قليلاً سرعان ما تعود لنسيانها.

وقبلاً يتغلق بموضوعنا حول الأوضاع القانونية والسياسية التي تمنع إجراء انتخابات حرة ونزيهة في مصر فهناك قانون طوارئ وترسانة قوانين متقيدة للحريات وتعددية منقوصة، وليبرالية اقتصادية ذات طابع متوحش تابع وظفيلي، أي عمليات تهيب وسرقة تقوم بها الشريحة الطبقية الحاكمة التي تحترق الشروة والسلطة وتجدها مصرعة على هذا الاحتكار دون أي ليبرالية سياسية حقيقية.

لكن هذا جانب والممارسة الفعلية للسلطة التي تتجاوز بها القوانين التي وضعتها، والأوضاع الدستورية التي كرسها. هذه الممارسات الزوشية في مواجهة المعارضة، وفي مواجهة الجماهير ورفضها لأي إصلاح في النظام السياسي والنظام الانتخابي ووضع ضمانات تحول دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

هذه الممارسة طبعاً هي الأكثر خطراً، والمسألة ليست مجرد ضمانات قانونية مطلوبة فقط ولكن ممارسة هذه الضمانات القانونية للأسف مفتقدة لأن قوانينهم يعيرونها يرفضون طلبنا بتطبيقها ودمستورهم الميعب لا يريدون تطبيقه، وممارسات هذه السلطة تدفع إلى طريق التطوير غير السلمي لكن يؤدي هذا بالمعارضة الديمقراطية للمدول عن خيارها الديمقراطي؟

بالطبع لا - لأن هذا هو الطريق الوحيد المتاح وعلى قوى المعارضة الديمقراطية - وأضع تحت الديمقراطية عدة خطوط - أن تقف في مواجهة القوى غير الديمقراطية التي تتحمل في السلطة الحاكمة وقوى الإسلام السياسي، وأنا أعتبرهما قوتين من جنس واحد لا يختلفان كثيراً في رؤاهما للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

والديمقراطية، وبالطبع يمكن أن يزيد هذا عن ذاك في نقطة أو أخرى ولكن أعتقد أن كليهما ينتمى لنفس النوع كما أعتقد أننا لسنا في دولة مدنية فنحن نخشى الدولة الدينية العصرية لكننا أيضاً في ظل حكم دولة دينية مستترة وتلجأ إلى الإرهاب الديني والفكري وكذلك الإرهاب الجسدي حيث يضرب الناس بالرصاص في الشوارع وأحداث كفر الدوار الأخيرة ماثلة في أذهاننا وبالتالي فأنا أرى أن يكون الموقف في مواجهة هؤلاء.

المعشقة في الوقت ، وإذا اتفقوا فقط على قضية الديمقراطية والإصلاح السياسي - رغم إمكانية التناقض على أمور أوسع من هذا بكثير - سيتمكنون بالفعل من بناء تحالف بديل يستطيع أن يعمل خلال مرحلة طويلة قادمة لإنقاذ مصر.

عبد الفتاح شكر

في تناولي لانتخابات مجلس الشعب القادمة أنطلق من مسألة أساسية وهي أنه إذا كان الحزب الحاكم هو المسئول الأول والأخير عن الأوضاع الراهنة ، فإن أحزاب المعارضة بدورها تعتبر مسئولا أساسيا وسابدا بالمجبر الآخر من محاور المناقشة.

وأوافق تماما على ما طرحته ورقة العمل الخاصة بالتدويع والقول بأنه لا يوجد حزب واحد في مصر الآن يطرح التغيير ويسعى سعيًا حقيقيًا للسلطة سواء كان متفردًا أو بالتحالف مع آخرين ، وأن الجميع مسلم قامةً بانفراد الحزب الحاكم بالسلطة ، وأنا من الذي يرون هذا الرأي سبق وأن قلته وسأكرره مرة أخرى.

هناك منهجان لإدارة الصراع السياسي:

المنهج الأول هو أن يبنى الحزب نفسه كقوة جماهيرية منظمة ذات تأثير

هذا التحالف الديمقراطي - في مواجهة الحلفين القاتمين والمتنافسين الذين يجلس نحن لمشاهدتهما فقط - يلزمه بناء جسور ثقة بينه وبين بعضه البعض فأولا يجب وبشجاعة شديدة أن تغلق الملفات القديمة بين أطراف هذا التحالف والتي سأقولها على وجه الحصر الآن. وإغلاق الملفات القديمة عملية هامة لأن المصلحة الوطنية العليا تتطلب ذلك إلى جانب أن نياها كثيرة قد جرت تحت الجسر.

وثانيا يجب التوافق على حد أدنى تلتف حوله ، وأن يستمر الحوار فيما بينها لتوسيع نقاط الالتقاء ، وتقرب رؤاها تجاه قضايا المستقبل. وثالثا: لا بد من التنسيق في الانتخابات القادمة ولو أمكن بأسلوب إخلاء الدوائر أساسا - وهذه مسألة تتطلب جهدا كبيرا نظرا لضيق الوقت - سيساعد هذا على بناء جسور الثقة.

وأقول إن الطريق ليس سهلا والوقت ضيق والموضوعات غير مكتملة ، ولكن إذا بدأنا في هذا الأمر ستتحقق نتائج كثيرة وجيدة.

وفي النهاية أقول أنه إذا استبعدنا قطبي التحالف الطبقي الحاكم والتحالف الإسلامي سيبقى ما يمكن أن نطلق عليه التحالف الديمقراطي ، ورأى الشخصى أنه يشمل الناصريين وحزب التجمع والشيوعيين بفرقتهم العديدة ، وأيضا يشمل القوى الليبرالية

المافيا قادمة

أحمد طه

الشعب الحالية ، وسبق أن تنبأت بهذا منذ انتخابات الشورى قبل الأخيرة عندما كتبت بعدها مقالا بالوفد عنوانه «يا مشقنى الحزب الوطنى ، انسحوا الطريق ... فالمافيا قادمة». واستبعد إمكانية التنسيق بين أحزاب المعارضة ذلك أن الأحزاب بدرجات مختلفة - تعاني من فقدان رؤية مستقبلية مشيرة وجاذبة ومناضلة ، ويعود ذلك إلى أزمة فكرية عالمية ونقل الاحساس بالحاجة إلى التنسيق رغم أهميته بسبب المصالح الضيقة للأحزاب.

وإن كان هذا التنسيق ضرورى في مواجهة المخاطر الخارجية وبصورة خاصة خطر الصهيونية ومواجهة المخاطر الداخلية أساسا للقوى الطفيلية والمافيا من جانب ومن جانب آخر خطر الإرهاب والفاشية.

وفي تصورى أن تنسيقا شاملا مع الحزب الحاكم لا يعنى سوى نهاية المطاف للمعارضة فى إنهاء الوضع الهش لتواجدها بشكل عام.

بالإضافة إلى هذا فإن هذا التنسيق الشامل ينهى حتى الأمل فى صحة عامة مناضلة وقادرة لقوى المعارضة ، ولا يخدم فى النهاية إلا تسليم الجماهير للقوى المعادية.

لم يستطع النائب اليسارى أحمد طه المشاركة فى الندوة ، وحريصا منه على أن لا يغيب عن هذا الحوار ، أرسل هذه المداخلة حول المحاور الأساسية للندوة مساهمة منه فى إثراء الحوار.

تشكل انتخابات عام ١٩٩٥ فاصلا فى التاريخ السياسى المصرى.

فلقد سبقها تطور اقتصادى واجتماعى استند بعد وفاة عبد الناصر ، وسط صراع عنيف وضغط خارجى وداخلى متزايد ، وانتهى بكلمات إلى اختراق اقتصادى واجتماعى ملحوظ للحياة المصرية وتزامن وارتبط بنمو قوى الفاشية والإرهاب ، وظهور المافيا والفساد كظاهرة هامة ، ثم فر ظاهرة المقاومة الجماهيرية التى عبرت عن نفسها بسخط عام وأرهابات مقاومة جماهيرية للتدهور البارز للأوضاع الاقتصادية وللرأسمالية الصناعية المصرية ولحياة الشعب.

وسهل بروز خطر الفاشية والإرهاب ضمن التحالف المعادى للشعب ، تزايد التضيق على الحياة الديمقراطية والحريات العامة وأبرزها تعديل قانون النقابات العمالية والمهنية والصحافة وغيرها.

تلك هى أبرز المعالم العامة التى تلقى بشقلها على الانتخابات وهى فى التلخيص النهائى إصرار القوى المعادية على ترجمة هذا التغيير فى علاقات القوى إلى تغيير سياسى. وقد بدأت تلك القوى عملية التغيير منذ انتخابات الشورى الماضية والحالية وبدأت مبكرة تعلن عن نيتها فى انتخابات

فعال يمكنه من أن يحصل على نتائج وذلك تطبيقاً للقاعدة الموجودة في الاستراتيجية السياسية - وهي أنك لا تستطيع أن تصل عبر مائدة المفاوضات إلا إلى المدى الذي تستطيع جبروتك أن تصل إليه ، وبالتالي فإذا كنت تريد أن تحصل على نتائج في الصراع السياسي فلا بد وأن تبني نفسك كقوة جماهيرية منظمة ذات تأثير فعال . هذا المنهج يتطلب من قيادة الحزب أن تعطى جهداً لعدد من المهام :

١- أن تبني تنظيماً حزبياً يغطي معظم القطر .
٢- أن تعمل بجدية من أجل تكوين قيادات جديدة تغطي مجالات أوسع وتعطى للحزب فرصة الاستمرار بنفس الكفاءة والفاعلية .
٣- أن تصل إلى مجالات نشاط جماهيري أكثر بنفوذ أكبر لأنه بناء على هذا يمكن بناء التحالف الديمقراطي الذي يمكنها - كمعارضة - اختلافت توجهاتها لأن تكون بديلاً ديمقراطياً حقيقياً وفعالاً .

هذا لا يحدث في مصر الآن في جميع أحزاب المعارضة المصرية وإن كان الحزب الناصري لحداته تأسيسه مازال يملك قوة الدفع الأولى ، ولا أحد يعلم ماذا يحدث بعد الانتخابات القادمة وخلال الخمس سنوات التالية لها . لا يوجد حزب في مصر الآن يسعى لبناء تحالف ديمقراطي حقيقي يقدم بديلاً للسلطة القائمة لأن هذا ليس هو المنهج الأساسي الذي تعتمد عليه الأحزاب ، لكنها تعتمد المنهج الآخر وهو التواجد في الساحة والتعامل مع الحزب الوطني والحصول منه على نتائج من خلال " الكواليس " وبالتالي من الممكن أن تحقق نتائج جزئية لكنها لا تستطيع أن تفعل ما يقوله د . رفعت السعيد ، فهي لن تقدم البديل الثالث الديمقراطي .

وإذا كان قد فات الأوان الذي تستطيع فيه أحزاب المعارضة تغيير الإطار التشريعي القائم الذي يعد من نزاهة الانتخابات ويؤثر عليها ، مالم تفت الفرصة بعد لأن تعمل هذه الأحزاب معاً من أجل السير خطوة على طريق أن تبني نفسها كقوى جماهيرية منظمة ، وأن تبني - على أساس واقعي - إمكانية وجود البديل الديمقراطي من خلال التنسيق فيما بينها في الانتخابات القادمة . وهذا التنسيق في رأيي أنه ضروري جداً ، والنشاط الفعلي والجماهيري المشترك هو الطريق للنجاح الباق لأن يكون لها مزيد من النفوذ في المستقبل .

وهناك أشكال كثيرة للتنسيق أغلبها طرح ولكنني أرصد ما :

١- إخلاء متبادل للدوائر بين أحزاب المعارضة والقوى السياسية الديمقراطية كلما كان ذلك ممكناً - أي لا تكون قاصرة على رؤساء الأحزاب ، ولا أن يكون هناك وهم أن يتم هذا في كل الدوائر وذلك وفقاً لمعايير موضوعية من ضمنها مثلاً النتائج السابقة التي حققتها المرشح ، ومنها التواجد الحزبي للمرشح في الدائرة .

٢- العمل المشترك من أجل توافر مقومات والعبء - وليست ضمانات قانونية فقط - لنزاهة الانتخابات أصها أن تتضمن أحزاب المعارضة معاً من أجل توفير مندوبين في كل صناديق الانتخابات لمرشح المعارضة ، وإذا كان هناك أكثر من مرشح للمعارضة فهي نفسها ستلعب دوراً في الحد من انفراد الحزب الحاكم أو مرشحه بتسديد الأصوات الغائبة .

٣- تشكيل لجان للوعى الانتخابي من عناصر مشتركة تكون مهمتها الأساسية تعبئة الناس للمشاركة في الانتخابات وتبصير الناس بمستقبل البلد إذا ظلوا على موقفهم السلبي من الانتخابات وغابوا عنها ، وبالتالي يلتفتون نظرهم ببرامجهم تجاه المشاركة .

وأنا هنا أختلف مع الدكتور نعمان جمعه في الكلام الذي يقال عن سلطة الشعب المصري .

إن عزوف الشعب المصري عن المشاركة في انتخابات مجلس الشعب هو قصة الوعي ، وهو وعي ناضج لأنه أدرك أن هذه الانتخابات ليست

وسيلة للتغيير ، ولا تعبير عن رأيه بنزاهة . فهو شارك أكثر من مرة دون أن يجد الفرصة لذلك . ومن هنا فإن موقف الشعب المصري إنما هو معضلة للوضع القائم والذي أساسه أن أحزاب المعارضة فشلت لأن تكون قوة ضغط فعالة وبقوة .

٤- على أحزاب المعارضة من الآن أن تشكل قوة مشتركة للضغط على الحكم وعلى المستقلين عن الإعلام ، لتوفير مساحات أوسع في التلفزيون والإذاعة وفي الصحف القومية لمؤسسي المعارضة ، وأن عليها أن تلعب دوراً في هذا المجال وتتبرع بما يمكن انخراعه في هذا الصدد .

٥- أن تتفق أحزاب المعارضة على ضرورة وجود نوع من الرقابة الدولية على الانتخابات وليس في هذا أي نوع من المساس باستقلال مصر لأن مسألة الرقابة الدولية اليوم تعد الآليات التي تستخدم في هذه المسألة .

٦- وهي نقطة خلاصية مع د . رفعت السعيد والأستاذ إبراهيم البدرأوى إن التنسيق فيما يتعلق بضمان نزاهة الانتخابات يجب أن يشمل الإخوان المسلمين والشيوعيين ولا يقتصر فقط على أحزاب المعارضة العلنية وإنما يشمل الأحزاب المحجوبة عن الشرعية .

وأنا من الذين يشغلهم باستمرار مسألة الموقف من قوى الإسلام السياسي ، وخاصة التي بدأت الدخول في إطار الممارسة السياسية ، هل نتخذ موقف قاطع ونهائي بإنها قوة فاشية ؟ أم تلعب دوراً في الضغط عليها من أجل أن تقبل قواعد العمل الديمقراطي ؟

أنا أرى أنه من واجبنا ومن مسئوليتنا أن نواصل الضغط على الإخوان المسلمين ليقبلوا مزيداً من الرضوخ لقواعد العمل الديمقراطي .

والمجتمع المصري مجتمع تكون تاريخياً في إطار الحضارة الإسلامية ، والإسلام هو مكون أساسي في الهوية المصرية ، وبالتالي فإننا أرفض في الإخوان المسلمين منهجهم السياسي وطرحهم وتفسيرهم للدين وأطالب بأن يعمل الكل في إطار الاحتكام إلى الشعب في إطار قواعد ديمقراطية ، ومن خلال جهاز دولة مدني . ومن خلال تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة . وكلما مانضبط به من أجل أن يقبلوا هذه القواعد ويمارسون نشاطاً فعلياً في إطارها والرضوخ لها كلما كان ذلك نجاحاً وإنقاذاً للمجتمع المصري من المزلزل الذي يقترب منه الآن وليس البديل للخوف من الإخوان المسلمين من نفوذهم وسطرتهم وأموالهم أن أغض الطرف عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، أو أن أقبل بتجزئة الوضع الديمقراطي فتوجد قوى غير مسرحة لها مطلقاً بالممارسة ، وقوى أخرى يتاح لها ذلك . لأنه في أي وقت يمكن للحكم أن يغير من ميزان القوى .

لست مع إسقاط الخلاقات الجوهرية والأساسية مع الإخوان المسلمين ، ولكن أقول أنه يجب التعامل معهم وهذا التعاون والتنسيق قائم بالفعل فهم مرقعون على قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وعلى كافة البيانات التي أصدرتها أحزاب المعارضة من أجل توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات وشاركوا في المؤتمر الخاص برفض قانون الصحافة الأخير ، ومرتفعين أيضاً مع الأستاذ إبراهيم بدرأوى وبالتالى هذا المستوى من التنسيق أنا أدعوا إلى استمراره . ولكن هذا يعني أن يخلى لهم التجمع بعض الدوائر ، أو أن التجمع والحزب الناصري يستقطبا ملاحظاتهم على التوجهات الخاصة بتفسير الدين تفسيراً لا يتفق مع التطورات التي جرت بالمجتمع الإنساني أو المجتمع الإسلامي .

هذه القضية محتاجة إلى تدقيق ، ومعالجة بمعنى أن نحافظ على الديمقراطية ونحميها من أن يحدث بها شرخ أو انهيار ، إذا قبلنا بتجزئ المواقف .

بابا الفاتيكان

ومؤتمر العطاء!

والكلمة الخاتمة من الله تعالى ١١١.
ولا يقال دفعا لذلك أن بالمؤتمر ستة عشر كنسياً كان يقصد بهم أن يبرزوا أبعاد مسيحيتهم إذ هناك فرق بين أن تتخفى باجائبات ملكك وبين أن تتفنيها عن ملة سراك ، ولو فعل كل فريق ذلك ، لكن أمام (مؤتمر المناصرة بين الأديان).

وجان بول الثاني بمسرب أريب توقع ذلك كله ، ومن ثم رفض شهرة المؤتمر بنفسه وأتاب عنه وزير القامليا (تبعه).

أما البابا شنودة فقد تحشم عناء السفر للإسكندرية من باب المجاملة ولذا فقد دق موعظة لا علاقة لها بعنوان المؤتمر ثم صلى من أجل مسلمي البوسنة ١١١ بما يجعلنا نقول إنهما كانا محقين في ذلك فحتى في الجلسة الختامية لم يجلسوا مسيحياً على المنصة ، وجاءت التوصيات عامة عامة لا صلة لها بعنوانه وتصلح لأي مؤتمر غيرهم مثل : الالتفات إلى مسلمي البوسنة والشيشان وفلسطين وإلى أسرى الكويت ومعاناة ليبيا والإرهاب ... (هسلا لين قمره ندى) الأمر الذي يؤكد ما قلنا : إن العنوان كان للفرقة الإعلامية.

وبعد

فلقد كتبنا مراراً عن البهلرانيات التي يلعبها وزير الحبوب في كل عام مرتين أو ثلاثاً والتي تنكب دافعي الضرائب المطحورين المحروقين في كل احتفالية بعشرات الملايين من الجنيهات بدون أي نفع ولكن لا حياة لمن تنادي ، حتى عقب محاولة أديس أبابا الأكمة والتي انتظرت القاعدة الشعبية العريضة حدوث تغيير بعدها فخاب أملها وأصبح مثل (عشم إبليس في الجنة) ، وما يؤسف له أن حكومة الحزب الوطني تتوهم أن هذه الحركات المركبة (نسبة إلى الميرك) التي يخرق بها المحجوب عليها قنبحها قدراً من الشرعية التي تهتلف عليها.

من سعة الأفق ورحابة التفكير ما يمكنها من الاعتراف بما طرحته الأديان الأخرى من بذل لخدمة الإنسان.

وقيل أن نعطى برهاننا نبدي ملاحظة هامة وهي أن إغفسال دعوة أي مثل للديانة الابراهيمية الأم التي انبثقت منها الأخريات - وكان يتعين التفرقة بين اليهودية والصهيونية - نستطرده فنقول إن ذلك يعنى إنكار وجودها وهذا أول شواهد النظرة الدوجماطيكية ، كما توجد ديانات يعتنقها مئات ملايين البشر في آسيا وإفريقيا وإستراليا ، ولا ينقص من قدرها أنها غير مساوية إذ لها عطاؤها البالغ الثراء والعنف في ذات المضمار خاصة وأن عنوان المؤتمر لا يدل على اقتصاره على الأديان المتزكة.

قدم المتحدثون المسلمون أو المسلمون المتحدثون أدلة الثبوت الدوام على أن اسم المؤتمر الصق على غير مسماه وكان الأجدر أن يحمل لانتة (عطاء) الإسلام لخدمة الإنسان) إذ تكلموا بعبارات إنشائية ركيكة وجمل تعظيمية تفخيمية تعجيدية تطفح بالمبالغة الفجة عن منح (ج منحة) الإسلام الخدمية ، ولا إشارة للتيمة لفضل الديانتين الأخريين أو حتى تلك المشكلة في المؤتمر ، بل إن أحد الرعاظ المتكلمين ، وليس مصادفة أنه يعمل به جامعة سعودية : (يؤكد أي الإسلام) نزعة المواطنة الإنسانية عند الإنسان المسلم وهو ما يعنى الأمن والاستقرار والمساواة .. الخ (ص ٢٣ - أهرام ٩-٨-١٩٩٥) ومنهمو المخالفة : إن المواطنة عند غير الإسلام تعنى الحرب والاضطراب واللامساواة .. الخ ، وهذا نابع من الاعتقاد المجازم واليقيني الراسخ لدى صاحب الفضيلة أو فضيلة صاحب وغيره من اتباع كل دين ابراهيمي أنهم وحدهم دون سواهم يملكون الحقيقة المطلقة والقول الفصل

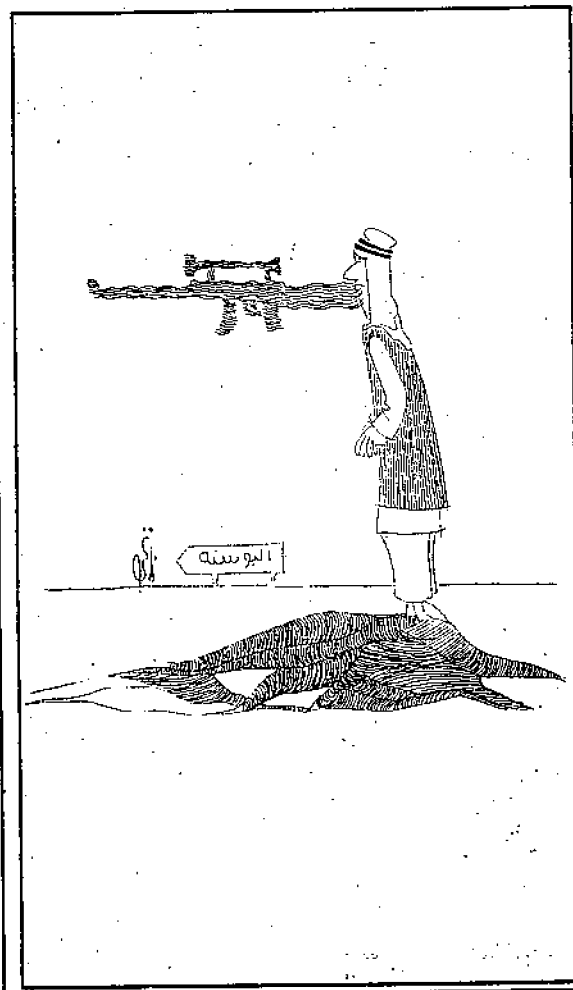
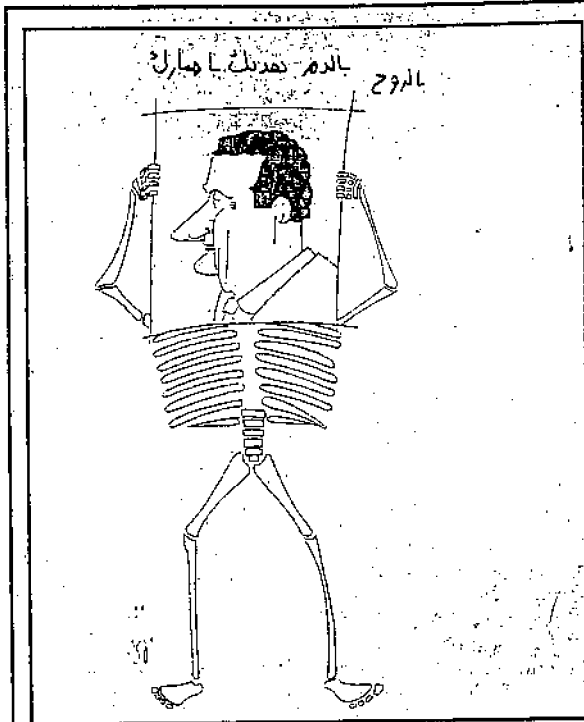
إسلام لا محالة

خليل عبد الكريم

عندما أعلن المؤتمر السابع لمجلس الشئون الإسلامية أن عنوانه (عطاء الأديان لخدمة الإنسان) أدركت أنه شعار يراق بقصد الصخب الإعلامي ولم يدل من اقتناعي دعوة يوحنا بولص فرة الثنين إليه ، ولا الصورة التي ظهرت بأهرام ٨ أغسطس ١٩٩٥ وضمت رئيسي شئون التقديس للديانتين الابراهيميتين اللتين تتألفان في سماء المحروسة من قرون طويلة (جملة اعتراضية : كلما أراها مجتمعين ولو مصادفة أضع يدى على قلبي وأقول : رينا يستر . أ. د.) ولا الزج باسم د. / سليمان قلادة ضمن المكرمين بالأوسمة. هذه مظاهر يرانية لا تخفى الحقيقة الكامنة وهي أن المؤسسة الدينيّة الرسمية بفروعها الثلاثة : (أ) وزارة الحبوب (الأوقاف) (ب) المعهد العتيق (الأزهر) (ج) دار الرخام الإيطالي المستورد (إدارة عموم القتيا) ، لا تلك

كاريكاتير فتحي





السياق ظهرت عدة بيانات أهمها بيان مايو الماضي.

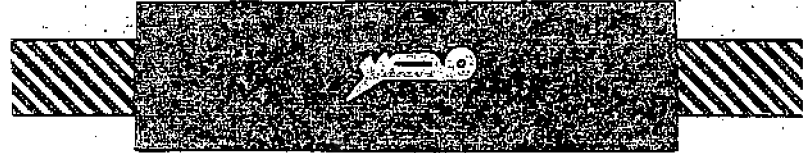
وما يضاعف من آثار هذه المواجهة أن الإخوان سوف يتمتعون في هذه الانتخابات بميزة نسبية ترتبط بانتقاد الحاجة إلى غطاء شرعي من خلال التمثيل على قوائم حزب آخر مثلما حدث مع الوفد عام ٨٤ ومع حزب العمل عام ٨٧ ، بما يسمح لأطراف أخرى أن تقاسمهم الكمكة وأن تتوارى تحت عباءة شعارهم "الاسلام هو الحل" وأن تحصم من نفوذهم في نظام القوائم.

من المقاطعة للعصر

وقد كانت هذه الميزة متاحة للإخوان في انتخابات ١٩٩٠ ، التي جرت بنظام الدوائر الفردية ، غير أن الإخوان قاطعوا هذه الانتخابات ، فأراحوا واستراحوا . ولكنهم اكتشفوا بعد ذلك أن وضعهم خارج البرلمان لم يفض لهم نصيبا جديدا ، وأن مواقع نفوذهم في النقابات المهنية ونوادي أعضاء هيئة التدريس واتحادات الطلاب لا تثل تعويضا مناسباً عن المجلس النيابي ، خاصة بعد أن تعرضت هذه المراكز لحالة حصار ، فأعلنوا مبكرا الاستعداد لخوض الانتخابات ، فانتقل الوضع من حالة حصار إلى حالة مراجعة ..

من هذه الزاوية قد يكون عام ١٩٩٥ هو أسوأ عام في علاقة الإخوان بنظام مبارك . كانت افتتاحية العام مريرة ، عندما ألقت قوات الأمن القبض على سبعة من قيادات الإخوان ، على رأسهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء ، بتهمة المشاركة في اجتماع سرى لمجلس شورى الجماعة في ١٩ يناير ، بقر الشركة الإسلامية للطباعة والنشر ، شارك فيه - وفقا لتقارير الأمن - ٨٩ عضوا بحثوا خطة الإعداد لانتخابات مجلس الشعب ، ودعم مرشحي الإخوان في انتخابات نقابة المعلمين ، كما ناقش الاجتماع الذي تم تصويره بالفيديو - وفقا لهذه التقارير - خطط التنسيق مع التنظيم العالمي للإخوان ، ونتائج الاتصالات - مع حسن القزاهي زعيم الجبهة القومية الإسلامية في السودان .

ثم تواصلت بعد ذلك الضربات الأمانة لإجهاض المشاركة الإخوانية في مجلس الشعب حتى بلغت ذروتها في الشهر الماضي (أغسطس) حيث تم اعتقال ١٩ من القيادات الإخوانية التي بدأت الاستعداد للانتخابات ، منهم د. محمد السيد حبيب ونائب أسير سابق ورئيس نادي أعضاء



الحكومة والإخوان

وفشل الحل الآسنى !

مدحت الزاهد

باحتمالات استعادة أشباح محنة الإخوان عام ١٩٦٥ مرة أخرى عام ١٩٩٥.

ودوائر الإخوان تؤكد أن هدف الحملة حرمان الإخوان من التمثيل في البرلمان القادم ، وأن الحركة قد فعلت كل ما في وسعها لاثبات حسن التوايا كحركة مدنية تتبع الطرق القانونية وتحارب الارهاب والعمل الانتقالي ، وفي هذا

موقن طعم الراحة ، وليس من المحتمل أن يذوقوها قبل نهاية شهر نوفمبر القادم ، موعد إجراء انتخابات مجلس الشعب ، فالحملات الأمنية تتوالى بهدف واضح هو قطع الطريق على الطموح الإخواني لأن يكونوا بديلا للحكم ، أو حتى منافسا تتعقد له زعامة المعارضة في البرلمان القادم.

دوائر الحكم تؤكد أن " الإخوان " جماعة محظورة تساند الارهاب والعنف ، وأن أي انتصار اخواني سوف يفتح في مصر طريق الجزائر ، وأن نظرية " الدومينو " سوف تفعل تأثيرها في كل المنطقة إن انكشفت " ورقة مصر " .

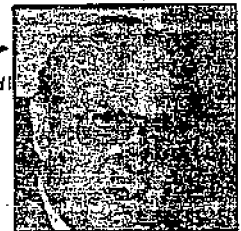
وتلح هذه الدوائر على أن أجهزته الحكم فعلت وسوف تفعل كل ما في وسعها لوقف الصعود الإخواني ، وتلوح - أكثر من ذلك -

حامد أبو النمر

المرشد العام للإخوان



مس
الأنف



السيد
الطيب



هيئة التدريس بجامعة، د. محمد خيرت الشاطر عضو المجلس الأعلى لنقابة المهندسين ومدير شركة سلسيل للكمبيوتر، ووشاد نجم وكيل وزارة الصناعة السابق، والشيخ سيد عسكرو، مدير الاعلام بالأزهر، د. محمد شؤاد صيد المجيد وكيل نقابة القرعية للأطباء، بكفر الشيخ... ووجهت لهم التهمة تهمته العمل على قلب نظام الحكم والانتماء لجماعة محظورة.

قبلها بأيام كان قد تم الهجوم على معسكر كشفى خاضع لجهاز الشباب والرياضة بقرية الجزائر بالعامة بالاسكندرية، وتم القبض على ١٨ عضوا بالمعسكر بتهمة التدريب على أعمال العنف (الكاراتيه والكونج فو)، والدعوة للجهاد وتكفير المجتمع، ودراسة مؤلفات القطب الإخواني سيد قطب (خيوط خفيّة، ومعالم في الطريق) والانضمام للمعسكر بأوراق مزورة، ومناقشة خطط المشاركة في الانتخابات والتغلغل في صفوف العمال والطلبة.

وتعد الحملة الأخيرة أكبر حملة أمنية يتعرض لها الإخوان منذ ضربة ١٩٦٥، فلم يحدث منذ هذا التاريخ أن ألقت قوات الأمن، في حملة واحدة، القبض على ١٨ بتهمة الانتماء لحركة الإخوان، حتى بالنسبة لقضية سلسيل عام ٩٢ فقد تم فيها القبض على العناصر الإخوانية على دفعات.

وقبل ذلك بشهر تم اعتقال ٤ من قيادات الإخوان هم جمعه عبد العاطي الموظف بنقابة الأطباء، وحسين الشوقاوي العائد من كرواتيا والمتهم بالاشراق على التدريب العسكري للاخوان هناك وأنسو سعيد عضو لجنة الاغاثة باليابان، ومصطفى درويش الذي اعتقل في ميناء القاهرة الجوي، في طريقه إلى تركيا ثم ألبانيا.

وكان قد تم قبل ذلك اعتقال ٤ فيما سمي بتنظيم الشرقية بعد اقتحام المقر الانتخابي للشيخ عبيد الرحمن الرصد والمهندس سعد لاشين، والاعلان عن القضية المعروفة بـ "لجنة الاغاثة" لخالفه الأمر العسكري بعدم قيام النقابات بجمع تبرعات، وتحريك ٢ مليون جنيه عن طريق المصرف الاسلامي لأحد البنوك البريطانية، لتحويل نشاط الجماعة، فضلا عن القضية المشهورة اعلاميا بقضية "سلسيل".

وإذا كانت الحملة الأمنية قد بلغت ذروتها في أغسطس ١٩٩٥، فإنها في واقع الأمر تسير في خط صاعد منذ الاعلان عن قضية سلسيل عام ١٩٩٢، تواكبها إجراءات

إدارية وقانونية وتشريعية تستهدف تحجيم نفوذ الإخوان في الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية ونوايا أعضاء هيئة التدريس، من خلال إجراءات شطب المرشحين في انتخابات الطلاب، ومشورات حظر العمل السياسي، ودعم أسرة حورس للقيام بنشاط خدمات ترفهية لمركز نقل موازى لأسر وجمعيات الاخوان والجماعة، ثم بلغت الحملة التشريعية ذروتها بقانون النقابات الموحد (القانون ١٠٠ رقم ١ لسنة ٩٣) الذي استهدف تحجيم التفوق الإخواني برفع النصاب القانوني لصحة انعقاد الانتخابات، وإجرائها في مواقع العمل، وفي غير أيام العطلات الرسمية، وتحت اشراف القضاء، فيما عرف باستدعاء الأغلبية الصامتة في مراجعة الأقلية المنظمة.

وكانت المواجهة بين الحكومة والاخوان قد بلغت درجة عالية من التوتر في نقابات المحامين والأطباء والمهندسين بشكل خاص، بمناسبة اجراء انتخابات التجديد النصفى، ومنازعات الجهة القضائية مع مجالس هذه النقابات حول صحة الجداول وموقع الانتخابات، وأحيانا حتى مرعدها.

ودخل في هذا السياق أيضا العلاقات المتوترة بين الحكم وحزب العمل بسبب تحالف العمل مع الإخوان، وما اعتبرته دوائر الحكم نفوذا متزايدا للإخوان في قيادة وقواعد العمل، والتي وصلت إلى حد التهديد بحل الحزب، والتلويح بانشقاق أحمد مجاهد، والتذكير بتجربة "مصر الفتاة"، وهو الأمر الذي دفع قيادة العمل لتأكيد الهوية الخاصة المستقلة للحزب في وثائق وكلمات افتتاح المؤتمر العام الخامس.

وأخيرا فقد تم أيضا تعطيل جريدة الأسرة العربية التي أصدرها حزب الأحرار باشراف وقبول اخوانى، غير أن التعطيل لم يحدث بقرار إداري، ولكن برسالة انذار خفيفة اللمحة، صاحبها التلويح باستئناف التحقيقات في فساد هيئة الاقطن.

الرد الإخواني

من جانبهم فإن الإخوان لجأوا إلى عدة تكتيكات لإدارة الصراع.

* منها التصعيد بدعوة الجمعيات العمومية الطارئة، وعلان الاعتصام والتهديد بالمسيره بهدف الوصول لحل وسط على نحو ما حدث في نقابة المهندسين، وفي أحداث عيد الحارث مدني في نقابة المحامين

ومنها الالتفاف على القانون ١٠٠ الذي استهدف تحجيم نفوذهم، ورفض إخلاء المواقف، بالمنازعات المستمرة حول تطبيق القانون وصلاحيات اللجنة القضائية..

ومنها الدفاع برفض الاتهامات الخاصة بدعم الاخوان للارهاب..

ومنها التحالف مع مطالبه يسرى المعارضة الخاصة بالديمقراطية بالحرص على تأكيد ايمان الاخوان بالتعددية والشرورى والديمقراطية، وحقوق الاقباط، وحقوق المرأة، وغيرها من مفردات قاموس الاحزاب المدنية، لا الدينية. ورغم كثرة البيانات والتصريحات الصادرة عن الاخوان في هذا السياق، ومن بينها بيان ادانة محاولة اغتيال مبارك، إلا أنه من أكثر البيانات دلالة على مفردات الخطاب الإخواني في حالة الحصار بيان مايو ١٩٩٥ الذي قدم صورة أخرى لتوجهات الاخوان، فقد جاء فيه:

"والحكام في نظر الاسلام بشر من البشر، ليست لهم على الناس سلطة دينية يقتضى حق الهى، وانما ترجع شرعية الحكم في مجتمع المسلمين إلى قيامه على رضا الناس واختيارهم وإلى التساهة للشعوب ليكون لهم في الشئون العامة رأى ومشاركة في تقرير الأمور، وللناس أن يستحدثوا بعد ذلك من النظم والنصيغ والأساليب في تحقيق هذا المبدأ ما يناسب أحوالهم، وما لا بد أن يتغير ويختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وأحوال الناس.."

وأعلن بيان الاخوان رفض الارهاب والأساليب الانتقالية وهو الأمر الذي أكد البيان أن الاخوان قد أعلنه عشرات المرات وبرهنوا عليه بالمشاركة في الانتخابات والمجالس التشريعية، كلما أتاحت لهم الفرصة.

كما أكد البيان الإخواني احترام حقوق الإنسان.

"وهم لا يشغلون أنفسهم بتكفير أحد، انما يقبلون من الناس طاهرهم وعلائقهم، ولا يفرلون بتكفير مسلم مهما أوغل في المعصية، فالقلب بين يدي الرحمن، وهو الذى يؤتى النفوس تقواها ويحاسبها على مسعاها"

"ومرقتنا من اخواننا المسيحين في مصر والعالم العربى موقف واضح وقديم ومعروف، لهم مالنا وعليهم ماعليتنا، وهم شركاء في

الوطن ، واخوة في الكفاح الوطني الطويل ، لهم حقوق المواطن المادي منها والمعنوي ، المدني منها والسياسي .. الخ

فالروح الموجهة للبيان هي تأكيد الرابطة بين الإخوان ومنظمات المجتمع المدني ، ومحاولة امتصاص الضربة في محيط أكبر ، وكسر أي حواجز للعزلة ، وإفشال مسمى دوائر الحكم لتتركيز الضربة على الاخوان ، وعزلهم في ركن منفرد ، كثرة تسمى للهيمنة في مراجعة كل القوى الأخرى.

أوامر الاعتقال

ورغم الحملة الأمنية عالية الصوت ضد الإخوان ، فإن هذه المواجهة تنطوي على أزمة ، بل أزمات ، بقدر ما تستبدل الصراع السياسي والفكري ، بالاجراءات الأمنية والادارية ، وأوامر الاعتقال التي لاتعترف طريقها إلى القضاء الطبيعي ..

فالفريضة الغائبة في هذا الصراع هي غياب أي مواجهة أيديولوجية لفكر الإخوان ، وغياب أي مسمى سياسي للقرطة النقابات كوسيلة لاستدعاء الأغلبية الصامتة في مواجهة أي أقلية منظمة مهما يكن اتجاهها الفكري أو السياسي ..

من هنا يمكن أن نتبين للصراع عدة سمات ، فجانب كبير من الصراع يتصل بكمكة السلطة ، لا أيديولوجية الحكم ، وبالصراع على النفوذ ، لا على صورة أخرى لمستقبل مصر ، وبالتالي لا يمكن تصور وصول العلاقة بين الإخوان والحكم حالة طلاق ، بسبب الخطوط المشتركة بين طرفي الصراع الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن أي من الطرفين لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما في جولة قريبة بصرف النظر عن فاعلية الضربات الأمنية في تحجيم المشاركة الإخوانية في البرلمان القادم.

بين ٦٥ و ٩٥

ومن هنا فإن مخنة ١٩٦٥ ليست قابلة للتكرار في ١٩٩٥ لأسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها هذه الفريضة الغائبة المتعلقة بالصراع الفكري ، بينما كان للتأصية مشروع يختلف عن مشروع الإخوان .. ومعنى هذا أن ضربة ١٩٦٥ كانت ضربة تصفية " مؤقتة " بينما ضربات ١٩٩٥ هي ضربات تحجيم مؤقتة أيضا.

ورغم تكرار تصريحات المسئولين حول

استعادة إشباح ١٩٦٥ ، وظهور بعض التحليلات الصحفية التي تبشر باحتمال دخول الإخوان مرحلة الشتات الثالث ، فإن الأوضاع العامة وميزان القوى في المجتمع لا يرجع ، على أي صورة ، هذا التقدير . فتجاذب الضربات الأمنية يتعلق بقدرته الحكم على تعبئة المجتمع وراء مشروع قومي يتبناه الحكم ، ولقد كان للتأصية مشروعا ، ولكن أين مشروع " الماركسية " ؟

وهذا الاختلاف الجوهرى نفسه يفسر لجوء الإخوان للعمل الانقلابي في عهد عبد الناصر - الذي احتوى بصورة أو بأخرى الجبهة الداخلية لاسبب اجراءات الأمن وحدها ، بل في المحل الأول ، النجاح في تعبئة الجماهير خلف التوجهات السياسية والفكرية للنظام ، كما يفسر لجوء الإخوان الآن للعمل في مؤسسات المجتمع المدني ، وقد وجدوا الفرصة مواتية.

ومهما يقال عن تقسيم عمل موضوعي استغنى فيه الإخوان عن الجناح العسكري بسبب دور مطلب النطق الذي تمارسه الجماعات الجهادية ، أو حتى عن تنسيق مباشر ب جناح الحركة الاسلامية ، فإن المركز الذي حققه الإخوان في مؤسسات المجتمع المدني يوفر فرصة امتصاص الكثير من الضربات الأمنية ، و يضع المواجهة في نطاق أوسع من مراجعة بين الأمن وتنظيم محظور.

الخيط الأحمر

بضعف من هذا الإثر أن الحكم لم يلجأ لمعالجة التفوق الإخواني أو أي تفوق لأقلية منظمة ، بقرطة النقابات والحياة السياسية ، باطلاق حرية التشكيل النقابي في أدنى مستوياته ، ومنح اللجان النقابية كل مقومات الشخصية الاعتبارية ، والفاء مبدأ الهرم المركزي كوسيلة لجذب فاعليات جديدة للحركة ، وتوسيع مساهماتها ، واستدعاء الأغلبية الغائبة ، في كل الأوقات ، لأمراض الانتخابات فقط ، واستبدال بكل ذلك مخطط الهيمنة المركزية الهرمية ، والإصرار على فلسفة في التنظيم النقابي والسياسي ، احترات ، وتجاوزتها التحولات ، بصرف النظر عن مشروعيتها من الأصل .

ومن الملفت للنظر أيضا أن الحكم الذي يأخذ على الإخوان ، مساندة الارهاب ، شاركت أطرافا منه في حملة تكفير د. نصر حامد أبو زيد ود. فرج قودة ولجوب محقو ، بينما احترت هذه الأطراف عندما تعلق الأمر بعملية أديس أبابا ، مع أن فتوى التكفير واحدة.

فالحكومة ، في غيبة صورة مستقبل مصر ، ومشروع للتنوير والتقدم لا تلك سوى اجراءات الأمن ، التي تظل محدودة من حيث سقفها ومداها بخدود المشروعية المرتبطة بمستوى من القبول الشعبي والرضا العام . ولعله يساعد أيضا على إبقاء على صاهر أكثر من شعرة معاوية بين الحكم والاخوان ، حرص الاخوان ، على تفادي صدام حاد والتجسس إلى التراجع المؤقت والحلول الوسط ، كلما بدت ممكنة.

وأزمة الإخوان

وإذا كانت المؤشرات لاتشير إلى قدرة الحكم على حسم صراع مباشر يستهدف تصفية الإخوان ، فإنها تشير أيضا إلى أزمة مماثلة يواجهها الاخوان . فبدلا من أن يطرحوا مشروعا للقرطة النقابات في مواجهة مخطط الهيمنة الادارية الحكومية ، تمسكوا بسياسة عدم إخلاء المواقع بالانتفاك ، كما أن المسكوت عنه في خطابهم أكثر من المعلق عنه ، وهو لا ينطوي على أية إشارات للنقد الماضي ، بل يكتفى ببساطة لابرار التحول المديد في لغة الخطاب كامتداد للخطاب الأصلي ..

وفضلا عن كل ذلك فإن الاتجاه للمهادنة مع الحكم عند الضرورة يؤدي إلى رفض كمثل كانت مستعدة لمواجهة أوسع مدى ، وإلى التراجع عن تقديم الدعم الكافي لحلفائهم عل نحو ما حدث أثناء الأزمة بين الحكم وحزب العمل ، والتي كانت العلاقة بالاخوان أحد مصادر توترها ..

ويسعى الإخوان لتوسيع نطاق التحالفات بابرار توجه جديد كحركة مدنية سوف يرتبط بالقدره على تبني مشروع ديمقراطي حقيقي لدولة مدنية ، يختبر في الممارسة العملية . والكلام في هذا المجال يطول ، ولكن الوقت ليس وقت الحسلاف الفكري ، الذي يستبدله الحكم بالاجراءات الادارية وأوامر الاعتقال ، وما سبق يتصل بأزمة الإخوان أيضا عن حسم صراع مباشر على السلطة ، فالنصيغة التي لازالت تحكم الجميع لازالت صيغة توازن الضعيف ، وخير ما يمكن أن تكسبه مصر في هذه المرحلة الانتقالية هو توسيع نطاق الحريات الديمقراطية ، وتحرير القوى الحية في المجتمع من القيود المفروضة عليها ، لا التوسع في إصدار أوامر الاعتقال ، لأن الاجراءات الأمنية وحدها لن تنجح في حل المشكلة ، ولن تطول الاخوان وحدهم

مصر قادرة على

تجاوز أزمتها الزراعية والغذائية

عبدان نصيف

بأسعار في متناول الفلاحين، وتقديم القروض المالية اللازمة لزراعتهم بقروض محدودة، وتيسير استخدامهم للمبينة الزراعية، وتسويق خاصلاتهم وإقامة مشروعات لصالحهم.

* مراعاة قواعد العدالة من ناحية وصالح الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي من ناحية أخرى بالنسبة لقضية العلاقة الإيجارية.

وكحد أدنى مد العلاقة الإيجارية خمس سنوات أخرى، بمعنى عدم تطبيق الفترة الخاصة بحق المالك بإرادته المنفردة في طرد المستأجر من الأرض وبدون تعويض - الواردة في القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ إلا اعتباراً من عام ٢٠٠٢ بدلا من عام ١٩٩٧ كما هو مقدر وفق هذا القانون.

* تنفيذ القانون ٢ لسنة ١٩٧٧، والذي يقضى بإعفاء مالك الأرض الزراعية التي لا تزيد مساحتها على ثلاثة أفدنة من ضريبة الأقطان وكافة الضرائب الإضافية الملحقة بها، وعدم تعويق نفاذ القانون تحت دعاوى إدارية وبيروقراطية لا دخل للفلاحين بها.

* نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية - بأسلوب حقيقي وجاد - على جماهير الفلاحين المحرومين منها.

٢- حماية الأرض الزراعية الحفصة:

بمسواة من التعديلات التي تتم عليها من مافيا الأراضي والمساكن والتي قاربت على أن تهدد - بالتجريف والتبوير والبناء - حوالي ١٥٪ من مجمل الأرض الزراعية.

* أو من مخاطر التفتيت الزراعي الذي وصل - وفق احصاءات ١٩٧٩ - إلى أن ٩٥٪ من الثلاثة مليون حائر زراعي كل

لم تكن شهرة المعارضة - إن كان للمعارضة شهرة - وراء قراءتنا - على مدى الأعداد الأربعة السابقة من «البسار» - المحصلة ما توصل إليه المؤتمر المصري / الأمريكي الذي عقد بالقاهرة في مارس من هذا العام، حول السياسات الزراعية في مصر في العقد الأخير، والتي تبيننا - وتبين القارئ معنا - مدى مجافاتها للواقع الزراعي والفلاحي في مصر.

فتبردى أوضاع الزراعة في مصر - كما ذكرنا تفصيلاً - لم تعد قضية معارضة أو تأييد، بقدر ما أصبحت تثل خطراً جدياً على اقتصادنا القومي وأوضاعنا الاجتماعية، بل وأيضاً على استقلالية قرارنا السياسي، بما يفترض معه أن تكون هذه الأوضاع على رأس اهتمامات وجهود كافة القوى الوطنية أياً كانت اتجاهاتها الفكرية أو انتماءاتها الحزبية.

وفي خاتمة هذه السلسلة من المقالات، فإننا - ومع مرور ثلاثة وأربعين سنة على صدور قانون الإصلاح الزراعي المصري - نطرح برنامجاً زراعياً، فلاحياً تأمل / أن يكون محل حوار من كل من يعنيه مستقبل الزراعة في مصر، وبالتالي مستقبل مصر على كل الأصعدة.

أولاً - بالنسبة لأراضي الدلتا والوادي (الأراضي القديمة):

١- توفير الظروف الملائمة للفلاح المصري بما يمكنه من الإنتاج والحياة، ويشمل ذلك فيما يلي:

- قيام بنك تعاوني لخدمة الفلاحين والإنتاج الزراعي يكون مزهلاً وقادراً على تمويل الحركة التعاونية الزراعية، بما يمكن معه أن تصبح الجمعية التعاونية وحدة اقتصادية متكاملة قادرة على توفير مستلزمات الإنتاج

د. يوسف والي



منهم أقل من ٥ أندية ، من بينهم أكثر من ٢٥ مليون تتراوح حيازتهم بين فدان ، ٥ قراريط.

بكل ما يعنيه التفتت من إنبهاك للثروة وتقليل محصولها بل وفقد نسبة غير ضئيلة منها.

٣- التعامل المعوازن بالنسبة لقضية مياه الري:

وذلك بتشكيل لجنة قومية من المسؤولين في مجالى الري والزراعة والخبراء العلميين ، وعلى الاتحاد التعاوني واتحاد الفلاحين ، لوضع القواعد الخاصة بالرى-وبالذات المتعلقة ببعض المحاصيل التى تحتاج زراعتها لنسبة أكبر من المياه كالأرز فى وجه بحرى وقصب السكر فى الصعيد- بما يتحقق معه الموازنة الموضوعية بين حماية مصالح الزراعة من ناحية ، والحرص الوطنى على مياه النيل من ناحية أخرى .

٤- تقليص النسبة العالية من الفاقد فى الحاصلات :

* فى دراسة قدمت فى أوائل الثمانينات إلى مؤتمر «تنظيم وإدارة قطاع الزراعة من الدكتور أحمد جويلى رئيس قسم الاقتصاد الزراعى بجامعة الزقازيق آنذاك وبعض الأساتذة الآخرين - يتبين أن فاقدات مصر من الحبوب والمحاصيل الغذائية تقدر سنوياً بمبلغ يزيد على ٨٦٢ مليون جنيه .
يونى ١٩٩٥/٧/١٦ أعلن د. الجويلى -وزير التموين- أن الفاقد فى المواد الغذائية وصل إلى ما يقرب من ١٣ مليار جنيه سنوياً

* ناقده القمح - بسبب سوء التخزين فقط- يؤدى وفقاً لبحوث المهندس سعد هجرس تقيب الزراعيين الأسبق إلى خسارة حوالى ٢٥ ٪ من حجم الإنتاج ، بما قدره -عام ١٩٨٦- المجلس القومى للإنتاج بحوالى ٥٠ مليون جنيه.

ثانياً: بالنسبة للأراضى الجديدة وعمليات الاستصلاح والاستزراع :

١- ضرورة التعامل الجاد مع البحوث العلمية المائية:

* د. فاروق الهاز يؤكد منذ أكثر من عشرين عاماً على أنه توجد مياه جوفية قريبة جداً من سطح الأرض تكفى لزراعة ٢٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠ سنة بالصحرَاء الغربية.

ويعلم فى مارس ١٩٩٣ ، أنه قد تبين- من خلال الصور الفضائية التى التقطتها الأقمار الصناعية لمصر- أن سيناء والصحرَاء الشرقية تعمران على بحيرة من المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض والقليلة المروحة

والتي تكفى لزراعة أكثر من ٣ مليون فدان خاصة فى المناطق المجاورة للدلتا.

* د. محمود أبو زيد -رئيس مركز البحوث المائية- يعلن إمكانية التوسع حتى عام ٢٠٠٠ فى مساحة مليون ، ٥٨٠ ألف فدان ، حيث أن احتياجاتها المائية متوافرة بشرط استخدام طرق الري الحديثة.

* نخبة من علماء مصر -وخاصة أساتذة معهد بحوث الصحراء- يؤكدون فى ندوة «الزراعة المستدامة فى المناطق الممطرة» المنعقدة فى شهر نوفمبر ١٩٩٤ ، أن هناك ٤ مليون فدان صالحة للزراعة بمياه الأمطار فى الساحل الشمالى ، وأن ٢٦ مليار متر مكعب من هذه المياه تسقط سنوياً على الساحل الشمالى ونتيجة عدم الاهتمام لا يروى بها سوى ٢٢٠ ألف فدان فقط.

.. ومع كل هذه الإمكانيات المائية المهرلة- نهرياً وجوفياً ومطرياً - تصفى أغلب مشاريع الاستصلاح والاستزراع لعدم وجود مياه!!

٢- حماية مشروعات الاستصلاح والاستزراع وخاصة الكبيرة منها التى أخضرت أرضها وأثمرت محاصيلها بجهد وعرق عشرات الآلاف من المصريين المتجبن والى تكلفت المليارات كمديرية التحرير والصالحية وغرب النوبارية ووادى النطرون- من التصنبة النهائية.

أحمد الجويلى
وزير التموين



٣- حتى يكون مشروع زراعة ما يقرب من نصف مليون فدان فى أرض سيناء من خلال ترعة سيناء ، مشروعاً قومياً حقاً وليس اعلامياً فقط فإن هنا يستوجب:

* رفع يد المستثمرين الاسرائيليين قامة عن الأرض وعن المياه.

* تشكيل لجنة قومية -حقاً وفعلاً- على أعلى مستوى للمشاركة الجديدة مع الحكومة فى كل ما يتخلى به تخطيطاً وتنظيماً.

ثالثاً: التنسيق الفذائى والزراعى العربى:

* مع إدراكنا أن ما يقرب من ٩٨ ٪ من الأرض العربية القابلة للزراعة مشروكة دون استغلال (وقد حدد المؤتمر السادس لرجال الأعمال العرب للمنطقة الاسكندرية فى المدة- ٢٩- ٣١- ١٩٩٥/٥/- أنه يمكن حالياً زراعة ٢٠٠ مليون هكتار من هذه الأرض).

* ومع إدراكنا أيضاً أن المنطقة العربية لا تستخدم سوى ٢٠ ٪ من المياه الممكنة الاستخدام ولا يستفاد بالباقي سواء بالهدر أو سوء الاستخدام.

* فمن الطبيعى أن يقدر الخبراء قيمة الفجوة الغذائية العربية عام ٢٠٠٠ بما بين ١٢٠ - ١٥٠ مليار دولار سنوياً.

.. أمام هذا ، ليس مستحيلاً- رغم كل الظروف والعلاقات -بل واجباً قومياً ووطنياً أن تطرح- بصورة جدية وعملية -قضية التنسيق الزراعى والفذائى العربى.

.. وأخيراً
إن كل هذه الإمكانيات كفيلاً- مع إضافة خبرة الفلاح المصرى أول من مارس الزراعة منذ آلاف السنين بأن تتجاوز أزمنا الزراعية والغذائية ، دون أن تعتمد على «الصديق الأمريكى» ولا على «الحمار الاسرائيلى» -بكل مخاطر هذا الاعتماد الاقتصادى والسياسى ، ولا على سياسة «التصدير من أجل الاستيراد» التى ثبت ليس فقط خطاها وخطرها ولكن أيضاً فشلها.

.. وحتى نصل إلى تحقيق هذا المستهدف ، فالأمر يتطلب:

* توافق -إن لم يكن اتفاق- كل القوى الوطنية والديمقراطية على هذا البرنامج أو على حده الأدنى والتحرك الجاد- من الجميع حتى يصبح واقعاً حقيقياً ملموساً فى المجتمع.

* ترابط الفلاحين فى اتحادهم وحركتهم التعاونية وكافة منظماتهم الديمقراطية.

وهذا ما نأمل أن نحيا ونرصد -ولو مجرد التحرك الجاد من أجله -فى سبتمبر ١٩٩٦.

زسلاهم فى الخلف الذى أنهرأ عقودههم أو الذى تم الاستغناء عنهم ، وإذا دخلت بعض الكليات فى مصر تجد جداول الاعارة وراء مكاتب بعض الأساتذة فكل واحد يعرف دوره ويعرف مواعيد انها عقود زملائه.

وكانت لى تجربة إعاره فى السعودية لم أسع إليها ، شاهدت آلات الطليات التى تصل من مصر من أساتذة عظماء وزملاء كرام يطلبون العمل بدون دعوة ، بل أن بعضهم يرسل عروضاً بترتبات أقل ودرجات وظيفية وأكاديمية أقل من مكانته ، والبعض يطلب العمل مكان زميله الذى لم يته فترته بعد ، والآخر يرسل يشكك فى القدرات العلمية لزملاء له لى يحل محلهم ، لذلك نعطى الفرصة للآخرين للتنديد بعورتنا بعد أن كشفنا نحن هذه الصور بدون داع (هيكل روز اليوسف ٧-٧-١٩٩٥) ، وآخرين يرسلون عروضهم بلغة التوسل والرجاء بوجه مكشوف مستغلين ادعاهم فى الرغبة بالعمل بالقرب من الأماكن المقدسة ، وحضرت بنفسى فى إحدى لجان الفرز لتلك الطليات ورأيت طليات الأساتذة المصريين وبحوثهم وشهاداتهم ومؤلفاتهم يتم تمسيتها فى أجولة وترمى فى المخازن الى أن يتم التخلص منها ، وبعض الكليات الخبيثة تستغل تلك الطليات وتكون مكشبات علمية من بحوث الأساتذة ومؤلفاتهم دون أن يدروا ذلك.

ومن يذهب هذه الأيام إلى حى المهندسين حيث الملحقيات الثقافية لدول الخليج يجد مصر كلها هناك وتفاجا أن المزدحمين حول أبواب تلك الملحقيات هم أساتذة جامعات مصر عقول مصر تتكالب على أبواب اللجنة الخليجية بدون دعوة وتعلن رفضها للحلم المصرى ، ويقفون ساعات حتى تتاح فرصة للدخول إلى إحدى لجان التعاقد يعرضون أنفسهم مثل عمال القراويل ، وقتها تتعسر وتحزن على ما تكلفته مصر من أموال فى اعداد تلك العقول فى جامعات أوروبا وأمريكا ومصر ويأتى الخليج يأخذ (وش القفص) كما يقولون ، وأقصى ما يستطيع أن يرجع به أستاذ الجامعة من الاعارة بضعة آلاف من الدولارات لا تأتى بشمن شقة لوكس فى القاهرة أو الإسكندرية والأساتذة المصريين فى هجرتهم للعمل فى الجامعات الخليجية وخاصة السعودية منها يسافرون وهم طاقات إنتاجية وعلمية مبدعة ولكنها معطلة لأسباب كثيرة ، ويرجعون منها طاقات استهلاكية ، متهورة مشرقة تقارس متاعبها النفسية فى كلياتها

أساتذة الجامعات

فى موسم السعودة

د. أحمد محمد صالح

الدينى فى مصر ، خاصة المدرسين وأساتذة الجامعات الذين تأثروا بالمناخ السائد هناك ، سوف ينقلون أفكارهم المريضة إلى طلابهم وإذا كانت الحكومة تنظم هجرة المدرسين فى شكل اعارات دورية ، فإن أساتذة الجامعات المصرية يسعون لها بطرق شخصية كحق مشروع لتأمين مستوياتهم المعيشية ، فمع بداية شهر مايو من كل عام يرسل الراغبون فى الإعاره من أساتذة الجامعات المصرية سيرتهم الذاتية (C.V) إلى جامعات الخليج وخاصة جامعات السعودية ، سواء أعلنت تلك الجامعات عن حاجتها لأعضاء هيئة تدريس أو لم تعلن ، وتستقبل كل كلية فى الخليج فى شهر الصيف من كل عام آلاف الطليات من أساتذة الجامعات المصرية يعلنن فيها مؤهلاتهم وخبراتهم وبحوثهم ومؤلفاتهم ، يعلنون أيضا موت الحلم المصرى وموت قضايا التنمية فى مصر ، ويتابع الأساتذة فى مصر أخبار

فى بداية شهر سبتمبر من كل عام إذا ذهبت إلى مطار القاهرة الدولى سوف تكتشف أن طيران الخليج وخاصة الطيران السعودى يحمل مصر كلها إلى الخليج ، وقتها سوف تتذكر فوراً ما درستاه فى كتب التاريخ من أن سليم الأول فرغ مصر من العمالة الماهرة وسفرهم إلى الأسفانة لصالح الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ، والآن الحكومة المصرية نفسها هى التى تشعن وتفرغ مصر من مهاراتها وخبراتها بعد أن تغلت عن دورها التنموى وجعلت كل مصرى يحمل مشاكله بطريقة فردية ، ولا تستغرب حين شجىمال حدان هجرة مصر للخليج بالدودة الشاذبة التى تنخر فى قلب المجتمع تجوفه وتخربه من الداخل كأعجاز نخل خارية .

وبعد أن انخفضت القيمة الحدية للعامل المصرى هناك إلى ما دون مستوى الأجود السائدة حتى صار صاحب أقل أجر . سادت حركة الهجرة المصرية للخليج انتخاب مهنى فأصبحتنا نشحن أكرام من المهندسين والأطباء والقضاة وأساتذة الجامعات والمدرسين والخبراء فى جميع المجالات إلى بلاد النفط ، وعند عودتهم إلى مصر يحملوا معهم تلك الأفكار المسطحة والسلوكيات المصابة بالانقصام بين الكلام والعمل ، ويشكلون عن قصد أو غير قصد مبعدا جديدا للتطرف

صحبة سفو

مع السلطة

منذ أكثر من ١٥ سنة تضطرنى ظروف عملى فى جامعة أسبوط واقامتى فى الاسكندرية إلى السفر من شمال لجنوب مصر وبالعكس بطريقة منتظمة ودورية ، وتكون صحبة السفر دائما مع مصر بكل تناقضاتها ومشاكلها وإحباطاتها وفسادها ، ومن مقعدى المجاور للنافذة ترى مصر الحقيقية بعيدا عن القرى السياحية والأبراج والقصور والقنادق الفاخرة ، فعلى طول شريط السكة الحديد من الشمال إلى الجنوب تتراقص أمامك الحقول الخضراء والبيوت الطينية وعند مداخل المدن تستقبلك العشوائيات التى زحفت فعلا على كل شئ ، وتظهر لك مظاهر الرهن والضعف والفقر والشيخوخة واضحة للعين وفى الليل غمرت مصر كلها فى الظلام خاصة بالجنوب ، ويمكنك أن تستشعر بسهولة الفرق فى خدمة السكك الحديدية بين بحرى وقبلى فرق فى النظافة والاهتمام والأمان لصالح بحرى ، وكان لإرهاب فرائد. أصبح هذه الأيام الاهتمام بخدمة وتسيية قبلى تلفت النظر ، وهو رد فعل

ويلادى المجتمع المصرى ، بل يجب أن تذكر اللجنة السعودية التى تعيش فيها ، أن تواظب على صلاة الجماعة حتى يراك الجميع ويستحسن أن تكون فى مسجد الكلية ومسجد الحى حتى يرضى عنك الجميع ويعتقدك فعل ما شئت فى الخفاء ويفضل فى بداية كل محاضرة أن تقول التضرع والبسلة ، وأن تعلن أن التعامل مع البنوك والصور الرسم والنقش الخ تلك القائمة حرام حرام ، وأن تعلن بأعلى صوتك أن عرب السعودية هم أصل العالم وأصحاب العلوم ، وهم الذين ساعدوا العالم على التقدم وأن الله سخر أوروبا وأمريكا لصنع التكنولوجيا للعرب الذين عليهم أن يتفردوا للصلاة وتربية الذوق وتفسير القوب ، ويمكن أن تذكر أصولك السعودية وأنسابك وجذورك التى ترجع لقبائل قريش التى تبحث عنها الآن وتتصل كلما أمكن من مصريتك ، أن تتنازل أمام السعودى عن القابك العلمية ، ويجب أن تكون عينا على زملائك المصريين ، وأن تربط بين الإسلام وتخصصك مهما كان بعيدا ، وإذا أمكنك أن تستقبل العميد السعودى فى القاهرة أو الإسكندرية أثناء الصيف يكون أفضل ملخص ذلك كله أن أساتذة الجامعات المصرية يتعاملون مع الإغارة وفقا للتركيبة الشخصية لكل واحد التى جاء بها من مصر وكانت مختفية وراء أقنعة الألقاب العلمية وتظهر فى الأغارة بصورتها الحقيقية فمعظمهم يحدث لهم انكسار فى الشخصية العلمية والانسانية حيث تفلظ المشاعر ويخشن الرجزان ويجمد الإبداع ، وتسجن الأفعال فى دائرة الحواس.

وكننت أتوقع منذ فترة ونحن بصدد إصلاح التعليم الجامعى ، أن يتخذ المجلس الأعلى للجامعات المصرية قرارا متماثلا لقرار المجلس الأعلى للقضاء منذ حوالى عام بعلوم اعارة رجال مصر من القضاة عن طريق لجان المتابعة التى ترسلها الدول العربية ، وعلى الدولة التى تحتاج رجال القضاء المصرى أن ترسل احتياجاتها إلى المجلس الأعلى للقضاء ، هذا القرار حفظ كرامة وماء وجه قضاء مصر من عنجهية وسلطة المال ، واقترح بالمثل على المجلس الأعلى للجامعات المصرية قرارا مشابها بأن على الدولة المحتاجة إلى أعضاء هيئة تدريس من الجامعات المصرية أن ترسل احتياجاتها للمجلس الأعلى للجامعات المصرية وتنظم الإغارة من خلاله ، حفاظا على كرامة أساتذة الجامعات المصرية وعدم إراقة ماء الوجه تحت اغراءات المال ، وأعتقد أنه حان الوقت الذى يجب أن يسمى فيه الجميع للحفاظ على مصلحة وكرامة الوطن .

بمصر ، وطوال فترة هجرة أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات السعودية بالذات يتم تجميدهم علميا فلا يستطيع الاشتراك فى أى مؤتمرات دولية إلا بأذن ملكى خاص وأن يكون ذلك باسم الملكة ، ولا يستطيع ممارسة الإبداع البحثى بحرية فهو مقيد بالإطار السياسى والاجتماعى السائد خاصة فى العلوم الاجتماعية ، فعادا تتوقع من بلد يعيش فى أكذوبة كبرى تبشها وسائل الإعلام وهى التضخيم والمبالغة لما يحدث فى بلادهم من خدمات ، وإذا تبست أى إنجاز يملنون عنه ويهللون له نجد وراء عقول وأيدى المعالة غير السعودية خاصة المصرية منها ، فكل حجر فى السعودية تحت مسمى مصرى يعمل فى صمت متحملا كافة الصعاب ، أو يجهد يستوردون منظومة التكنولوجيا فى أى مجال ويعطونها المكياج السعودى ويخدعون انفسهم بأنهم صانعوها ، فعندما تتركب الخطوط السعودية نجد طاقم الطائرة بالكامل من الطيار إلى المضيفات أجانب كل ما هناك أن المضيفة وضعت إيشارب على رأسها لكى تصبح سعودية المكياج ، والجامعات هناك مجرد ديكور لزوم التزيين بها أمام العالم المتحضر ، والجميع يعرف أن وراء كل أستاذ جامعى سعودى أستاذ مصرى يقوم بالتدريس ويجرى البحوث يؤلف الكتب باسم الأستاذ السعودى ، الذى لا يجد غضاضة فى ذلك بل ويعتبرها من واجبات المصرى طالما يدفع له راتبه.

والإغارة فى الجامعات السعودية لها قواعد يلعبها وتارسها أعضاء هيئة التدريس المتقاعدون لكى يحافظوا على عقود عملهم ، منها المجاملة لدرجة التفانى على حساب كرامتك وبذلك ، المبالغة فى مدح كل ما هو سعودى ، وذم كل ما هو مصرى . أن تقبل أى مهمة حتى لو كانت فى غير تخصصك العلمى والوطنى ، أن تعامل كل سعودى فى الكلية حتى لو كان الطالب نفسه على أنه كفيفك حفظه الله ، أن تشبه بهم فى الملبس والمظهر وأن تدعو إلى أسلمة العلوم بطريقتهم ، وأن لا تنسى أنك تعمل لدى الطالب وأنه ينظر لك كأجير مثل خادمة الهنود ، أن تكون امتحاناتك سهلة ويفضل أن تكون محلولة ، وتكون موجودا قبل الطالب فى لجنة الامتحان مستعدا لمساعدته فى أى سؤال ، لا داعى لاستخدام الإنجليزية فى محاضراتك فهى لغة الكفار ، وإذا دعت الضرورة لذلك فيمكن كتابة الإنجليزية بالعربى حتى تحل البركة ، وفى بحوثك لا تذكر مشاكل وعيوب المجتمع السعودى ، ولكنه يفضل ذكر عيوب ومشاكل

إيجابي على احتجاج الصعيد على الأعمال والنسب بالغب الدني.
وفي السفر تقابل الكثير كصحة وهم عادة من أساتذة الجامعات ورجال القضاء والنيابة والمحاماة والزراعة والري والشرطة والجيش، يصح دائما مزرع حديث السفر هو مصر، وأكتشف ويكتشف من أن حكايات الفساد هي محور الحديث بين رفقاء السفر، فلا يجتمع أثنان في مصر الا و يتحدثوا عن حكاية فساد في مؤسسة ما وعن الصمت الرتيب من قبل المؤسسات المنزلة بالوظائف السيادية.

ومنذ أسرع في سفرى بالديزل المسمى القراشة إلى الصعيد جاء مقعدى في عربة مليئة بضباط الشرطة في ملابسهم المدنية ومسدساتهم الظاهرة من ملابسهم، والجميع يتنادى الجميع بلقب الباشا والغريب أنهم حينما يتحدثون عن رتبة أعلى منهم يكون اللقب المصاحب للاسم هو لقب البية، فالجميع باشوات وقيادتهم بهوات رغم أن الباشا أعلى مرتبة من البية، وأثنى أنهم مثل بقية أهل مصر يتصرفون بخفة الدم والظل ويسخرون فيها من أحوالهم وما يحدث لهم على يد الإرهاب، وأنهم مثلنا ساخطين محتجين على أحوال البلاد، التي تظهر واضحة على ملابسهم المدنية المتواضعة رغم تدخينهم للسجائر الأجنبية تحت شعار ممنوع التدخين المرفوع على عربة الديزل، فكان حراس القانون هم أول من يخترقونه، ولم يبالوا بدعوى لاحترام الشعار، فلم أجد مفرأ من السكوت. فأغلبية الركاب منهم وهم يدخنون ويخالفون القانون ويثلمون سلطة القانون في نفس الوقت فمن الذي يستطيع أن يجعل الأمور تستقيم ويشد القانون، فبأثرت السلامة بالسكوت والإنصات لأحداث السفر محتسلا أخطار التدخين، واستنتجت من مضمون أحاديثهم أنهم غير راضين عن عمليات النقل والتبديل الجماعي التي تحدث للضباط في المنيا، ولا يعجبهم سير محاكمات الإرهابيين في محاكم أمن الدولة لما يحدث لها من تأجيل وراء تأجيل، ويشكون في أن رجال القضاء يخلقون قضايا الارهاب من دوائرهم بتأجيلها حتى لا يتم وضع اسمائهم في قوائم الدم للجماعات الارهابية وأكتشفت أنهم مؤمنون تماما بمقولة كمال الشناوى وزير الداخلية الشهير في فيلم الارهاب والكياب، بأن وزارة الداخلية تتحمل دائما أخطاء الوزارات الأخرى، ولم يكتشفوا تقريبا أننى اللدنى الوحيد بينهم لأنهم يحسسون من محطات صعود

مختلفة فأخذوا راحتهم في الكلام بعيدا عن القيود العسكرية وعرفت منهم أن الناس يظلمونهم لأنهم عصا السلطة والشماعة التي تعلق الحكومة عليها مشاكلها ورغم ذلك يشعرون بالغبن في تقدير الحكومة لهم بالمقارنة بمؤسسة سيادية أخرى، وقال أحدهم وهو يستعد للنزول فى أسبوط أن ضباط الشرطة أصبحوا كثيرين والعهد في الليمون وأن الموضوع كله (بهوى)، وفى أسبوط كان فى استقبالهم سيارات مدنية وحراسة شديدة من افراد يرتدون الجلابيب مسلحين بالرشاشات وتم نقلهم بسرعة عن ميدان المحطة وتلفت حولي وحيدا متوجها إلى الجامعة وحدثت الله كثيرا على أن مسافة الرحلة لم أشعر بها لتلك الصحة المستمرة مع السلطة أقصد الشرطة. وفى إحيى رحلت العسودة إلى الاسكندرية فشلت في حجز مقعد وقررت صعود الديزل بتذكرة الوقوف وهى خاصة لأساتذة الجامعات، وفوجئت برؤوس الديزل فى ميعاده وشكله الخارجى يلعب من النظافة وعربات الدرجة الأولى التي فشلت في حجز مقعد فيها خالية تماما، والمقاعد أنيقة ونظيفة والسائير والمفارش مغسولة ومكوية، وأنا كراكب محترف فى سكك حديد مصر لم أتعود على ذلك حتى بعد أن ارتفعت اثمان التذاكر أضعاف وأضعاف، والعجب أن التكيف كان مضبوطا وكل شئ منضبط وقام، وكنا اثنين فقط فى العربة، وكان زميلى محترف سفر مثلى ولفت نظره كل ملاحظاتي السابقة ولكنه كان أكثر منى واقعية بحكم عمله القيادى ورتبته الكبيرة فى إحدى المؤسسات السيادية، فتوقع أن يكون هناك شخصية كبيرة فى القطار، واستد بنا الحديث إلى أحوال البلاد، وكان هناك سؤال يؤرقنى دائما سألته زميل السفر لماذا تشعر هذه الأيام بعدم الاهتمام من قبل رجال تلك المؤسسة السيادية التى يعمل فيها بملابسهم الرسمية ومظهرهم فقدت تلك الملابس الرسمية رمزيتها الوطنية وهبتها وأناقتها وأصبحوا يتجنبون ارتداها فى سفرهم بدليل أنه شخصيا غير مرتديها؟ وصحت الرجل واحترمت صمته، وبعد فترة نبهنى صاحبه إلى أن الديزل أسرع وملابس العمال نظيفة وأنيقة، ورئيس القطار مرتديا حلة رسمية جديدة، وهناك جرسون نوبى يرتدى رابطة عتق حمراء، وسألنا وعرفنا أن وزير المواصلات سوف يصعد القطار من المنيا التى وصلها الديزل مبكرا عن ميعاده وصعد الوزير وصحبته إلى العربة الأمامية، وظهرت أدوات بوفيه جديدة من الفضة مختلفة تماما

عما تعودنا عليه نحن محترفى السفر فى سكك حديد مصر وسخن الحوار مع زميلى طوال المسافة إلى القاهرة حول ماذا كان الوزير متصوراً أن ركاب سكك حديد مصر يلتقون نفس الخدمة التى يتلقاها الآن رغم أنه أرى الوزير وصحبته لم يدفعوا ثمن التذاكر وحجزوا لهم عربات الدرجة الأولى بالكامل؟ وسألت زميل السفر عن المبلغ الذى خسرت به سكك حديد مصر بسبب رحلة الوزير، ضحك ساخراً منى وقال: سيتم تعويضه منك ومنى يا دكتور!! ووصلنا القاهرة قبل ميعادنا وكانت مقدمة الديزل وباب عربة الوزير فقط على الرصيف وبقية العربات خارج الرصيف لدواعى الأمن، وتذكروا أننا خارج الرصيف بعد نصف ساعة من الانتظار، ولكن متى تذكر جميعاً أن مصر كلها خارج الرصيف منذ عشرات السنين؟

وفى رحلة أخرى منذ عدة سنوات أستعشرت فى محطة بنى سويف بحركة أمن حول مقعدى ووجدت حولي ناس مثل مخبرى المسرح الكوميدي مشطوا العربة، وتوجه نحوى عقيد شرطة حاملا شماعة عليها بدلة وستلنى بخشونة عن المقعد الخالى المجاور لى ووضع الشماعة فى حاملها وقال بصوت مسرور: سعادة الباشا جاي، وتقدم الباشا فى حشد من الموظفين والمخبرين إلى المقعد المجاور لى، وكان الجميع حولى وقفا ناظرين لى شزوا لعدم وقوفى، وجلس الباشا جوارى بعد أن تفحصنى بظرف عينه، واستنتجت من الهمهمات حولى أن الباشا محافظ كبير ذاهب إلى سوهاج للاجتماع مع بقية الباشوات محافظى المنرب فى اجتماع عمل مهم، واستعدت لتجاذب الحديث مع الباشا المستول، ولكن ظنى خاب بسرعة، فقد جاء من يطلب منى الانتقال الى مقعد آخر لأن الباشا يريد الحديث مع شخص معين يهون عليه السفر، فوافقت بسرعة على البديل تفينينا لمقولة الدكتور زكى نجيب محمود الله يرحمه أن البعد عن السلطة تأديب لها، وفى مقعدى الجديد جاءت جلستى مع مجموعة من المستشارين فى القضاء، وعرفت منهم أن الباشا كان زميلهم ولا يعرفون كيف أصبح محافظا فجأة، ولكنى لا أستغرب لأن الباشا أصبح بعدها محافظا لأكبر مدينة ساحلية منذ سنوات طويلة وجعلها عجزوا للبحر المتوسط، ويظهر هذه الأيام فى تليفزيونها المحلى متحدثا عن إنجازاته بمناسبة عيدها القومى فى حين أن رائحة الزبالة تملأ شوارعها، وبدلا من تغييره منذ سنين طريفة يعينون له نائباً لى يساعده.

ومثلاً : لو طبقنا نفس ما طبقته المحكمة من منطق هل يبقى للمحكمة أساس شرعي ؟ هل يمكن لقاضي يتقاضى مرتبه من دولة مدنية أن تكون له شرعية بهذا المنطق ؟ هل سيمكن إقامة قضايا حسب على كل قضاة مصر ؟

ومثلاً : أن يصبح هذا الحكم ، مرجعاً لآلاف الأحكام على القادة والسياسيين والكتاب والمثقفين والأدباء .

ومثلاً : ألا يمكن إساءة استعمال هذا الحكم من بعض السيدات للتخلص من أزواجهن باتهامهم بالكفر بطريقة أو بأخرى ؟

لعل هذا الحكم يذكر قاداتنا بتخلفهم في محاربة الفكر المتخلف ولعله ينبههم إلى أن ما نراه من إرهاب يمثل قمة جهل الفلاح المخفق تحت الماء والذي يضم ملايين (نعم ملايين) من البسطاء المخدوعين العاملين في قطاعات الدولة المختلفة عن قصرت وزارات التعليم والأعلام (الإرشاد القومي سابقاً) في إعدادهم للقرن الواحد والعشرين.

الاثنين: متطرق

يوم الاثنين غيد لي ، فففيه أقرأ المجلات الأسبوعية المفضلة لدى . في مقال للاستاذ سعد الدين وهبه في «العصري» يقول انه شاهد في شريط تلفزيوني حواراً اشترك فيه الداعية الكبير الشيخ مغولي الشمرأوي ، وأن فضيلة الشيخ قد طلب من فتاة مصرية أن تسأل المذبةعة الفرنسية عن الاسم الذي كان يطلق على التلفزيون قبل اختراعه ، فقالت الفتاة:

الشيخ محمد مغولي الشمرأوي



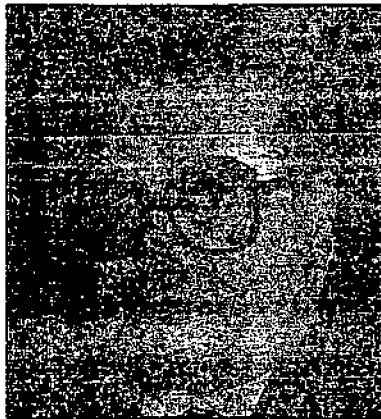
المنطق المغلوط .. وسدس العلم

اد استر خطا صان

حكم المحكمة لفصل الدكتور نصر عن زوجته الدكتورة ابتهاج يونس ، وبكل تواضع ، وبكل احترام ، ومع الأخذ بالاعتبار اللازم للتانون رقم ٩٣ ، ومع رهيتي الشديدة من قضايا الحسبة ومع ملاحظة أن بعض الناس يعتبرونني ذمها ، وهي درجة أكبر من العبد وأقل من المواطنة ، ولذا فباته لي بعض الحقوق ولكن مع كل هذه الاعتبارات ، لا أستطيع أن أخفي ارتياكي ازاء بعض النقاط التي لا أفهمها في هذه القضية.

فمثلاً: كيف ينفذ هذا الحكم ؟ إلى من ستذهب د. ابتهاج ؟ هل تنصب لها خيمة ؟ هل تذهب إلى شيخ القبيلة ؟ هل تضعها المحكمة في كنفها فتصرف عليها وتقيم أودها ؟ أم يصرف عليها من بيت المال ؟ هل يضمها أسير جماعة المنطقة تحت رعايته ؟

د. نصر حامد أبو زيد



طلب رئيس تحرير المجلة عن بالفرفة الانصراف مع وسعها الهاب خللهم . وقتت أمامه مرتبكا . نظر إلى من فوق نظارته السمكة ، على وجهة مزيج من الألم والتعجب . قال لي : « لم أفهم كلمة واحدة مما كتبت » . دار بعد ذلك حوار عبقثي يذكر «بيبيكت وايتسكو» . انهارت ومهطمت أول محاولة لي للارتقاء إلى مستوى «كتاب اليوميات» . هل أطمع من السيد الأستاذ رئيس تحرير «اليسار» أن يفك عقدي وأن يسمح لي بأن أسارس ، ولو لمرة واحدة في حياتي ، ككتابة يوميات ؟

السبت : يوميرانج

يستعمل سكان استراليا الاصليين من الابوريجيني Aborigines آلة للصيد تدعى اليوميرانج Boomerang . وتتميز هذه الآلة بأنها اذا لم تصب هدفها تعود إلى من قذفها ، بل وقد تصيبه بضرر . وقد استخرج الناطقون بالانجليزية الفعل To boomerang من أسم الآلة لكي يصفوا انعكاس فعل ما على صاحبه . يذكرني بهذا الفعل (To boomerang) ما يفعلته الإعلام الرسمي المصري بمهرجاناته واحتفالاته الأخيرة البالغ فيها .

الأحد : الحكم

لست من رجال القانون لكي أنقذ في

إنه لم يكن له اسم ، فبره الشيخ بما مبعثه أن غير الموجود لا اسم له ، وبالتالي فإن من له اسم فهو موجود والله سبحانه وتعالى له اسم فهو موجود .. وكبر الحاضرون.

والله سبحانه وتعالى أعظم من أن يشب وجوده بمنطق مغلوطة ، فهو غنى عن ذلك. وما قاله فضيلة الشيخ يدرس للطلبة الصغار كشمال للمنطق المغلوطة . وليس هذا مكان للدرس في المنطق . ولكن يكفي أن نقول أنه يمثل هذا المنطق يمكن إثبات وجوده أو زووجه وحود وحاتور والشعمان الأقصر والعنقاء.

والخطأ في المنطق من شخص عادي خطأ صغير يدل على البساطة . ولكن الخطأ من شخصية أعطاه الاعلام المصري هذا القدر من التجومية هو خطر على عقل الأمة . فالشيخ قدوة ، وما يستعمله من منطق يقتدى به الناس ، وانتشار استعمال المنطق المغلوطة خطأ خطير يحطم وحدة الأمة.

وليست هذه أول مرة يجانب التوفيق فيها فضيلة الشيخ في تصرفه كقدوة.

فقد نشر فضيلته قضية طريفة يضع فيها عبد الناصر عند وفاته في مرتبة قريبة من الأنبياء . ثم قال بعد ذلك يستوات أنه سجد لله شكراً في عام ١٩٦٧ لهزيمة مصر لأنها ستخلص من الطاغية.

وقد افتخر مراراً بأنه منذ سنين طويلة لم يقرأ كتاباً سوى القرآن الكريم.

وأنا أعلم أن هذه الإفورات لن تؤثر في نجومية الشيخ الشعراوي الكاسحة ومغناطيسية الخدابة التي تؤثر في الملايين من البسطاء . ولهذا . ونحن لا نملك رد القضاء. وإذا نال الله اللطف فيه ، نرجو من فضيلة الشيخ بعض الرحمة بمقول هؤلاء الناس.

الثلاثاء: ابتلاء

لعل من أخطر ما ابتليت به شعوب العالم الثالث الفقير هو ظهور طائفة من مدعي العلم Pseudo scientists الكسالى الذين يلجأون إلى الدجل وابتزاز مشاعر الجماهير الدينية للهروب من القيود الصارمة للمنهج العلمي السليم ، وقد انتشر هذا النوع في فترات الردة في العديد من بلدان العالم . ومن أمثلة ذلك ما حدث في باكستان أيام حكم ضياء الحق الذي استغل تعاليم المودودي

في توطيد أواصر حكمه القاشم . فقد انتشر في ذلك الوقت الدجل والنصب بالافتراء على الأديان العظيمة ، فظهرت في أقسام الفيزياء في الجامعات وحدات لتوليد الطاقة من الجن ولاستخراج تكوين البذرة من كتب التراث ، وصدرت تعليمات من القيادات بإخضاع تدريس العلوم الطبيعية (كالأحياء والكيمياء .. الخ) لتعليمات أسرار القيادات الدينية ، مما أدى إلى نكسة كبيرة في عقول ابنائها لا تزال الباكستان تعاني منها حتى الآن.

وقد أصبحت الأوساط العلمية مؤخرًا عندنا في مصر بهذا الرباء وظهر هذا في اتجاهات لا مجال للتفصيلها الآن . وانطلق مدعوا العلم عن يتشعبون بأطماع أكبر من قدراتهم ، في محاولات مستمرة لفتح ثغرات في أسوار المنطق العلمي الصارم ينفذون منها إلى مطامعهم باستخراج ما يزعمونه «علماء» من كتب التراث والمراجع القديمة.

ولعل أكثر هذه الأمراض استهوا الآن هو ما يحدث في مجالات البحث العلمي الطبي ، وآخرها هو قضية علاج فيروس سي بالأعشاب.

ومستطيلات البحث العلمي الطبي الإكلينيكي منذ الخمسينات صارمة ومعروفة ويدرسها أي طالب بحث يحترم علمه:

وأولها متطلبات أخلاقية تفرضها اتفاقيات دولية إلهها اتفاقية هلسينكي التي تتطلب: - عدم إجراء أي بحث على بشر إلا على بالغ عاقل يعرف معرفة تفصيلية ما هو مقبل عليه.

- عدم استبدال علاج غير معروف بعلاج معروف لتجربة إلا في أحوال معينة.

- عدم إجراء أي بحث على بشر إلا بعد إقراره من لجنة معاهدة تقر بجدارة وجدارته.

- عدم تجربة أي دواء إلا بعد دراسة وافية وكاملة عن سميته وفاعليته كيميائياً وباستعمال حيوانات التجارب .. الخ.

وثانيها: متطلبات علمية يفرضها المنهج العلمي . فنموذج Paradgm البحث العلمي الطبي الإكلينيكي يتطلب شروطاً خاصة مبنية على ظروف تحكمه . وببساطة لا تخل بالحقيقة فإنه إذا تعاطى مريض دواء ما وشفى من مرضه بعد ٧ أيام فإن هناك عدة تفسيرات منطقية لهذا الشفاء:

- أن المريض كان سيشفى سواء تعاطى الدواء أو لم يتعاطاه.

- أن المريض كان سيشفى بعد ٣ أيام لو

لم يتعاطى هذا الدواء.

- إن المريض شفى فعلاً بتأثير الدواء ولكن المرض سيقاوده بعد ذلك.

- إن المريض شفى من المرض ولكنه سيصاب بمرض آخر خطير (السرطان مثلاً) بعد ذلك بسنين.

- وأخر هذه التفسيرات طبعا هي أن الدواء فعلاً شفى المريض.

فإذا اتضح ذلك فإن الخطوة التالية - قبل انتشار استعماله - هي دراسة الجرعة والسمية والتفاعل مع الأدوية الأخرى ومحاولة عزل المادة الفعالة بل ومحاولة تخليقها كيميائياً وتخليق مواد أخرى مشابهة لها.

هكذا يكون البحث العلمي الطبي الكريم الشرف الذي يهدف إلى مساعدة المرضى.

أما ما يحدث في أحد أكبر المراكز العلمية في مصر ، فقلبي يعف عن وصفه.

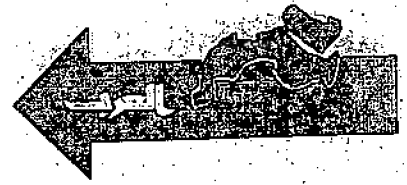
الأربعاء: الفزع

بلغت التاسعة والسبعين ، وهذه أول مرة في حياتي يكون سني فيها التاسعة والسبعين (ها ها ها) .. سن مفزع . ضاع العمر يا ولدي .. هذا آخر عام لي في الستينات . ولقد كبرت في السن دون أن أحظ ذلك . كل ما أحظه هو ازدياد صغر من حولي من نواب ومدرسين وأساتذة وعمداء ورؤساء جامعات.

ويصحب ازدياد السن ، علاوة على وهن الجسد وضعف الذاكرة طواهر عديدة . منها أن يرفع المتحدثون اليك عقيرتهم مفترضين فيك شيئاً من الصمم ، ومنها أنهم يتحدثون إليك بكلمات بسيطة وببساطة لا تفترض وهن العقل، ومنها أن تتدأى بمن لا يعرفك بالحاج ، ومنها أن تتوجه إليك زوجتك وأنت في الحمام بسؤال أو بأخر كل فترة من الزمن للتأكد من أنك لا زلت على قيد الحياة ، ولا أدري لماذا تفترض أن الحياة تنتهي دائماً في الحمام.

ورغم ما منيت به ومنى به زملاء الفكر والمشفرون بفضايا الوطن والإنسانية ، من هزائم متتالية على أيدي تاتشر ورجان والسادات وبلقسين والشيخ عمر عبد الرحمن . فإنني أحد الله على نعمه ، فلقد علمتني مصر وأتاحت لي ظروف السفر إلى أرجاء العالم والمعيشة في الخارج لفترات طويلة وكان أهم حضيلة حياتي هو من ساهمت في تربيته من أبناء المهنة وأبناء الجينات.

والحمد لله على ما أنعم به علي.
الحميس والجمعه : عطلة آخر الأسبوع.



**الشعب الأردني يرفض أن تكون
بلاده مركزاً للتأمر على العراق**

الملك حسين يروي قصة لجوء صهر صدام للأردن

هي غير قادرة على تعويض الأردن عن خسائره الاقتصادية الناجمة عن تخريب العلاقات الأردنية، العراقية.

وبالفعل، هل تستطيع الولايات المتحدة تعويض الأردن عن حجم العمليات الاقتصادية التي تربطه بالعراق؟ وفي الإجابة على هذا السؤال ينبغي النظر في المعطيات التالية:

أولاً، هناك إجماع بين المعلقين الاقتصاديين على أن ٢٥٪ من الصادرات الأردنية تذهب إلى السوق العراقي، وما هو أهم أن العامل الرئيسي الذي تأخذه الاستثمارات الصناعية والخدمية الأردنية بعين الاعتبار في قراراتها الاستثمارية والانتاجية هو الطلب العراقي القائم والممكن.

ثانياً، -إن قطاع النقل الأردني يرتبط عضوياً بالخدمات التي يقدمها للاقتصاد العراقي. وهناك شبكة من المؤسسات والنقلات وسيارات الشحن وما تتطلبه من خدمات صيانة وإدارة وتأمين الخ قائمة كلياً لخدمة السوق العراقي. ويقول د. دريد محاسنة مدير عام مؤسسة الموانئ: إن ٧٩٪ من نشاطاتنا مع العراق (شبحان الأسبوعية ١٩٩٥/٨/١٧).

ثالثاً: إن المديونية الأردنية على العراق -وبالبالغة ١١٠٠ مليون دولار -هي نتيجة قواتير مستوردات عراقية من المنتجات الأردنية، ويصدها العراق.

وأخيراً: بالنظر الذي يحصل عليه الأردن بأسعار خاصة ولا يدفع من قيمته البالغة حوالي نصف مليار دولار سنوياً، أية مبالغ نقدية لا بالعملة الصعبة ولا بالعملة المحلية، بل بمنتجات صناعية، وخاصة

تأمل حذر

رسالة الأردن

١٨/٨/٩٥). وكان في مقال سابق، سخر صراحة من التصريحات الأمريكية بالتمهد بحماية الأردن إزاء «التحديات العراقية» مرضحاً أن العراق لن يهاجم الأردن عسكرياً بحيث تكون الحماية الأمريكية، ذات معنى. في حين أن واشنطن عاجزة عن حماية أصدقائها بل وتفسها من «الارهاب»، مثلاً

الملك حسين

لقاء مع حسين كامل حسن في الطريق لموسكو



في عز آب / أغسطس، تلبدت سماء الأردن بالغيوم السوداء، وأسطرت غضباً وضياءً وقلقاً وخوفاً من الغد القامض الذي بات هاجس الأردنيين الرئيسى في عهد الانقلابات والسياسية الاجتماعية، الحادة المتسارعة المتحركة من أعلى من دون حسابات محلية أو عربية ومن دون سابق انذار.

طارق مصاروة، صحفي النظام الأشهر في الأردن، وصاحب النظريات القومية للسياسات الرسمية مهما كان مضمرها، يكتب عن حيرته إزاء ما يحدث في البلاد، ويعلن أنه لم يعد قادراً على النوم على وسادة قناعاته السابقة (الرأي، ١٧/٨/١٩٩٥) أما الدكتور فهد القاتك، المعلق الصحفي الشهير، ومحامي الدفاع عن برنامج صندوق النقد الدولي و«عملية السلام» فما يزال يكتب منذ اعلان لجوء وزير التصنيع العسكري العراقي، حسين كامل حسن وشقيقه ومراقبه إلى الأردن (١٢/٨/٩٥) وحتى اليوم (١٨/٨/٩٥)، متندداً باستقبال «اللاجئ العراقي» والسماح له بالهجوم على النظام العراقي من على شاشة التلفزيون الأردني، محذراً من التعارون مع البرنامج الأمريكي لاستخدام الأراضي الأردنية منطلقاً للمواجهة مع النظام العراقي، و«منها إلى أن ولأردن مصالح كبيرة لا يجوز تعريضها للخطر». وأهمها الاستقرار والأمن الداخلي، والحصول على النفط (العراقي والحافطة على ديوننا على العراق البالغة (١١٠٠ مليون دولار لا يمكن تسديدها بنفيس النفط، والسوق العراقية التي قامت بعض الصناعات الأردنية اعتماداً عليها (الرأي

المنتجات الدوائية.

قامساً -تحتير عمان عاصمة مالية للعراق، وخاصة منذ آب/ أغسطس ١٩٩٢، حيث يقوم الجهاز المصرفي الأردني بتعمير وترتيب وإدارة جزء كبير من المعاملات المالية العراقية سواء مع البنك الأردني أو مع الأسواق العالمية. ومن كل ذلك يظهر أن العراق هو الشريك الاقتصادي رقم (١) للأردن. وهو شريك ثابت وقادر والشراكة معه مؤسسة على أرض صلبة وقابلة للتوسع باستمرار.

وعلى الأردن متفذاً طبيعياً للعراق، ليس في وقت الحصار لحجب، بل في الأوقات العادية، وميناء العقبة يمثل المنفذ البحري الأقرب والأنسب للعراق، بل أن نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، قال في حوار معه عام ١٩٩١ بأنه يعتبر ميناء العقبة عراقياً من حيث الحسابات الاقتصادية والأمنية معاً.

هل تستطيع واشنطن تعريض الأردن عن هذا الحجم الذي لا يمكن تقديره بدقة، نظراً لضخامته وتعدد وتعدد أشكاله القانونية من التعامل الاقتصادي مع بغداد.

تجيب شيحان الأسبوعية الأردنية على هذا السؤال في خطاب منوجه إلى رئيس الوزراء كالتالي: «تصفح قبل نومك الهائل صفحتين من تاريخ الوعود الأمريكية لتؤكد أن ضحاياها الخاسرين دائما هم الذين صدقوها، رهنهم دارهم القدينية لأن أمريكا وعدتهم بتقصير جديد... فناموا في العراق (شيحان ١٩٩٥/٨/١٧).

ولكن، فلنبداً القصة من أولها.



عبد الكريم الكباري...
وزير الخارجية

ليلة الاثنين / الثلاثاء ١٨/٨/٩٥ وصل إلى الأردن موكب رسمي عراقي على رأسه وزير التصنيع العسكري العراقي وزوج أبنه الرئيس صدام حسين، وآخره وعدد من المرافقين والحراس، في طريقه إلى بلغاريا، حيث كان هناك ترتيب لعقد مباحثات عراقية -بلغارية. وبعد يومين، تم الإعلان رسمياً عن لجوء حسين كامل حسن وصحب إلى الأردن. وكانت التصريحات الرسمية الأولية تشير إلى أن الوزير العراقي طلب من الملك حسين اللجوء.

حسين كامل... المقيم الصلبي في عمان



إلى الأردن، وأن الملك قبل الطلب. ويرغم المخاوف التي أثارها هذا الإعلان في الشارع الأردني، والاستجابة من الاستقبال الرسمي لمشققتين عراقيين، فقد بدأ الأمر عادياً، وفي إطار أعراف اللجوء السياسي وقوانينه، سيما وأن تصريحات رسمية عراقية أكدت أن استقبال الأردن لحسين كامل حسن وجماعته لن يؤثر على العلاقات الأردنية -العراقية. ناكياً أن تكون هناك أية تهديدات عراقية للأردن، وبدأ على إعلان الرئيس الأمريكي بالتعهد بحماية الأردن إزاء العراق، على خلفية قبول الأول لجوء المشققتين العراقيين.

إلا أن «القبيلة» الأمريكية -على حد تعبير جريدة المجد الأسبوعية -انفجرت بين أيدي الأردنيين، يوم الأحد ١٢/٨/١٩٩٥، حين بث التلفزيون الأردني على الهواء مباشرة، بأعداد مرتين بث الوقائع الكاملة للمؤتمر الصحفي الذي عقده حسين كامل حسن في الديوان الملكي، وأعلن فيه نيته إسقاط نظام الرئيس صدام حسين «بالوسائل السياسية والعسكرية والاستخباراتية» معاً. وذلك انطلاقاً من الأراضي الأردنية وبالمساعدة التي لا غنى عنها للملك حسين الذي ترجمه حسين كامل له بالشكر والتقدير على الاستضافة والدعم.

وجه حسين كامل حسن، في مؤتمر الصحفي، الدعوة إلى القوات المسلحة العراقية لإطاحة النظام العراقي، وتحدث عن اتصالات مع المعارضة العراقية، واتصالات عربية ودولية في الاطار نفسه. ولكنه لم يستطع أن يحدد معارضته المفاجئة لنظام كان هو فيه جزءاً من مطبخ القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري أو يتحمل، ثانياً، المسؤولية الكاملة عن سياساته في مختلف المجالات.

إعلانات الحرب في المؤتمر الصحفي للمشققتين العراقيين التي أصر التلفزيون الأردني على بثها كاملة ثلاث مرات في ليلة واحدة، والاذنارات الأمريكية للعراق، وزيارة قائد القوات المركزية الأمريكية ورئيس المخابرات السعودية ووزير الدفاع البريطاني وفريق كبير يضم مسئولين مرموقين في ال CIA للأردن، وبدء مناورات أمريكية أردنية مشتركة، وسط تحركات بحرية أمريكية مكثفة في البحر الأحمر والخليج، وإعلان وزير الخارجية الأردني عبد الكريم الكباري أن شيئاً ما سيحدث وعلينا أن ننتظر. كل ذلك -ورغمه من تقارير الوكالات والاذاعات-

(الأسواق ، ١٩ / ٨ / ٩٥)

الملك يروي

القصة الكاملة

لم يتحدث الملك حسين لوسائل الاعلام المحلية حول موضوع لجوء حسين كامل، ولكنه أدلى بحديث مطول إلى صحيفة يدعونوت احرونوت (نشر يوم ١٤ / ٨ / ٩٥) كشف فيه خلفيات لجوء حسين كامل وفريقه إلى الأردن في قصة تعتقد أنها الأكثر تطابقاً مع الوقائع، الأكثر تعبيراً عن الموقف الفعلي للتصحر من تطورات الشأن العراقي. قال الملك أنه يكن كل التقدير والاحترام لحسين كامل على ما فعله الأخير وأنه يقدر

الاقتصادية والاستخبارية الأمر الذي يتيح له مزيد تماليته تعاون أردني غير مشروط و دكنزه من المعلومات التي يحصلها حسين كامل حسن . ويقول جيمس هو جلاند المتخصص بشئون الشرق الأوسط في الواشنطن بوست ، إن أهمية لجوء حسين كامل ليست في وزنه وتأثيره ، وإنما في المظرة التي لقيها في عمان ، بينما تقول مصادر استخبارية عربية أن ال CIA تسعى إلى الحصول من حسين كامل على معلومات متصلة عن (٤٥٠٠) عالم عراقي ، تعتقد المخابرات الأمريكية أنهم يمثلون الاستثمار العراقي الرئيسي في مجال برامج الأسلحة غير التقليدية . وأن تحطيم الامكانات المستقبلية لهذه البرامج يعتمد على تحطيم هذا الكادر

رجال قبائل عراقيون يؤيدون قرار ابعاد دم حسين كامل



الأجنبية والشائعات خلق جراً مستتراً وسحبوا في البلاد ، تجلى في تعطيل الأعمال المصرفية ، والتجارية وهبوط أسعار الأسهم ، وحالة من الرجز والغضب في الأوساط السياسية والشعبية . في اليوم التالي ، ويبدو أن الضغوط الداخلية (من الفعاليات الاقتصادية والنيابية والسياسية حتى من بين أوساط كبار المرطفين والعضباط) كانت قوية إلى درجة اضطرت رئيس الوزراء ، الشريف زيد بن شاكر ، إلى الاجتماع ، على عجل ، بالنواب الذين استقبلوه باحتجاج جماعي على التطورات الأخيرة ، وأدلى رئيس الوزراء ببيان مضطرب وايضاحات مرتبكة ، وانتهى الاجتماع باصدار بيان حكومي - برلماني مشترك نص على ما يلي :

(١) الاستمرار في جهود رفع الحصار عن العراق كعنوان رئيسي للسياسة الأردنية .

(٢) بقاء الحدود مفتوحة كالمعتاد ، وانسياب البضائع بالاتجاهين ، وقف قرارات الأمم المتحدة .

(٣) عدم السماح بأية أنشطة تناقض مبدأ عدم التدخل في شئون الغير .

وقد استقبل البيان بارتياح الأوساط الاقتصادية خاصة ، واعتبرته الأوساط الموالية مدعاة للأطمئنان ، ولكن ، سرعان ما تبين أن وصف وكالات الأنباء الأجنبية للبيان الحكومي - البرلماني بأنه دلائل للاستهلاك الداخلي ، صحيح ، فقد تصاعدت التحركات العسكرية الأمريكية في المنطقة ، واستمر المستولون الأمريكيون يتحدثون بلغة الحرب . ففي صف الجمعة (١٨ / ٨ / ٩٥) أعلن مسئول في وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة اتخذت سلطة من التدابير العسكرية استعداداً لعمل عسكري محتمل وكما تم الإعلان ، في اليوم نفسه ، عن وصول ثلاثة من كبار المسئولين الأمريكيين ومساعدتهم - بينهم مساعد وزير الخارجية والمساعد الخاص للرئيس كلينتون ، إلى الأردن . ونقلت الصحف عن الواشنطن بوست أن المسئولين الأمريكيين يهدفون إلى حث الحكومة الأردنية على قطع علاقات الأردن الاقتصادية مع العراق لممارسة ضغط جديد على النظام العراقي ، واعدن باقتناع السعودية والكويت ببيع نشط إلى الأردن بدلاً من امدادات النفط العراقي . ويبدو أن التطورات الأخيرة في الأردن ، فتحت شهية الإدارة الأمريكية على التركيز في عملها ضد العراق على الجسوات

تحمله المخاطرة ، ولجأ إلى الأردن بالذات . وقال «التقيت معه قبل ثلاثة أو أربعة أسابيع عندما كان في طريقه إلى روسيا فقد توقف هنا ، وحمل في رسالة أدركت منها مدى صبرية الأوضاع داخل العراق . وكانت الأقوال التي سمعتها منه متناقضة كلياً مع أقوال سمعتها من مسؤولين كبار آخرين في العراق كانوا قد زاروا عمان فقد حرص هؤلاء على خلق الانطباع بأن الأوضاع لديهم على ما يرام».

وأضاف الملك الذي تشجع فيما يبدو من لهجة حسين كامل الانتقادية للوضع العراقي «من ناحية طرحت اقتراحاً بضرورة إعادة النظر بما يجري وإجراء تغيير بالوضع . وكان هذا هو جوهر الرسالة التي طلبت منه نقلها إلى رئيسه . قلت أن عليهم البدء باحترام القوانين الدولية المرعية (...) وأن يبدأوا التفكير حول كيف يمكن للعراق أن يكون شريكاً في مسيرة السلام في المنطقة» وفي السياق نفسه قال الملك : «أجريت حينها مع حسين كامل محادثة طويلة أكدت خلالها مرات عديدة على العهد الجديد للسلام في منطقتنا . ويبدو أن الأقوال التي سمعها مني كانت بمثابة صدمة له وأعتقد بأنه فكر مطولاً فيما سمعه مني» وعدد الملك هنا الأخطاء العديدة التي اقترفتها النظام العراقي ابتداء من الحرب مع إيران ومروراً باحتلال الكويت وعدم التعاون مع «الشرعية الدولية» وانتهاء بالتعدي على حقوق الإنسان والتعصم داخلياً وقال الملك ، أنه أوضع حسين كامل ، بناء عليه ، أنه لم يعد هناك مجال لاصلاح الأمر : «وأضاف : أنا واثق أن هذه المحادثة التي جرت بيننا قد أعطته مادة للتفكير . وقد كرس بالفعل وقتاً للتفكير في

الأمر الذي طرحته . حينها تردد بأنه عندما يتخذ قراره ويخادر بلاده ، سيسارع بإرسال رسالة حاسمة إلى الشعب العراقي والقيادة والجيش العراقي - وكلهم يصرلونه - رسالة يؤكد فيها أنه حان الوقت لإجراء التغيير . تخيير في المناهض وفي أسلوب التعامل وإخراج العراق من الظلام».

وبالرغم من أنه يفهم من هذا أن رغبة الملك تنجم إلى تغييرات سياسية ينجزها الرئيس صدام نفسه ، إلا أن إجابته على سؤال الصحيفة الإسرائيلية حول دعوة حسين كامل إلى إسقاط النظام العراقي ، وهل سيحدث ذلك قريباً ، كانت واضحة ، إذ قال : «هذا هو الوقت المناسب للتغيير ولكن لا يمكن التعديد» وحول المخاطر على الأردن الناجمة عن موقفه هذا أضاف النظام العراقي قال الملك : «علينا الاستعداد لأوضاع يترجم فيها مواجهة التحديات (...) وعلينا أن نتعلم كيف تأخذ على غاقتنا المخاطر من أجل الأشياء التي نؤمن بها . فلا يمكن أن نتحدث هنا في الأردن عن تطبيق حقوق الإنسان ونفرض الطرق عما يجري في العراق».

وعلى الأرجح فإن هذا القول الأخير ، سيكون محور الخطاب الذي سيوجهه الملك إلى الشعب الأردني قريباً . وسيلكون شعار المواجهة مع النظام العراقي.

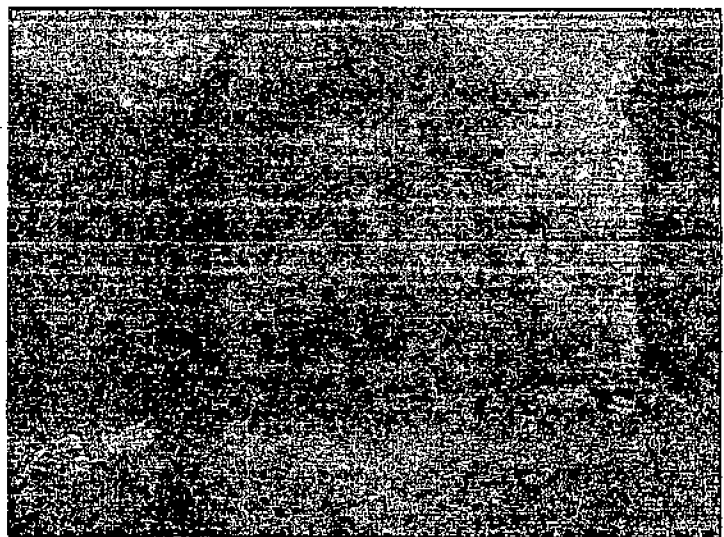
اجتماع أردني مثاوي

وبرغم أن البرنامج السياسي للتعامل مع الشأن العراقي ، واضح كلياً لدى الملك حسين وهو يتطابق مع البرنامج الأمريكي -

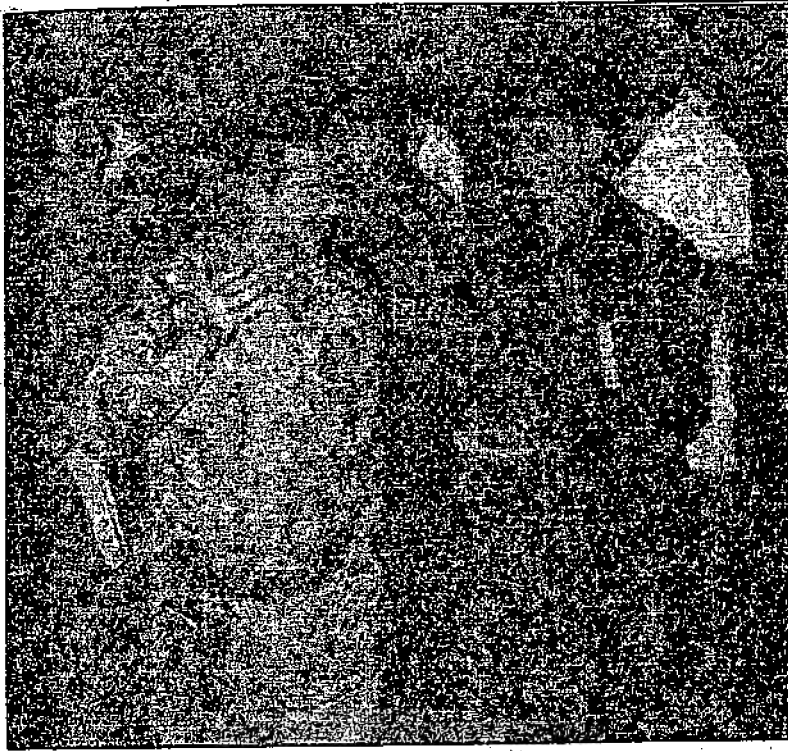
الإسرائيلي - الخليجي - فإن الملك - الذي نجح في تقرير الانقلاب السياسي الذي حول إسرائيل إلى دولة صديقة وحليفة - اكتشف أن الأمر فيما يتعلق بالعراق أكثر صعوبة . حيث ظهر على الملامح أن الأردن كامل على رفض التدخل في الشؤون العراقية ، وعلى المحافظة على العلاقات الأردنية - العراقية على المستويين الرسمي والشعبي ويضم هذا الاجماع - بالإضافة إلى القوى اليسارية والقومية والاسلامية - القوى الليبرالية واليمينية المرتبطة بالنظام والمعتنق ويمبروقراطية الجيش والدولة . وخلال اللقاء البرلماني مع رئيس الوزراء لبحث موضوع لجوء حسين كامل ، تناسى النواب الأردنيون جميع خلافاتهم وصراعاتهم ، واتخذوا موقفاً جماعياً مندداً باستقبال المنشق العراقي والسياسات والاجراءات المرتبطة بهذا الاستقبال ، كما عبرت التظاهرات الحزبية والاجتماعية على اختلاف منارستها واتجاهاتها - عن موقف مماثل.

الناتبة توجان فيصل (ديمقراطية راديكالية) قالت إن الحكم الأردني أحرق باستقبال حسين كامل ، كل رصيده . وأضافت : إن العلاقة بين الشعبين متينة وقرينة ولن تتأثر (...) وهناك تعاطف شعبي كبير مع صدام . أما المليونير على طريد السمعة ، رئيس حزب التقدم والعدالة - الليبرالي اليميني والمؤيد للنظام وللتقارب مع تل أبيب - فقد قال لا يجوز أن نسمح لأي فرد أن يحصل على حق اللجوء السياسي وأن يستغل هذا للمناورة أو الإطاحة بنظام الحكم في بلده . فبمسا أكد النائب حماد أبو جاموس (عشائري موال للنظام) على أن العلاقات بين الأردن والعراق متينة على الثقة والاحترام والمصلحة العربية المشتركة وقال النائب أنور المهدي (عشائري موال للنظام) أنه : «كان هناك اجماع من النواب على عدم الترحيب بحسين كامل ، وعدم السماح له بأي نشاط سياسي ضد العراق أرضاً وحكومة وشعباً انطلاقاً من الأراضي الأردنية» أما النائب عبد الهادي المجالي - رئيس حزب العهد اليميني الناشئ - فأبج على ضرورة عدم التدخل في الشؤون العراقية ، وعدم جعل الأردن مركزاً للتأمر على الدول العربية».

النائب بسام اللومش (الحركة الإسلامية) قال أن النواب أدانوا موقف الحكومة ، وأكدوا أنها «أخطأت بالسماح لحسين كامل بعقد مؤتمر صحفي في الديوان الملكي» وقال أن الشعب الأردني غير نادم على موقفه مع العراق وأنه يرفض التدخل في شئونه . وأعرب ممثلو الأحزاب اليسارية والقومية والنفابات المهنية عن مواقف أكثر حدة إزاء



امدار دم
حسين كامل
في بغداد



الرئيس العراقي في زيارة هيئة التصنيع العسكري

سياسة التدخل في الشئون العراقية وقال النائب بسام حدادين (اليسار الليبرالي) إن النجاح الذي حققه خصوم العراق باسقاطه حسين كامل ، ومحاولة الأردن الرسمي استئثار الحالة لإيصال رسالة واضحة للنظام العراقي كي يستجيب لمطالب المجتمع الدولي " يظهر درجة التوافق الأمريكي الإسرائيلي - الأردني الرسمي الشاملة التي باتت تعني اخضاع المنطقة بالكامل للحل السياسي من منظور المصالح الأمريكية أولاً

وفي مساء نقد ، قال سالم النحاس ، أمين عام حزب الشعب الديمقراطي الأردني ، أن الحكم الأردني يستغل ظروف العراق الصعبة من أجل فك العزلة عن مسيرة السلام .

وعلى كل حال ، فإنه من الصعب علينا هنا أن نرصد جميع ردود الأفعال الصادرة عن الشارع الأردني وفعالياته ، فهي كثيرة ومتلاحقة ، ولكنها جميعها تجمع على رفض التدخل في الشئون العراقية ، والتأكيد على التمسك بعلاقات متينة مع العراق حكومة وشعباً . وليست قليلة الأصوات التي تعلن تأييدها للرئيس صدام حسين ، بالرغم من كل شيء - ولكن اللافت هو المواقف العلنية لرجال الأعمال والمصارف المتعددة بانكائية تخريب العلاقات الأردنية - العراقية . وكان أقوى تعبير : عن مواقف التصريحات التي أدلى بها واصف عازر ، المصرفي الأردني البارز ، والتي أكدت على أنه لا يبدل للاقتصاد الأردني عن عمقه العراقي . أما الأهم ، فما اشار اليه مراقبون من أن أصواتاً قوية في الحكومة والقوات المسلحة اعربت عن قلقها العميق إزاء الانقلاب على العلاقات مع الرئيس صدام . وقد اعرب وزراء سابقون - منهم سلطان عازر وهاشم الحصاونة وسراهما علناً عند ادائتهما التدخل في الشأن العراقي ، وما تزال ردود الأفعال تتوالى .

على كل حال ، واضح تماماً لأي مراقب ان الاجماع الأردني متوافق تماماً للسياسات الجديدة التي اقتنع بها الملك حسين وبدأ بتطبيقها إزاء العراق ، وهو يبدو في هذا الشأن وحيداً - مع النازية القريبة منه ، وبخاصة د. خالد الكركي وزير الاعلام وعبد الكريم الكباريتي وزير الخارجية الذين طالب مجلس النواب باعفائهما من منصبهما جراء ضلوعهما في ترتيبات متواترة للعراق وسبجد الملك نفسه بين مطرقة الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية - الخليجية وسندان المعارضة الداخلية الشاملة فيما يتصل بالشأن العراقي . أيهما سيكون تأثيره أقوى على الملك - الذي يبدو وحده اتخاذ القرار في الأردن - هذا ما ستكشفه الأيام المقبلة . في الماضي ، عندما سمع الملك هتافات

الأردني "ومعبراً عن القيم التقلدية في مجتمع عشائري .

إن الأردنيين الذين يكونون كراهية خاصة للمجرقة الخليجية والذين لا ينظرون بعين الرضا لقيم ومظاهر التفريب ، ويحاربون في كيفية مواجهة الاختراق الاسرائيلي الواسع والمنظم للأردن ، ولا يستقنون بالوعود الاقتصادية الأمريكية ، ويعانون من انخفاض مستمر في مستوى حياتهم وتنتابهم مشاعر القلق المصيق إزاء مستقبلهم الاجتماعي والسياسي ، ما زالوا ينظرون إلى العراق بقيادة صدام حسين كضمانة .

وقد يكونون واهمين ، إلا أنهم ، وفي كل الأحوال ، لن يسمحوا بأن يكون الأردن مركزاً للتأمر على العراق ، أو على الأقل ثنائهم لن يشاركوا في مؤامرة تستهدف العراق . وستجد أية مخططات معادية للنظام العراقي انطلاقاً من الأردن ، معارضة قوية ومصاعب جمة . والغريب في الأمر أن الأمريكيين لا يأخذون ذلك بعين الاعتبار فيما يبدو أنهم مستعدون للمغامرة بالملك ونظامه لتنفيذ سيناريو - قد لا ينجح - للإطاحة بنظام صدام حسين .

جنوده لصدام حسين ، بعد احتلاله للكويت ، حسم الملك أسره ، ووقف علناً ، إلى جانب صديقه القديم ، أما اليوم ، فالوضع مختلف ، صدام ضعيف ومعاصر ، والملك يحظى بدعم أمريكي - إسرائيلي كامل ، والمغامرة سخيفة ، ولكنها تظل مغامرة غير محسوبة لثلاثة أسباب .

أولها : أن تخريب العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية سيلحق ضرراً فادحاً غير معروفه تشاخصه بالاقتصاد الأردني ، بما في ذلك إمكانية انهياره الكامل ، وثانيها : إن نظام صدام حسين ما يزال قوياً كفاية . وربما اتاح له هروب حسين كامل ، وفقاً لتحليل وكالة الأنباء السورية - زيادة قوته داخلياً وسد الثغرات في نظامه ، وفي الوقت نفسه مرونة أكبر في التعامل مع الأمم المتحدة وقائتها إن للنظام العراقي قاعدة شعبية راسخة في الأردن ناجمة عن المصالح الاقتصادية المتشابهة والكثيفة ، مثلما هي ناجمة أيضاً وبالنسبة لنفسه - عن المزاج الأردني الذي تتشابه فيه قيم الوفاء للعراق الذي قدم للأردن تضحيات جسيمة تاريخياً ، والتماثل النفسي والاجتماعي مع الشعب العراقي ، والشعور الخاص إزاء صدام حسين الذي يبدو بكل حسنه وسبائه - قريباً من نفسه

هكذا نفذت المذابح

الأسرى المصريون أجبروا على حفر قبورهم بأيديهم

تظير محلي

رسالة حيفا

ملفات التاريخ بعد ٢٥ سنة ، إلا إذا اجتمعت على أسرار خطيرة تحدها المراقبة العسكرية. وقد بادر إلى النشر الموزع د. موطي جولاني، الذي أعد كتابا عن حرب سيناء (العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦) بعنوان «حرب سيناء ٥٦- الأبعاد السياسية والعسكرية». والكتاب حاليا تحت الطباعة. وسيصدر عن دار النشر «ميرغوت»، التابعة للجيش الإسرائيلي، وفي ٢١ تموز / يوليو الماضي قام الصحفي أمير أوري بنشر تلخيص عن مجزرة (صحيفة دافار) ارتكبتها عدة من الجنود في ممر معلقة قتلوا خلالها ٢٥ جنديا مصريا أسروا وجردوا من السلاح. ودار الاتهام حول ثلاثة ضباط عسكريين في حينه ، أصبحوا فيما بعد قادة سياسيين بارزين في اليمين الإسرائيلي وقائدين آخرين في حزب العمل وهم:

-أريئيل شارون ، الذي بلغ رتبة جنرال وآخر مركز قيادي عسكري وصل إليه هو قائد المنطقة الجنوبية. ووصل في المراكز السياسية إلى منصب وزير الأمن ، وذلك في حكومة بيغن إبان حرب لبنان. وقد اعتبر أحد المسؤولين عن مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. وتاريخه معروف بتصفية قناتيين ومدنيين فلسطينيين. وفي مذبحه مئة ، كان شارون قائد الفيلق.

-رفائيل إيتان ، الذي بلغ أعلى رتبة عسكرية في إسرائيل وتولى رئاسة هيئة الأركان (أيضا في حرب لبنان ، كان له دور في مجازر صبرا وشاتيلا) . عندما خلع البزة العسكرية أقام سوية مع عدد من قادة اليمين المتطرف حزب «هتعيما» ثم حزب «تسومت» الذي يرأسه حاليا . وهو معروف بتعصبه اليميني وعدائه للعرب. ذات مرة وصف الفلسطينيين بقوله: «صراصير في قهقهة». دوره في مجزرة المثلة ، أنه كان قائدا للوحدة العسكرية التي نفذتها ، وأنه

بذلك ، فجاء وأمرنا بمغادرة المكان . وعندما تردونا في المغادرة ، أمتشق مسدسه وابعدنا بالصراخ والتهديد عن المكان».

«في ساعات الظهر جاعنا أحد الضباط يفسر ما جرى بقوله أن رجال الاستخبارات العسكرية يبحثون بين الأسرى عن قناتيين من قتلته البهيماء الهاربين من قطاع غزة . في ظروف الحرب تلك، اقتنعنا بالرواية . ولكن بعد حين انتشرت الشائعة بأن مئات الأسرى المصريين قتلوا لأنهم أعاقوا تقدم قواتنا».

بهذه الكلمات ، وصف الكاتب جايي برون ما كان شاهده بأمر عينه في أحد أيام حرب حزيران ١٩٦٧ ، على الجبهة المصرية . وجاءت روايته (صحيفة «يديعوت احرونوت» ١٧/٨/١٩٩٥) ، واحدة من عدة روايات تنشرها الصحافة الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة عن جرائم الحرب التي ارتكبت بأيدي جنود وضباط إسرائيليين بحق الأسرى العرب ، وخصوصا المصريين .

والنشر لم يبدأ صدفة، بل بمعرفة ومصادقة رئيس أركان الجيش السابق وزير الداخلية الجديد ، أهود براك وبحسب قانون «تعافي الزمن» التقادم، القاضي بفتح

وفي اليوم الثالث للحرب، شاهدنا بأنفسنا كيف أعدم أسرى مصريون في «محاكم ميدانية» لقد شاهدتها بأمر عيني . كان ذلك في صبيحة الثامن من حزيران (١٩٦٧) في منطقة مطار العريش . هناك تمزت قوة عسكرية بقيادة الجنرال بمسرايل طال . وكنت أنا أحد أفرادها. في الصباح سمعنا أن بأيدينا مئات الأسرى المصريين . وفي وقت الفراغ ، ذهبنا نتفرج عليهم . حوالي ١٥ منهم تم تركيزهم داخل خندق مغيا للطائرات . أحيط من ثلاث جهات بأكوام من أكياس الرمل. لقد جلسوا باكتظاظ وكل منهم يرفع يديه إلى أعلى قفا الرقبة».

«بالقرب منهم وضعت طاولة صغيرة جلس عليها رجلان لباس الجيش الاسرائيلي الرسمي اعتصما بقعتين من القلادة وقد غطيا وجهيهما بنظارتين مقاومتين للقيار ومندبلين باللون الكاكي . من أن آخر كان رجال الشرطة العسكرية المسؤولين عن حراسة المكان، يتناولون أحد الأسرى ويجلبونه إلى الطاولة . هناك كان يدور حوار قصير لم نسمعه . ولكن في أعقاب ذلك كانوا يأخذون الأسير إلى ما وراء مغيا الطائرات برفقة شرطيين عسكريين . قررت ملاحقة الموضع لقد ابتعدوا به مائة متر عن المكان، وقدموا له أدوات ليحفر حفرة».

«شاهدت الأسير يحفر لمدة ١٥ دقيقة . ثم يأمرونه بإعادة آلة الحفر إليهما . ثم يطلقون عليه زخمتين من الرصاص ، ٣-٤ طلقات كل زخمة . فيسقط ميتا».

«بعد بضع دقائق ، كان يجلب أسير آخر إلى الحفرة . ثم أسير ثالث . وهكذا يمتلئ القبر وتشكر العملية عدة مرات . في ذلك الصباح ، أعدم بهذه الطريقة حوالي عشرة أسرى».

«لقد كنا مجمعة جنود. وقفنا جانبا وشاهدنا العملية بصمت الكثيرون منا لم نشعروا بالارتياح ، وقد أحسن قائد الفرقة

علم بالأمر ولم يعترض . بل برو المذبحة بقوله : «لقد استقزنا هؤلاء الأسرى طول الوقت بأن الجيش المصري سيسحقنا وسيقتضى علينا . وكانت الأجواء التي خلقتها هذه الأقوال غير لطيفة . كذلك لأن عملية حراسة هؤلاء الأسرى كانت تتطلب تخصيص ثلاثة جنود لحراستهم ومراقبة تحركاتهم .

- وجهام زئيني . وآخر رتبة عسكرية له أيضا جنرال . وهو اليوم زعيم حزب «موليدت» اليسيني الفاشي الذي يدعى إلى ترحيل العرب الفلسطينيين أجسمين من البلاد (ترانسفير) . في مجزرة متلة كان قائد المنطقة الوسطى للجيش .

أما قائد حزب العمل في تلك الفترة فكانا :

- موشيه ديان . وكان إبان مجزرة «متلة» رئيسا لاركان الجيش . علم بأمرها ولم يخبر رئيس الحكومة ووزير الأمن . دافيد بنغوريون . بشأنها ديان أصبح فيما بعد وزيرا للأمن . ولعب دورا بارزا وأساسيا في التوصل إلى سلام مع مصر منذ التفاوض مع حسن النجاشي في المغرب إلى ترتيب زيارة السادات لاسرائيل وحتى صياغة وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد .

- شمعون بيريز . وزير الخارجية الاسرائيلية الحالي . والذي كان آنذاك مديرا عاما لوزارة الأمن . وقد علم بأمر قتل الأسرى المصريين . كما يشاع . ولم يخبر وزيره ورئيس حكومته . وبالتالي لم يحاكم أحد من منفذي المذبحة .

إن الكشف عن تلك المجزرة في عمر «متلة» المصري استفز أوساطا مختلفة في القيادات الحزبية والسياسية في إسرائيل . فراح الكل يهدد الكل بالكشف عن المزيد من المذابح . فكما يبدو أن الجميع متورطون . وبالقتل فقد فرطت السبحة وبدأنا نقرأ عن سجازر جديدة .

مجزرة متلة

نعود إلى الحقائق حول مجزرة المتلة كما رواها صاحبها . أرييه يهودا الذي وصل إلى رتبة «عميد» في الجيش . وكان يومها ضابطا عاديا في الوحدة العسكرية التي قادها رفائيل إيتان (صحيفة «كوتيرت» ٤ آب / أغسطس ١٩٥٠) .

في ٢٩ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٦ في المناسبة هو اليوم نفسه الذي ارتكب فيه مجزرة كفرقاسم الرهيبة (ن.م) . نفذت وحدة المظليين الاسرائيلية انزالا في المدخل الشرقي لممرات متلة . بهدف انتظار الالتحام مع القوة العسكرية بقيادة أورئيل شارون . بعد يومين دارت معركة مع القوات المصرية أدت إلى سقوط ٣٨ جنديا اسرائيليا . وفي التحقيقات اللاحقة اعتبرت القيادة الإسرائيلية هذه المعركة غير ضرورية لكنها لم تحاسب أو يحاكم من أمر بتنفيذها (أورئيل شارون) .

ويقول يهودا : كان علينا أن ننزل في أول نوفمبر إلى رأس سدر ومن هناك هجر حقلج السوس إلى شرم الشيخ . وكان بإيدنا الأسرى المصريون . لم تعد مهيأة ككافية . وكان على أن أغادر إلى رأس سدر فقررت أن اسقى الأسرى . لم يكن مهي

وقت للتعامل مع أسرى .

سؤال : هل كانوا مقيدون بالاعلال ؟

- أنت تسألني سؤالا صعبا . واحد منهم على الأقل كان مقيدا . جندي آخر هرب . لكنه عاد بعد نصف يوم بسبب عطشه . وقد كان هو أيضا مقيدا .

سؤال : كم عددهم ؟

- ٤٩ جنديا .

سؤال : ألا تعود إلى خيالك هذه الصورة جنود منبطحون على الأرض وأنت تطلق الرصاص عليهم ؟

- لم يكونوا منبطحين . لقد وقفوا ومشوا ربما كانوا جالسين .

سؤال : هذا مختلف عن القتل خلال المارك ؟

- أعتقد أنه كان على أن أقتل هؤلاء . الناس لكي لا تصل إلى المصريين معلومات . لم تعرف من هم . لم تحقق معهم حسب تقديري معهم أناس بسطاء . ولكن يكفي أن يكون بينهم ابن قحية فهلوى واحد . حتى يوصل المعلومات . سؤال : وماذا حدث بعدها هل حققوا معك أو حاكموك ؟

- لا . لا أذكر أن أحدا سألني .

سؤال : هل قمتم بتصفيتهم ومن ثم دارت معركة متلة ؟

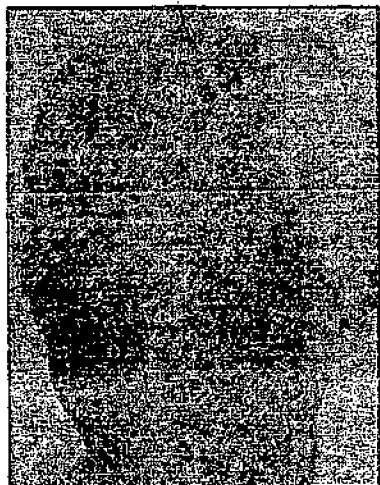
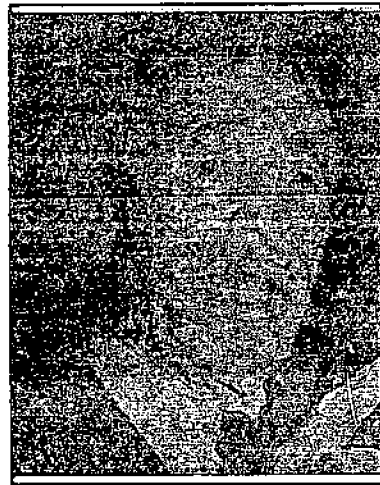
- لا . هذا حدث بعد معركة متلة . كنا في طريقنا إلى رأس سدر .

سؤال : ألا توجد لك مشكلة مع هذه العملية ؟

- كلا .

سؤال : أنت جندي . فهل ترغب في أن

أريك شارون مرش دايان . شمعون بيريز . شارون في جيرة إعتقال الأسرى المصريين



الحلقة الدبلوماسية

ان المتبع للتاريخ الاسرائيلي العسكري ، خصوصا من المعتقد الفلسطيني لم يفتأ بما كشفه المؤرخون عن مذابح قتل الأسرى المصريين.

فالشعب الفلسطيني كله كان أسيرا بأيدي الجهاز العسكري ، وحرب ١٩٤٨ مثلا رافقتها مئات المذابح ضد الفلسطينيين المدنيين . إذ كانت القوات الإسرائيلية المعتلة تختار عادة مجموعة من الرجال الشبان الكبار وتطلق الرصاص عليهم أمام المواطنين ، حتى يخافوا ويحلوا . وبهذه الطريقة تم تشريد غالبية الشعب الفلسطيني ومع أن أكثر مجزرة اشتهرت في حينه ، هي مجزرة دير ياسين ، التي نفذتها عصابات الاتسل واليهوى الصهيونية المتطرفة ، فان عشرات المذابح بقيت في الكتمان حتى السنوات الأخيرة ... مثل: مذبحه عيلوط ، مذبحه الصفصاف ، وعين زيتون ، وعيلون .. وغيرها .

وقبل سنتين فقط ، اعترف احد المؤرخين العسكريين بأن كل بلدة فلسطينية تقريباً شهدت مجزرة .

ولم يقتصر الأمر على سنة ١٩٤٨ ، فقد تولت المذابح فيسما بعد بحق الشعب الفلسطيني : قبية ، كفر ياسين ، عموال ، وبالو ، بيت نوبا ، الأقصى ، الخليل ، ريشون ليمون ، وهذا إضافة إلى المذبحة الكبرى ، مذبحه الوطن ، التشريد الاحتلال ، نهب الأرض ، الاستيطان ، نهب الماء ... الخ .

وحتى في الوقت الذي يسمى فيه الشعب الفلسطيني إلى الملة جراحه وإقامة كيان ليضع أقدامه على أرضه بشئ من الهدوء والاستقرار .. لا يزال يعاني آثار المذابح وتوابعها . وهو ، قبل غيره ، يعرف ان قصة عنائه طويلة ومتواصلة .

لكن هذا لا يعني أن يطمس التاريخ بما فيه من حقائق وقطائع لذلك ، كان لابد من فتح ملف حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وغيرها من الحروب والعمليات التي رافقتها أو وقعت بينهما . فهذا مهم للتاريخ وللمحقيقة . ولعله نوع من الشجاعة أن يكشف النقاب عن تلك المواقف . أحد الصحفيين حاول أن يدافع عنها بالقول : العرب أيضا نفذوا مجازر بشعة بحق اليهود . وبلايت التاريخ يفرض تحدياته لتكشف الحقيقة مهما يكن نوعها أو مصدر السوء فيها .

وشاكبه الإسرائيلية ، بقيادة الضابط بنيامين بن اليعزر (وهو وزير البناء والإسكان في حكومة إسرائيل اليوم) .

ويقول يتسحاقي : والقوة المصرية ضمت ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ جندي . وقد اشتبكت مع القوة الإسرائيلية لفترة قصيرة ثم استسلمت ، وبعد الاستسلام والقاء السلاح ، قام أحد الأسرى المصريين بإطلاق رصاصة من مسدس . فأعطيت الأوامر بالتصفية ، وشاركت في عملية التصفية طائفة صغيرة ومروحية . وقد حاول بعض الجنود الاعتراض على تنفيذ المجزرة ومنعها ، فرد عليهم قاداتهم : المصريين قتلوا جنودنا بالمدافع قبل يومين .

ويقدر المؤرخ يتسحاقي عدد الجنود المصريين الذين قتلوا في هذه المجزرة ، حوالي ثلاثمائة .

مجازر أخرى

هناك من رأى في كشف يتسحاقي موقفا سيئاسيا حزبيا رد فيه على مذبحه المثلة ومذابح رأس صدر ورأس محمد وشم الشيخ . فالمتهمون بهذه المجازر هم بالأساس من قادة اليسار الإسرائيلي . والشكوك تدور حول احتمال أن تكون كشوفات يتسحاقي انتقامية ضد قادة حزب العمل (البن اليعزر هو وزير الإسكان وفي حينه كان رئيس الأركان ، يستحق رابين نفسه) .

وقد أوضح يتسحاقي أن مذابح أخرى ارتكبت في حرب ١٩٦٧ ، تحت قيادة رابين ، راح ضحيتها ما بين ٩٠٠ والف جندي مصري . أطلق الرصاص عليهم وهم عزل من السلاح وبعد أن استسلموا .

وأضاف المجازر القضيعة التي ارتكبت بتصفية الأسرى وقعت خلال حرب ١٩٤٨ أيضا .

من جهة ثانية ذكر الكاتب الإسرائيلي المعروف ، والذي عمل ناطقا بلسان وزرا . الأمن خلال عام ١٩٦٧ ، ميخائيل بار زوهر ، أن قتل الأسرى ظاهرة رافقت إسرائيل في كل حربها . من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ وحتى حرب لبنان . أنها ظاهرة غير لطيفة ، لكنها حصلت بالفعل (تصرحه للتليفزيون الإسرائيلي العبري - ١٧ / آب / أغسطس ١٩٩٥) .

يطلقوا الرصاص على جنودك الأسرى؟

- أنا لا أكره العرب . ولا أحب الحروب لكن عندما أخرج إلى الحرب يكون هدفي تصفية جيش العدو . لا أذهب لكي أعمد ديشيش - ييش . بل لأقتل أكبر عدد منهم . هذه هي الحرب .

سؤال: ولكن للحرب توجد قوانين ويحظر قتل الأسرى .

- يجب ألا يقتلوا في الأسر .

سؤال: الست نادما؟

- كلا .

سؤال: أدري الكثير يقول أن مجزرة المثلة هذه كانت شيئا بسيطا بالمقارنة مع ما حدث في أماكن أخرى؟

- نعم . أعرف . لقد قتلنا كثيرين . قتلنا ٤٩ جنديا في المثلة ثم قتلنا فدائيين في رأس صدر ثم في رأس محمد وشم الشيخ ، يمكنك القول أننا قمنا بتصفية فيلق كامل .

سؤال: انت لم تكن تسلي أسرى عطاشي؟

- إذا لم يكن ماء . أهتم أولا بجنودي لو سقيت الأسرى المصريين ماء . لما كنت عرفت شيئا عن تحركات بقية الجيش المصري . بهذه الطريقة عرفنا عن قديم الفيلق المصري . فربصنا به وقتنا بتصفيته فيما بعد .

سؤال : كم كان عددهم؟

- لا أدري ، ربما اربعة . قتلنا معظمهم وليس جميعهم .

سؤال: والباقيون؟

- هربوا للجبال نجحنا في تصفية بعضهم والباقيون ماتوا ، حسب تقديري ، من العطش .

مجزرة الشريش

في يوم الأربعاء ١٦ آب / أغسطس ١٩٩٥ كشف النقاب عن مجزرة أخرى ، كانت ارتكبت في سنة ١٩٦٧ ، وقد كشف عنها المؤرخ اورييه يتسحاقي ، متخصص في شؤون العسكرية ويحاضر حاليا في جامعة بارزاي لان . ومنذ أن كشفها ، وهو يتعرض للأنهاسات والهجمات الصحفية من مختلف الأطراف .

ويتضح أنه في هذه المجزرة ، اختلط الدم المصري والفلسطيني مرة أخرى . إذ أن وحدة عسكرية مصرية فلسطينية من جيش التحرير الفلسطيني ، التي كانت مرابطة في منطقة العريش ، أسرت بيد الدورية ٤٢٤ من وحدة

الأمين العام لحزب الشعب:

لا بد من تعليق المفاوضات

رغم ضرورتها.. هناك تهميش

مستمر لهيئات منظمة التحرير..

المفاوضات

لقد سعينا من جانبنا في حزب الشعب ومن خلال ممثلنا في اللجنة التنفيذية إلى إصلاح هذا الوضع . والبدء في حوار لتنظيم عمل اللجنة التنفيذية واحترام حقوقها ودورها واللائحة الداخلية للمنظمة على أمل أن تنتهي المقاطعة ويتوفر الجو الديمقراطي للحوار واتخاذ القرارات والاحتكام إلى قرارات الشرعية الفلسطينية . قرارات الهيئات العليا للمنظمة التحرير ولكن هذه الدعوة لم تلق التجارب المطلوب وخاصة في أوضاع السلطة . من هنا كان استنتاجنا أن الاجتماع سيكون شكليا مثل الإجراءات التي سبقته واتخذت فيها قرارات لم ينفذ أي منها . وبالتالي سيكون الاجتماع مجرد غطاء شكلي لقرارات تمت خارج إطار شرعية منظمة التحرير وأن حضوره سيكون بلا جدوى

- في ظل استمرار مقاطعة المعارضة الفلسطينية للمؤسسات التابعة لـ م . ت . ف مثل المجلس المركزي ، اللجنة التنفيذية ، ألا تعتقدون أن هذه المقاطعة ستدفع الأمور باتجاه المصلحة الإسرائيلية؟

* أود القول أن المعارضة تمثل أطرافاً مختلفة . وليس جميع أطرافها تقاطع المجلس المركزي بل البعض منها يلح على ضرورة عقد ونحن في حزب الشعب لم نقرر موقف المقاطعة المطلقة . بل نطالب بعقد اجتماعات لهذه الهيئات يكون التحضير لها جيداً وتتوفر الضمانات لاحترام قراراتها وهذه المطالب لم تجد الأذان الصاغية .

- ساهو المظلوم من المعارضة والمقيدين الفلسطينيين على حد سواء بتجسيم الهوة القائمة بينهما حالياً ، وكيف يمكن تقريب وجهات النظر السياسية بما يخدم المصلحة لوطنية؟

* المطلوب الحوار على قاعدة قرارات الهيئات الفلسطينية الشرعية وإعادة الاعتبار لتلك الهيئات عند اتخاذ القرارات المصيرية .

إن العملية التفاوضية الجارية قد انحرفت عن المسار الذي يفترض أن تسير فيه نعر تحقيق هدف الاستقلال الوطني . وتكفي الإشارة إلى أن ٧٣٪ من أراضي الضفة ستبقى بيد إسرائيل بعد اتفاق طابا الأخير ، وهو أمر مخالف حتى لنصوص اتفاق القاهرة وأوسلو . لقد وافق المجلس المركزي بالأغلبية على اتفاق أوسلو ولكن اتفاق القاهرة لم يكن ترجمة لذلك الاتفاق بل كان انحرافاً عنه ولم

خاتمة

رسالة القدس

رايين



طالب بشعر الهروفي ، أمين عام حزب الشعب الفلسطيني ، بتعليق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية . وأكد فقدان الموقف الإسرائيلي لمصداقيته من هذه المفاوضات

وأشار إلى أن تقدير الحزب بشأن الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو أن حضوره سيكون بلا جدوى ، منتقدا الطريقة التي وجهت فيها الدعوة . وفيما يلي النص الكامل للقاء .

- هل أنعم مع قيام بعض أعضاء اللجنة التنفيذية بمقاطعة الاجتماعات التي عقدتها هذه اللجنة ، خاصة أنها تقرر مصير المفاوضات الفلسطينية الجارية؟

* يجب أن لاتحكم على مقاطعة اجتماعات اللجنة التنفيذية من قبل حوالي نصف أعضائها بالمبايير الشكلية . إن تهميش اللجنة التنفيذية وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى جاء منذ زمن . وقد تسلم الأعضاء الدعوة إلى الاجتماع مساء السبت ليكونوا في تونس لاجتماع يعقد يوم الإثنين هناك ؛ ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي لا يرافق كتاب الدعوة فيها أية وثائق ولاحتي جدول أعمال . ولم توجه الدعوة من قبل منظمة التحرير بل من مكتب رئيس السلطة الوطنية التي يفترض أن تكون اللجنة التنفيذية مرجعيتها . لقد انعكست الآلية وباتت السلطة توجه الدعوة وكأنها الهيئة الأعلى . فضلاً عن ذلك ، وفي مجرى المفاوضات ، لم يطلع أعضاء اللجنة التنفيذية ، وبالذات المعارضة ، على أية معلومات أو وثائق تتعلق بسير

يعرض على المجلس المركزي ولاحتي على اللجنة التنفيذية بطريقة أصولية ، وفي كل اتفاق جديد م نذ ذلك الوقت نلص تراجمات لمصالح إسرائيل عن الاتفاق الذي سبقه . وحول اتفاق طابا الأخير علن راين بالقرل : ولم أصدق أننا ستوصل إلى اتفاق جيد بهذا القدر .

-المزيد من المصلحتين لمفاوضات والمعارضون ينتقدون دون طرح البديل السياسي والمعملي ، والشعب الفلسطيني هو المحاصر . ما هي مقترحاتكم من أجل المعاهدة على مصالح الشعب الفلسطيني؟

* هناك وقائع قائمة من غير الواقعي التراجع عنها . ولكن هذه الوقائع في ذاتها لا تستطيع أن تتطور إلى الاستقلال الوطني

ولا إلى حماية الوحدة الإقليمية للوطن الفلسطيني . إن النهج التفاوضي الحالي يؤدي وسيؤدي إلى تغييرات كمية في حياة الشعب الفلسطيني ، في مجال الصلاحيات الإدارية وغير ذلك مما توافق إسرائيل على نقله من صلاحياتها الاحتلالية إلى السلطة الفلسطينية . ولكن هذا النهج عاجز عن إحداث تغيير نوعي في حياة الشعب الفلسطيني أي نقله من حالة القهر والحياة تحت سيطرة الاحتلال إلى حالة التحرير والسيادة والحياة في ظل الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وعاصمتها القدس وولايتها كاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة .

من هنا يستتبع استمرار نضال الشعب الفلسطيني من أجل تلك الأهداف . وسيدخل

عشرات .. ولقدوس .. مقاطعة اجتماع اللجنة التنفيذية،



في هذا النضال الحسابات الاجتماعية . ومن السهل ملاحظة أن مختلف الفئات الاجتماعية من الصناعيين وحتى العمال والفلاحين لا تحتمل اليهم الاتفاقيات والسياسات الحالية وعمودا بالتقدم ولاحتي بحماية أرضهم وحقوقهم ، ولهذا فإن النضال الفلسطيني سيتضمن في تطوره هذه الاعتبارات . ومن واجب القوى السياسية الأكثر استيعابا لهذه الحقيقة أن تأخذ في اعتبارها التداخل الجاري بين المهمات السياسية والاجتماعية أمام الشعب الفلسطيني بعد اضطلاع السلطة الفلسطينية بدور داخل الأراضي المحتلة .

- هناك طرح أن المفاوضات فقدت مصداقيتها ، وأن المفاوضات لم توصل الشعب الفلسطيني إلى حق تقرير المصير ، بما هو تعليقكم على هذا الطرح وما هو المطلوب فلسطينيا؟

* إن المفاوضات ، من حيث المبدأ ، ضرورية . والذي فقد مصداقيته هو موقف إسرائيل منها ، والأساليب الخاطئة التي يتبعها الطرف الفلسطيني المفاوض في إدارتها . واعتقد أن الأمور باتت واضحة بحيث لا يجوز بعد اليوم أن يتحرك موضوع القدس والمستوطنات ومضادو المياه واللاجئين والنازحين إلى ما يسمى المرحلة النهائية . إن موضوع التفاوض هو القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ولذلك لا يجوز ترك أهم عناصرها إلى المستقبل المجهول خاصة وأن إسرائيل ترسم على الأرض معالم الحل النهائي وتريد مواجهتنا بالأمور الواقع عند بدء المفاوضات النهائية . لكن المفاوضات من الآن على المرحلة النهائية ولنطرح كل ميراثنا لطلب ذلك - بعد تعليق المفاوضات - أمام العرب والعالم ، ولدينا الكثير من السلوك الإسرائيلي المناقض لروح عملية السلام .

-عملية المفاوضات جارية، والمستوطنون يواصلون هجماتهم الاستيطانية ، ماذا تقترحون على الوفد الفلسطيني المفاوض من أجل وقف هذه الهجمة وطرحها بقوة أمام المفاوض الإسرائيلي؟

* أظن الجواب متضمن في الجواب السابق . لا بد من التعليق وإطلاع الأشتاء العرب والعالم على انتهاك إسرائيل للاتفاقيات . واعتقد أن موقفنا صلبا كهنا سيؤثر في عرقلة التسارع على المسارات الأخرى وعلى التطبيع ، ويعيد للقضية الفلسطينية مركزها كمركز الصراع في المنطقة والمنطلق لخلة .

الأزمة الكردية في شمال العراق بين "جوشية" الحزبين الكبيرين ، وهدى تعبيريها عن الطموحات القومية الكردية

صلاح صابر

النساعلية ، تلك الجبهة التي تضم بدورها الأحزاب الكردية العراقية بما فيها الحزبان الكبيران ، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني .

كما فشلت أيضا مساعي الوساطة بينهما قامت بها كل من فرنسا وكانت قد خطت خطوات كبيرة في التوصل إلى اتفاق كامل بين الحزبين إلا أنه لم يتم السير في هذا الاتجاه حتى نهايته . ويقول بعض الأكراد أن فرنسا لم تنجز هذا الاتفاق وترقفت قبل نهاية الطريق بضغط من تركيا التي لا ترغب في وجود كيان ثوري مستقل للأكراد في شمال العراق لأنه يغذي الطموحات القومية للأكراد بشكل عام وبالتالي يهدد أمنها القومي ، إذ أن لديها حوالي ٢٠ مليون كردي لا يستمعون بأي حقوق لهم كأقلية داخل تركيا بما في ذلك الاعتراف بلغتهم سواء في التعليم الابتدائي أو في وسائل الإعلام الرسمية . وجاء الاهتمام الأمريكي المتأخر بالأزمة الكردية في شمال العراق والرعاية الأمريكية لهذه الأحداث لعدة أسباب منها :

١- النشاط الإيراني في شمال العراق والذي بدأ يظهر بقوة من خلال « حزب الله الكردستاني » الذي يعدد مواليا لإيران ويرأسه أدهم البارزاني والذي شارك غير مرة في القتال الدائر بين الأكراد العراقيين في مواجهة الاتحاد الوطني الكردستاني . كما

إذا أن تركيا لا تعترف بالأخير وتؤكد دائما على أهمية الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية باعتبار ذلك ضمانا للسيطرة على نشاطات حزب العمال الكردستاني (التركي) المتأثر لها والذي يستغل حالة القوضى والسيولة السائدة في شمال العراق إلى جانب تعاطف بعض الأكراد العراقيين معه في العمل النشط ضد الدولة التركية من خلال أراضى شمال العراق .

وتأتي هذه الأحداث بعد قتال دام نشب بين ميليشيات الحزبين الكرديين في شمال العراق في صاير من صاير من العام الماضي ، راح ضحيته الآلاف من الجانبين وتعطلت على إثره الحكومة والبرلمان الإقليميين ، الذين كانوا قد تشكلا إثر انتخابات في شمال العراق تقاسم بموجبها كلا الحزبين الأصوات تقريبا وبالتالي تقاسما الحكومة والبرلمان الإقليميين وفي ظل ذلك الاقتتال فشلت كل مساعي الوساطة لإيقاف ، تلك المساعي التي قامت بها أطراف من المؤتمر الوطني العراقي الموحد الذي تشكل في عام ١٩٩٢ واتخذ من « صلاح الدين » تلك المدينة الكردستانية العراقية مقرا له . وتعد الجبهة الكردستانية أحد أهم فئات

أجريت في التاسع من أغسطس الماضي معاهدات المصالحة بين الحزبين الكرديين العراقيين الكبيرين ، الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعماء مسمود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني . وقعت هذه المعاهدات في العاصمة الأيرلندية (دبلن) تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والتي شاركت بوفد رأسه روبرت دويغش مسئول ملف شمال الخليج بالخارجية الأمريكية . وشارك في هذه المعاهدات أيضا وفد من المؤتمر الوطني العراقي الموحد برئاسة د. أحمد الجلهي رئيس « المؤتمر » كما شارك بصفة مراقب في هذه المعاهدات الجانبان التركي والبريطاني الذين تقر مشاركتهم في الأيام الأخيرة السابقة على انعقاد المعاهدات ، بينما لم تدع فرنسا للمشاركة وهي إحدى الدول المشرقة على تطبيق قرار مجلس الأمن (٦٨٨) الذي يجعل من منطقة كردستان العراق منطقة آمنة يحظر على الطيران العراقي التحليق فيها وهي العملية المسماة ب (بروفايد كومفورت) . ترأس وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني سامي عبد الرحمن عضو مكتبه السياسي ، وترأس وفد الاتحاد الوطني الكردستاني نوشيروان مصطفى عضو مكتبه السياسي ، بينما أرجئ لقاء البارزاني والطالباني لما بعد إنجاز الاتفاق على المحاور الرئيسية . وتعد هذه هي المرة الأولى التي يلتقي فيها وفد تركي بوفد من المؤتمر الوطني العراقي الموحد

ظهر ايضا من هذا النشاط خلال اللقاءات شبة المستمرة التي يعقدها مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مع مسئولين إيرانيين وتواجده غير مرة في طهران. وهو ما لاحظته ايضا جلال الطالباني واعتبره ذلك مواءمة لإيران من جانب نداء البارزاني وتند به في وسائل اعلامه.

٢- الفشل الذي ألم بالحسنية الديمقراطية في شمال العراق وفشل الحكومة الإقليمية للأكزاد (في ظل رعاية الغرب لهم) أمام الرأي العام العالمي. وكذلك التلقن التركي من هذا الوضع ونشاط حزب العمال الكردستاني التركي (والذي فشلت في حله حتى بالطرق العسكرية وكانت تركيا قد شنت حملة قوامها أكثر من ٤٥ ألف جندي في مايو الماضي لاستئصال حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، إلا أن الحسنة لم تحقق أية نتائج إيجابية في هذا الاتجاه، وبالتالي سادت نبرة عالية في الأوساط السياسية الإقليمية تتحدث بقوة عن أهمية الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية وعودة السلطة المركزية العراقية لضبط الأمور في هذه المنطقة. وهو الأمر الذي يعد مقلقا للإدارة الأمريكية المعادية للعراق.

٣- استغلال العراق هذه الحالة المتردية للأكزاد وإرساله للدكتور مكرم الطالباني (وهو وزير كردي سابق في الحكومة العراقية) لدعوة الأكزاد لاعادة التفاوض مع السلطة المركزية في بغداد وأحياء مشروع اتفاق ١٩٩١ الذي كاد يتم إنجازه بين الطرفين لولا الضغوط الأمريكية على الجانب الكردي لرفضه. إذ أن الإدارة الأمريكية انذاك رأت في إنجازه عاملا لتقوية النظام العراقي. وهذه الاتصالات العراقية الأخيرة بالأكزاد مثلت قلقلًا للإدارة الأمريكية يفوق قلقلها على آلاف الضحايا الذين سقطوا في (البشمركة) الميليشيات الكردية منذ اشتعال القتال في مايو ١٩٩٤ بين الطرفين وبالتالي بدأت تتحرك في هذا الوقت فقط لإحتواء الاقتتال الكردي الكردي. والجدير بالذكر هنا أن الدكتور مكرم الطالباني (المبعوث العراقي) لم يتمكن من مقابلة مسعود البارزاني لوجوده خارج كردستان العراق رغم أن الأخير أعلن بعد ذلك أنه مع أي إتفاق لصالح الأكزاد والقضية الكردية مع السلطة المركزية في بغداد أيا كانت هذه السلطة. بينما التقى مكرم الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني الذي أبلفه موقف حزبه المتمثل في مايلي :

* الاتحاد الوطني الكردستاني لم يرفض الحوار بل الحكومة العراقية هي التي رفضته كلما شعرت انها في غنى عنه ووجدت نفسها قوية.

* « الاتحاد » لا يرفض الحوار إذا كان قائما على قرار مجلس الأمن الدولي (٦٨٨) عام ١٩٩١ والداعي إلى كنفالة حقوق الإنسان في العراق.

* « الاتحاد » لا يدخل الحوار منفردا وإنما لابد من قرار يصدر عن الجبهة الكردستانية العراقية باعتباره « الاتحاد » عضو فيها، والجبهة الانتقالية بالحوار الأضمن الحوار مع المعارضة العراقية.

* « الاتحاد » يعتقد أن مشاكل العراق المختلفة بما فيها المشكلة الكردية لن تحل إلا بإنهاء الديكتاتورية وإقامة النظام الديمقراطي البرلماني التعددي.

« فحوى الاتفاق »

إلى جانب الغفانة الاقتصادية التي يشهدها الأكزاد في شمال العراق المتأثرين بحصارين:

الحصار الدولي على العراق والحصار العراقي عليهم. فإن هناك اسبابا عديدة للاقتتال الكردي - الكردي يأتي على رأسها الخلافات التاريخية بين الحزبين. فكلاهما يتهم الآخر بأنه « جاشا » أي عميل.

او « ماسرة » والمحوشية « أي الارتزاق باللغة الكردية. ويعتبر الطالباني حزب البارزاني بأنه حزب عشائري تسيطر عليه عائلة البارزاني بينما يرى البارزاني أن حزب الطالباني يفتقر إلى القاعدة الجماهيرية وبالتالي يفجر دائما القتال خشية إجراء انتخابات لا يحظى فيها بما يحفظ به الآن « المناصفة مع حزب البارزاني » أما السبب المباشر ل هذه الصراعات فهو السيطرة على الطرق الرئيسية والاستراتيجية والتي تمر منها الشاحنات التركية والإيرانية إلى المناطق التابعة للسلطة المركزية العراقية والتي توفر للأكزاد مصادر للدخل نتيجة الجمارك التي يحصلونها من هذه الشاحنات. وبالتالي حرصت المعاديات بينهما في (دبلن) على معالجة هذه الأمور، وطبقا لما جاء في البيان الختامي للمحادثات فإن الحزبين تعهدا بالحفاظ على وقف إطلاق النار بصورة دائمة ووقف الحملات الاعلامية لتروا واحترام حقوق الأشخاص المتمسكين إلى الحزب الآخر وإطلاق جميع المحجزين الذين اعتقلوا خلال عمليات القتال الأخيرة وتضمن الاتفاق مايلي :-

* نزع السلاح عن مدينة « أربيل » عاصمة إقليم كردستان العراق (والتي كانت ميليشيات الاتحاد الوطني الكردستاني قد سيطرت عليها وعظمت أعمال الحكومة والبرلمان الكرديين.

* تأليف لجنة محايدة بإشراف المؤتمر

الوطني العراقي الموحد لتنفيذ الاتفاق. * خفض عدد القوات المنتشرة حول « أربيل » ونقلها إلى مناطق أخرى يتم تحديدها لاحقا.

* في غضون ٤٨ ساعة من المصادقة على نزع السلاح عن مدينة « أربيل » يتم تحويل كل الرسوم والعائدات المحصلة من جانب الحزبين لإيداعها في حسابات باسم الحكومة الإقليمية تحت إشراف لجنة محايدة

* اعتماد نظام للمحاسبة لجرد الرسوم والعائدات التي جباها الحزبان من مايو ١٩٩٤.

* إعادة الشرعية إلى حكومة الاقليم عبر العودة إلى اجتماع البرلمان المحلي في غضون ٤٨ ساعة من المصادقة على نزع السلاح من « أربيل ».

* يعمل البرلمان المحلي بسرعة على توسيع القاعدة الإدارية للمحافظات الشمالية العراقية لتضم الأحزاب والأقليات الأخرى. * تقدر أن تعقد جولة أخرى يلتقي فيها زعيما الحزبين الكرديين الطالباني، والبارزاني.

« إمكانية صمود

هذا الاتفاق

جاءت من البداية مشاركة الحزبين الكرديين في هذه المحادثات التي تمخض عنها هذا الاتفاق بنطق « نحن نسمى لأي حل للأزمة بينما الطرف الآخر هو الذي أشعلها وسمى « لاستمرارها » وليس ينطق بالتوصل لحل جذري للأزمة الكردية بشكل عام. وقد عبر عن ذلك كلا الزعيمين الكرديين قبل المحادثات كما عبرا عن عدم تفاؤلهما حول إمكانية التوصل التي نتيجة إيجابية ويمكن ذلك الشعور المتشائم في طبيعة الأزمة الكردية بشكل عام والتي يحكمها دائما العوامل الإقليمية والدولية أكثر مما تحكمها الظروف الداخلية نتيجة تواجد الأكزاد في عدة دول هي تركيا وسوريا والعراق وإيران ولكل دولة منها حساباتها وخياراتها الاستراتيجية التي تنسحب على موقعها النهائي من الأكزاد. وبالتالي فصمود هذا الاتفاق لفترة طويلة غير وارد ولا يعني في ذاته الحل النهائي للأزمة الكردية ومن هنا يجدر البحث عن بديل ثان يضمن للأكزاد حقوقهم كأقلية عراقية ويخرجهم من دائرة استخدامهم كأداة لتحقيق أهداف لدول أخرى كالولايات المتحدة أو غيرها من دول المنطقة كتركيا أو إيران أو سوريا أو العراق.

ظهر أيضا من هذا النشاط خلال اللقاءات شبه المستمرة التي يعقدها مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مع مسئولين إيرانيين وتواجده غير مرة في طهران . وهو ما لاحظته أيضا جلال الطالباني واعتبر ذلك مرآة لإيران من جانب تده البارزاني وتندد به في وسائل اعلامه.

٢- الفصل الذي ألم بالعملية الديمقراطية في شمال العراق وفشل الحكومة الإقليمية للأكرد (في ظل رعاية الغرب لهم) أمام الرأي العام العالمي . وكذلك القلق التركي من هذا الوضع (ونشاط حزب العمال الكردستاني التركي) والذي فشلت في حله حتى بالطرق العسكرية وكانت تركيا قد شنت حملة قوامها أكثر من ٤٥ ألف جندي في مايو الماضي لاستئصال حزب العمال الكردستاني في شمال العراق . إلا أن الحملة لم تحقق أية نتائج إيجابية في هذا الاتجاه . وبالتالي سادت نبرة عالية في الأوساط السياسية الإقليمية تتحدث بقوة عن أهمية الحفاظ على وحدة العراق الإقليمية وعودة السلطة المركزية العراقية لقمع الأمور في هذه المنطقة . وهو الأمر الذي يعد مقلقا للإدارة الأمريكية المعادية للعراق .

٣- استغلال العراق هذه الحالة المتشردة للأكرد وأرساله للدكتور مكرم الطالباني (وهو وزير كردي سابق في الحكومة العراقية) لدعوة الأكرد لاعادة التفاوض مع السلطة المركزية في بغداد وأحياء مشروع اتفاق ١٩٩١ الذي كاد يتم إنجازه بين الطرفين لولا الضغوط الأمريكية على الجانب الكردي لرفضه . إذ أن الإدارة الأمريكية آنذاك رأت في إنجازه عاملا لتقوية النظام العراقي . وهذه الاتصالات العراقية الأخيرة بالأكرد مثلت قلقلًا للإدارة الأمريكية بفوق قوتها على الآن الضحايا الذين سقطوا في (البيشركة) الميليشيات الكردية منذ اشتعال القتال في مايو ١٩٩٤ بين الطرفين وبالتالي بدأت تتحرك في هذا الوقت فقط لإحتواء الاقتتال الكردي الكردي . والجدير بالذكر هنا أن الدكتور مكرم الطالباني (المعروف بالعراقي) لم يتمكن من مقابلة مسعود البارزاني لرجوده خارج كردستان العراق رغم أن الأخير أعلن بعد ذلك أنه مع أي إتفاق لصالح الأكرد والقضية الكردية مع السلطة المركزية في بغداد أيا كانت هذه السلطة . بينما إلتقى مكرم الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني الذي أبلغه موقوف حزبه المنحل في مايلى :

* الاتحاد الوطني الكردستاني لم يرفض الحوار بل الحكومة العراقية هي التي رفضته كلما شعرت أنها في غنى عنه ووجدت نفسها قوية .

* « الاتحاد » لا يرفض الحوار إذا كان قائما على قرار مجلس الأمن الدولي (٦٨٨) عام ١٩٩١ والداعي إلى كفالة حقوق الإنسان في العراق .

* « الاتحاد » لا يدخل الحوار منفردا وإنما لابد من قرار يصدر عن الجبهة الكردستانية العراقية باعتباره « الاتحاد » عضو فيها . والجبهة لا تقبل بالحوار الا ضمن الحوار مع المعارضة العراقية .

* « الاتحاد » يعتقد أن مشاكل العراق المختلفة بما فيها المشكلة الكردية لن تحل إلا بإنهاء الديكتاتورية وإقامة النظام الديمقراطي البرلماني التعددي .

« فعوى الاتفاق »

إلى جانب المعاناة الاقتصادية التي يشهدها الأكرد في شمال العراق المتأثرين بحصارين :

الحصار الدولي على العراق والحصار العراقي عليهم . فإن هناك اسبابا عديدة للاقتتال الكردي - الكردي يأتي على رأسها الخلافات التاريخية بين الحزبين . فكلاهما يشهم الآخر بأنه « جاشا » أي عميل . او « ماسرة » والجوشية « أي الارتزاق باللغة الكردية . ويعتبر الطالباني حزب البارزاني بأنه حزب « عشائري » تسيطر عليه عائلة البارزاني بينما يرى البارزاني أن حزب الطالباني يقتصر إلى القاعدة الجماهيرية وبالتالي يفجر دائما القتال خشية إجراء انتخابات لا يحظى فيها بما يحتفظ به الآن « المناصفة مع حزب البارزاني » أما السبب المباشر لهذه الصراعات فهو السيطرة على الطرق الرئيسية والاستراتيجية والتي تمر منها الشاحنات التركية والإيرانية إلى المناطق التابعة للسلطة المركزية العراقية والتي توفر للأكرد مصادر للدخل نتيجة الجمارك التي يحصلونها من هذه الشاحنات . وبالتالي حرصت المحادثات بينهما في (دبلن) على معالجة هذه الأمور ، وطبقا لما جاء في البيان الختامي للمحادثات فإن الحزبين تعهدا بالحفاظ على وقف إطلاق النار بصورة دائمة ووقف الحملات الاعلامية فوروا احترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى الحزب الآخر وإطلاق جميع المحجوزين الذين اعتقلوا خلال عمليات القتال الأخيرة وتضمن الاتفاق مايلى :-

* نزع السلاح عن مدينة « أربيل » عاصمة إقليم كردستان العراق (والتي كانت ميليشيات الاتحاد الوطني الكردستاني قد سيطرت عليها وعطلت أعمال الحكومة والبرلمان الكرديين .

* تأليف لجنة محايدة بأشراف الموقر

الوطني العراقي الموحد لتنفيذ الاتفاق . * خفض عدد القوات المنتشرة حول « أربيل » ونقلها إلى مناطق أخرى يتم تحديدها لاحقا .

* في غضون ٤٨ ساعة من المصادقة على نزع السلاح عن مدينة « أربيل » يتم تحويل كل الرسوم والعائدات المعصلة من جانب الحزبين لإيداعها في حسابات باسم الحكومة الإقليمية تحت إشراف لجنة محايدة

* اعتماد نظام للمحاسبة لجرد الرسوم والعائدات التي جباها الحزبان من مايو ١٩٩٤

* إعادة الشرعية إلى حكمرة الاقليم عبر العودة إلى إجتماع البرلمان المحلي في غضون ٤٨ ساعة من المصادقة على نزع السلاح من « أربيل »

* يعمل البرلمان المحلي بسرعة على توسيع القاعدة الإدارية للمحافظات الشمالية العراقية لتضم الأحزاب والأقليات الأخرى . * تقدر أن تعقد جولة أخرى يلتقى فيها زعيما الحزبين الكرديين الطالباني ، والبارزاني

« إمكانية صمود

هذا الاتفاق

جاءت من البداية مشاركة الحزبين الكرديين في هذه المحادثات التي تمخض عنها هذا الاتفاق بمنطق نحن نسمى لأى حل للأزمة بينما الطرف الآخر هو الذي أشعلها ويسمى « لاستمرارها » وليس بمنطق التوصل لحل جذري للأزمة الكردية بشكل عام . وقد عبر عن ذلك كلا الزعيمين الكرديين قبل المحادثات كما صبرا عن عدم تفاؤلهما حول إمكانية التوصل الي نتيجة إيجابية وممكن ذلك الشعور المتشائم في طبيعة الأزمة الكردية بشكل عام والتي يحكمها دائما العوامل الإقليمية والدولية أكثر مما تحكمها الظروف الداخلية نتيجة تواجد الأكرد في عدة دول هي تركيا وسوريا والعراق وإيران ولكل دولة منها حساباتها وخياراتها الاستراتيجية التي تتسحب على سوقها النهائي من الأكرد . وبالتالي فصمود هذا الاتفاق لفترة طويلة غير وارد ولا يعنى في ذاته الحل النهائي للأزمة الكردية ومن هنا يجدر البحث عن بديل ثان يضمن للأكرد حقوقهم كأقلية عراقية ويخرجهم من دائرة استخدامهم كأداة لتحقيق أهداف لدول أخرى كالولايات المتحدة أو غيرها من دول المنطقة كتركيا أو إيران أو سوريا أو العراق .

اتفاق الفرصة الأخيرة

في أسمر

مظاهر التلق، التي اعتبرت النظام السوداني، من عقد مؤتمر يضم القوى الرئيسية المدنية والعسكرية التي تسعى لقلب الإحلال محله في دولة متخامة لحدوده، فمن المعروف أن المؤتمر، ضم ممثلين عن الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وتجميع الأحزاب الأفريقية السودانية والحزب الشيوعي والتقايات والشخصيات الوطنية المستقلة، كما اتخذ المؤتمر قراراً بأن يقبل في عضوية التجمع، قوات التحالف السودانية، ومؤتمر البجا، وهو ما اعتبره، والعديد عبد العزيز جباله، قائد قوات التحالف انتصاراً على العقلية القديمة السائدة في التجمع، التي تريد إغلاق أبوابها، مشيراً إلى أن الانضمام لتنظيم وتنظيم «البجا» للتجمع يفتح مجالاً جديداً لوحدة العمل المعارض، ويشكل نقلة نوعية به، من حيث مشاركة قوات التحالف كتنظيم سياسي وعسكري، ومؤتمر «البجا» كقوة إقليمية، مما يعني اعترافاً بالمناطق المهمة ومشاكلها.

المشاكل الملقومة

فتح مؤتمر «أسمر» ملفات المشاكل الملقومة والمزمنة، التي رافقت الحياة السياسية السودانية منذ الاستقلال، وكانت سبباً في الإطاحة بدكتاتوريتين عسكريتين، واندلاع انتفاضتين شعبيتين، واستقاط أنظمة الحكم الديمقراطية الثلاثة، ألا وهي قضية الحرب والسلام في السودان، وقضية العلاقة بين الدين والسياسة وحما في واقع الحال، منحوران لقضية واحدة هي مشكلة الحكم في السودان.

وفي «أسمر» أقر المشاركون في المؤتمر مبدأ حق تقرير المصير، كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب، على اعتبار أن ممارسة هذا الحق توفر حلاً لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة في السودان، وتسهيل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية. ووضع المؤتمر شروطاً لممارسة هذا الحق بينها، أن يتم في مناخ من الديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي، كما وضع تعهداً من سلطة التجمع الوطني الديمقراطي، بالعمل على بناء الثقة، وإعادة صياغة الدولة السودانية، حتى تأتي ممارسة حق تقرير المصير دعماً لحزام الوحدة.

لكن الضجة الراسمة التي أثارت بعد انتهاء «مؤتمر أسمر» حول موافقة قيادات التجمع الوطني على منع حق تقرير المصير للجنوب وبعض المناطق المهمشة، تجاهلت

أزمة التناقض

الانتقاد هو الحدث

ولعل انعقاد مؤتمر المعارضة السودانية في «أسمر» -في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ يونيو الماضي- هو حدث في ذاته، بعد أكثر من عامين من المحاولات المتعثرة، لعقد المؤتمر الخامس للتجمع، حيث رفضت بعض أطراف المعارضة، دعوة زعيم الجناح الرئيسي للحركة الشعبية (جون قيرق) لعقد المؤتمر، في المناطق التي تسيطر عليها حركته، في جنوب السودان، وأبدت العاصمة المصرية القاهرة تحفظاً على عقده فوق أراضيها، وجاءت استضافة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية في أريتريا للمؤتمر لتحل واحدة من أعقد المشاكل التي سببت عدم انعقاده طوال الفترة الماضية.

وبكثرت مكان عقد المؤتمر الخامس للتجمع الوطني التقدمي في العاصمة الأريتيرية أسمر أهمية خاصة، فأريتريا دولة حدودية مجاورة للسودان، وفي الآونة الأخيرة انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، بعد أن اتهمت أريتريا النظام السوداني، بدعم جماعة الجهاد الإسلامي الإرشدي المناوئة للحكومة.

وأتهم السودان أريتريا بدعم معارضي النظام السوداني، وبالتحديد الفصائل التي تقود حراً مسلحة في جنوب السودان. ولم تكن مذكرة الاحتجاج التي تقدم بها السفير السوداني في أثيوبيا لمنظمة الوحدة الأفريقية على ما قال أنه تدخل أريتريا في الشؤون الداخلية للسودان، ومحاولة زعزعة أمنه، وأحترائها المعارضة السودانية السياسية والعسكرية، سوى مظهر وحيد من

لم يكذب بر أقل من شهير على انتهاء مؤتمر المعارضة السودانية، في العاصمة الأريتيرية «أسمر»، وضدوريته الحفاني، ممهوراً بتوقيع أحزابها وقواها السياسية والنقابية والعسكرية الرئيسية، وإعلانه اختيار الزعيم الاتحادي ومحمد عثمان المبرغني، رئيساً للتجمع الوطني الديمقراطي، المعارض حتى طالب المكتب التنفيذي للحزب الاتحادي الديمقراطي، بإعادة ترتيب مقررات مؤتمر «أسمر» وبالتحديد الخاصة منها «بتقرير المصير»، وأنشئ قيادة بارز في القيادة الشرعية -الجناح العسكري للمعارضة- هو اللواء والهادي بشري، عنها، وعاد إلى السودان، بعد أن أعلن انسحابه من التجمع الوطني، احتجاجاً على تنهيه في أسمر مبدأ حق تقرير المصير.

وبرغم أن دوائر المعارضين السودانيين بالقاهرة، قد هونت من الحادث الأخير على وجه الخصوص، وقللت من شأنه، إلا أن الحديث معاً يعكسان حجم التحديات التي تواجه المعارضة السودانية، فالنود التي أجمعت عليها في «أسمر» لا تزال محل خلاف خارجيها، والمصافة بين «بيان أسمر» وبين واقع القوى السياسية الموقعة عليه ما تزال شاسعة، كما أن البيان، ينسب بالتفسيرات المختلفة لبثوده، مما دفع واحدة من القوى الكبرى الموقعة عليه، إلى المطالبة، بتعديل صياغته.

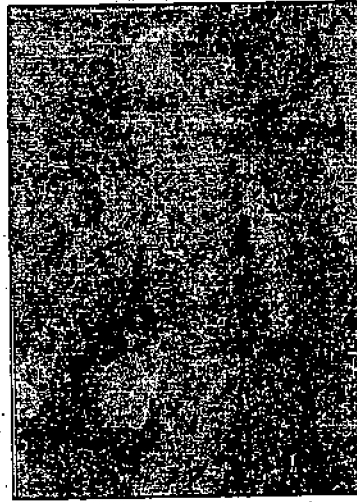
لكن هذه المؤشرات وغيرها، لا تنفي أن «مؤتمر أسمر» الذي اصطلحت المعارضة السودانية على وصفه «بمؤتمر القضايا المصرية»، وهو واحد من أهم الأحداث، على الساحة السياسية السودانية منذ انقلاب الجنرال «عمر البشير» العسكري، قبل ست سنوات.

معترف به للمعارضة السودانية ، كما أن تراجع تأثير جماعات العنف الديني في المنطقة - وبخاصة في مصر والجزائر - وإشغالها للتحالف الجماهيري ، قد أحكم العزلة السياسية علي النظام السوداني ، الذي أخفق خلال ستة أعوام من سياساته المزوجة في حل مشاكل الفقر والحرب الأهلية في السودان .

وكان من بين النتائج غير المباشرة «أسراء» سعى الأحزاب الأخرى في السودان ، لتوحيد فصائل الحركة الشعبية وخلق المشاكل بين فيصل جون قنوتق وفصيلي «رياك مشار» و «لام أكول» ، كما كان من بينها أيضا عضول «التجمع» على محطة إذاعة بدأت بثها من الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية في الجنوب . كما كانت المواجهة العاصفة التي حدثت في جامعة الخرطوم ، بين جماهير الطلاب الفاضية ، وبين الفريق عمر البشير ، حيث هتف الطلاب بسقوط الجبهة الإسلامية وسقوط الحكومة ، واحدة أخرى من النتائج غير المباشرة لأسراء .

وبعد أن أعلن «التجمع» في «أسراء» قبوله بإعلان المساعي ، الذي أصدرته دول «الإيقاد» ، بدأ «التجمع» في التحرك للمشاركة في مفاوضات السلام التي تتم تحت رعاية تلك الدول ، والتي لم بعد هالك ما يحول دون مشاركته فيها بعد أن تضمنت وثيقة «أسراء» نفس البنود الأساسية لمبادرة دول «الإيقاد» لوقف الحرب الأهلية في السودان ، التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية .

وصفت بعض القوى السودانية المشاركة في مؤتمر «أسراء» الاجتماع بأنه «اجتماع الفرصة الأخيرة» ، بما يعني أن المعارضة السودانية ، لم بعد أمامها مجال لرفاهية الإخفاق .. وإذا كانت الحكومة السودانية قد سارعت بمواجهة «مقررات أسراء» بتعديل وزارى جديد ، يسمى لتحسين صورتها في الداخل والخارج والمخرج من عزلتها ، فإن «التجمع الوطنى الديمقراطى» عليه أن يدرك حقيقة أن ما تم من قرارات وتوصيات في أسراء هو - كما قال الزعيم الجنوبي «قونق» - «خطوة كبيرة للأمام لكنها لن تحقق شيئا إذا تم التوقف عندها» ، فالتجمع مطالب بمد جسور الثقة والتواصل مع السوداني في الداخل وفي الخارج وفتح أبوابه لكل القوى القابلة لبرنامج ، ويتوسع رقعة المعارضين لحكومة الإنقاذ ، وببذل جهد لكسب مزيد من الدعم والتأييد الدولى لمخططاته ، بما يتفق القوى المحلية والدولية والإقليمية ، بأهليته ، لأن يكون بديلا للنظام السودانى .



أخروفي بدلى مصر

يرجع ، الاعتقاد الذي ذهب إليه المراقبون السياسيون من أن النتائج غير المباشرة لمؤتمر «أسراء» أهم مراحل من نتائجه المباشرة .

اتفاق الفرصة الأخيرة

من أول هذه النتائج ، إن التجمع الوطنى الديمقراطى الذى أرسى في «أسراء» القواعد العامة لقيام دولة السودان المستقبلية الديمقراطية المدنية التي توزع فيها الثروات والسلطات بالعدل والتراضي ، قد أصبح بعد «أسراء» مستقرا به إقليميا ودوليا ، كبديل موضوعي لنظام الحكم العقائدى الدينى العسكرى في السودان . بل إن عدد من القوى السياسية السودانية التي كانت تحرص عن إبراز اختلافها عن التجمع - كحزب البعث مثلا - أخذت تطالب بالانضمام إليه ، كما تسعى بعض التنظيمات السودانية الصغيرة التي تضم عددا من المنشقين عن الأحزاب القائمة لتوحيد تنظيماتها - كحركة القوى السودانية الجديدة - تمهيدا للسعى للانضمام إلى «التجمع» الذى نجح في «أسراء» - غير اتفاقات سرية لم ينصح عنها - أن يحظى بموافقة القوى السياسية والثقافية ، على أن يكون الكفاح المسلح ، وسيلة مشروعة لتغيير الحكم في السودان ... وما ساعد على بروز «التجمع» كبديل مقبول للنظام السودانى ، ما نسب للأخير من تورط في حادث الاغتيال القاتل ، الذى تعرض له الرئيس «حسنى مبارك» في أديس أبابا ، وما دفع الحكومة المصرية للتعامل مع «التجمع» للمرة الأولى منذ تشكيله قبل سنتين كهيئة تنظيمية

عدداً من الحقائق الهامة .

أولها ، إن سياسات حكومة الإنقاذ في السودان التي تقود حرب جهاد إسلامي ، لوقف الحرب الأهلية في الجنوب بالقوة المسلحة وبالإبادة العرقية ، قد فتحت الأبواب على مصراعها لهيمنة القيادات الانفصالية على الفصائل الجنترية المسلحة . كما أن السياسة المزوجة للحكومة السودانية قد أخرجت القيادات القومية ذات التوجه الوجدوى في الجنوب كجون قنوتق ، بعد أن عقدت اتفاقا في فرانكفورت مع العناصر التي تنازله في الحركة الشعبية في مسعاها لتوسيع الانشقاقات داخلها وافقت بموجبه في عام ١٩٩٢ على منح حق تقرير المصير للجنوب .

كما أن المعارضين لحق تقرير المصير ، يتجاهلون أيضا ، المناخ الدولى الذى انعقد في ظل مؤتمر «أسراء» الذى تصاعد فيه النزوع القومى في كل مكان للحق في تقرير المصير . كما أن الشروط التي وضعها التجمع لإقرار هذا الحق بعد إسقاط النظام القائم وفي ظل حكم ديمقراطى ، تبعث على الأمل ، في الاختيارات الوحيدة ، خاصة على ضوء التجربة الأثيوبية ، التي تزخر كالسودان ، بالتنوع الدينى والعرقى والقومى والسياسى لكن إقرار الدستور الأثيوبى الجديد لحق تقرير المصير دفع الأثيوبيين للمتمسك بالوحدة وليس بالانفصال .

الحزبان الكبيران

ولعلها المرة الأولى في تاريخ السودان المعاصر ، أن يوقع الحزبان الكبيران ، القاتمان على أصول دينية ، على اتفاق سياسى ينص على أنه لا يجوز لأي حزب سياسى أن يؤسس على أساس ديني ، . ومعنى ذلك أن اتفاق «أسراء» يلزم حزبي الاتحادى الديمقراطى والأمة ، بالتخلي عن برامجهما الدينية الداعية وللجمهورية الإسلامية « و«لنهج الصحوة الإسلامية» وليس سهلا توقع التزام الحزبين الكبيرين بذلك ، وخاصة أن ترقيعهما قبل عامين على اتفاق «نيروبي» الذى دعا إلى فصل الدين عن السياسة وكفالة المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسا على حق المواطنة ، واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ، وببطل أى قانون يصدر مخالفا لمبادئ حقوق الإنسان الدولية ، ويعتبرها غير دستورية ، لم يستمر في الواقع العملى ، عن تبدل في توجهات الحزبين الكبيرين الدينيين ، ولم يمنع حزب الأمة مثلا من الحديث - بعد نهروبي - عن برامج «نهج الصحوة» بما



انتفاضة عمالية.. أمريكية

أما الآن فإن العنف وازدحام الدماء
يجريان داخل الحركة نفسها في
نواحي وحشية على السلطات.
"لعل تستطیع أن تكسب ولاء
جيل جدي دمن العمال؟ هل تلك
الطاقة أو الرغبة لكي تنظم الفقراء الجدد
دین فیهم اللاتینون والسوداء"
هذا ما وصف به "تقرير قومي" أصدرته
صحيفة "واشنطن بوست" الحركة النقابية
الأمريكية.

لكن هذا التقرير صدر في عام ١٩٧٢ ..
أى قبل ٢٣ عاما .. غير أن تلك العبارات
التي احتواها هذا التقرير - الذي حصل
الكاتبان اللذان وضعاه على جائزة بوليتزر
لأحسن التقارير الصحفية في ذلك العام -
لا تزال تصدق حتى اليوم .. ربما فيما عدا قول
التقرير أن عدد أعضاء الحركة النقابية
الأمريكية كان ٢٠ مليون عامل وأنهم مع
ذلك لا يمثلون سوى ربع تعداد القوى العاملة
الأمريكية ..

فالحقيقة أن نسبة النقابيين بين عمال
أمريكا ظلت منذ ذلك الوقت تتدهور بدلا
من أن تزيد بزيادة تعداد القوى العاملة في
المجتمع الأمريكي .. فلم تعد تتجاوز ١١ في
المائة . أى أن المعدل الحقيقي لانضمام العمال
الأمريكيين إلى نقابات تحمي مصالحهم في
مراجعة قطاع الأعمال والمؤسسات العملاقة

بيل كلينتون



سمير كرم

رسالة واشنطنون

- أصبحت "التخمة المالية" بفعل
إيرادات - تراحت - شهريا بين ٧٥
مليون و ١٠٠ مليون دولار ، واكتسبت
خزائنها بأموال تعد بليارات الدولارات
.. أنها الآن ثرية وقوية ولكنها أيضا
طاعنة في السن ..
"معظم رؤسائها الآن رجال في
السمين والثمانين من العمر وقد فقدوا
الاتصال تماما بقواعدهم...."
"انتصاراتها التاريخية حققتها في
معارك دامية مع المؤسسات العملاقة



ريجان

إلى أيدي عصابات "الماфия" وعصابات الجريمة المنظمة الأخرى في فترة من أحلك فترات تروى أحوال الطبقة العاملة الأمريكية. وقبضت عملية هيمنة الشركات والمؤسسات على الاتحاد العام للعمال الأمريكيين - منذ البدايات الأولى لتأسيسه - بطابع يشبه كثيراً نظم الدول الخاضعة لحكم ديكتاتور يرض على السلطة لسنوات طويلة يمارس القيادة خلالها بلا مشاركة ديمقراطية من أي نوع . هكذا كان أول رئيس للاتحاد العام للعمال الأمريكيين صمويل جومبرز .. الذي تولى رئاسة الاتحاد من عام ١٨٨٦ حتى عام ١٩٢٤ . أي لمدة ٣٨ عاماً . وهكذا كان الحال بالنسبة لآخر رئيس للاتحاد . فقد تولى رئاسته جورج مينى من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٩ . وتولى بعده مباشرة لين كير كلاتن الذي ظل رئيساً حتى الشهر الماضى .

وهنا نصل إلى موضوعنا .. إلى نقطة التحول الخطيرة والهامة التى دخلت فيها الحركة النقابية الأمريكية فى ظل تهديد ظروف الطبقة العاملة واشتداد هيمنة قطاع الأعمال على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم .. وفى ظل حالة الضعف المزمن التى أصابت الحركة النقابية واتحادها العام ، وانفصال قيادات هذا الاتحاد أكثر من أى وقت مضى عن القواعد العمالية وجماعيتها .

فقبل شهرين اثنين اجتمعت قيادات الاتحادات النقابية لعمال الشحن وعمال المناجم وعمال صناعة السيارات وكذلك نقابات عمال الحكومة ووجهوا انذاراً إلى رئيس الاتحاد العام للعمال بضرورة التقاعد وترك الرئاسة .. والا أجبر على ذلك .

وقد بدأ بهذا الإنذار صراع مرير يهدد طرف فيه إلى الاحتفاظ بالأوضاع القديمة التى

*** انقلاب فى الاتحاد العام للعمال الأمريكيين يزيح القيادة التى أخضعته لقرن كامل لمصالح قطاع الأعمال .**

*** القيادات النقابية الجديدة تعد بقطع علاقة الاتحاد بالمخابرات الأمريكية والتحول عن تأييد السياسة الخارجية الرجعية .**

*** ائتلاف جديد للاتحادات النقابية يصدر بياناً بتحدث لأول مرة بلغة اليسار الاشتراكى .. من أجل " تحريك الحركة العمالية كلها باتجاه أكثر تقدمية " .**

*** المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومات الخاضعة لها .. لا يمكن أن تكون موضعاً ثقة ولا يتوقع منها أن تسعى إلى رفاهية العمال والمجتمعات .**

والحكومة المتحالفة مع هذه المؤسسات بحدود واحد من كل عشرة عمال .

ولا يقتصر السبب فى هذا التردى على حقيقة تراجع نفوذ النقابات العمالية واتحاداتها الإقليمية واتحادها العام على مر السنين ، كما لا يقتصر على شعور الطبقة العاملة الأمريكية بأن هذه النقابات عاجزة عن الدفاع عن أعضائها وحماية مصالحهم فى أحلك الأوقات .. بل يمتد إلى حقيقة أن قطاع الأعمال حول قيادة الحركة النقابية الأمريكية إلى العنوة فى يده ، تخدم مصالحه وتنفذ سياساته مهما غالت فى إلحاق الأضرار المادية والاجتماعية بالعمال .

فى أوائل الثمانينات عندما أضرب كافة العاملين فى المراقبة الجوية فى المطارات الأمريكية ، وكانوا جميعاً من النقابيين ، لم يتردد الرئيس الأمريكى آنذاك رونالد ريغان ، وكان لا يزال فى بداية رئاسته فى فصلهم جميعاً من وظائفهم بجرة قلم بعد أن وجه اليهم انذاراً بالعودة إلى أعمالهم بشروط الشركات التى يعملون فيها خلال ٢٤ ساعة فقط . وعندما رفضوا الإنذار أقدم على تعيين بدائل لهم معرضاً حركة الطيران وسلامة الركاب والطائرات لأخطار ماحقة .

وقد ظل هؤلاء النقابيون مفصولين من أعمالهم إلى أن أعادهم إليها - دون أى تدخل من الاتحاد العام للعمال الأمريكيين - الرئيس الحالى بيل كلينتون .. أى أنهم ظلوا مفصولين بلا عمل ، أو يؤدون أعمالاً بأجور مهينة وتختلف فى طبيعتها ومستواها عن تخصصهم لمدة ١٢ عاماً متصلة (....) .

وتؤكد حقيقة بداية الحركة الاتحادية لنقابات العمال الأمريكيين أنها ولدت فى حضن الرأسمالية الأمريكية .. وظلت أسيرة إرادة الشركات والمؤسسات معظم حياتها . وحتى عندما حاولت التحرر منها تم تسليمها

الأخرى - بما فيها الشعوب الصديقة للولايات المتحدة - وضد مصالح الطبقة العاملة الأمريكية ذاتها.

لقد أعلن لين كير كلاتد تنحيه عن عرش الاتحاد العام فعلا يوم ٢ أغسطس الماضي في اجتماع رسي للمجلس التنفيذي للاتحاد في شيكاغو .. فيما اعتبر في الأوساط العمالية "نهاية الدو العفن للاتحاد العمالي في السياسة الخارجية الأمريكية".

ولم يكن مشيرا للدهشة بأي حال "ان يسود ارتباك واضع أوساط المنظمات اليهودية الأمريكية اليمينية ، التي تنتمي فكريا وسياسيا لحظ اليمين الإسرائيلي كما يمثله بشكل خاص تكتل "الليكره" . ولم يكن ذلك بسبب حقيقة أن كير كلاتد كان أول يهودي يتولى رئاسة الاتحاد العام للعمال فحسب .. انما لأنه طوال سنوات "حكمة" وجه الاتحاد نحو تأييد أشد سياسات إسرائيل رجعية .

تنازل كير كلاتد عن "العرش" وسط شعور عام بالارتياح . لم يصدر بيان من البيت الأبيض يحكى عن مسأته أو حتى يتبنى له الصحة فيما بقي من سنوات حياته . لم يقل عضو واحد من رؤساء أمريكا السابقين كلمة إيجابية بحقه . لم يبق عضو واحد في الكونجرس الأمريكي من أصدقاء كير كلاتد عندما كان صاحب الكلمة الوحيدة في اتحاد العمال ليلقى كلمة توديع كما يحدث عادة .. تجاهله الجميع مع أنه - على حد تعبير افتتاحية صحيفة "عالم العمال" الشيوعية الأمريكية - كان دائما في خدمتهم كلما احتاجوا إليه ، وخاصة في مجال السياسة الخارجية .

على الرغم من العلاقة الوثيقة بين العمال والحزب الديمقراطي الأمريكي - على الأقل بحكم الفلسفة الاجتماعية للحزب التي تدعو في توجيهها الليبرالي إلى دور أكبر للحكومة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية - فان كير كلاتد أراد طوال سنواته كرئيس للاتحاد أن ينفذ على اليمين الجمهوري حتى في أكثر أوقات الأزمات بين الحزب والطبقة العاملة ، حينما كان الحزب يلقف وواء قوانين منع الاضراب وتقييد حرية العمال في تكوين النقابات وخفض مساعدات البطالة . وحينما كان الحزب يقف بضراوة ضد رفع الحد الأدنى لأجور العمال .

في ظل رئاسة كير كلاتد للاتحاد جرى توسيع "إدارة الشئون الدولية" فيه وزيادة

- التي تستغل بمثابة الحزب الجمهوري - والتي تنصرف الآن وكان فرصتها في الهيمنة على فكر أمريكا وسياساتها الداخلية والخارجية لاتواجه أية مصاعب أو مقاومات من جانب الشعب الأمريكي .

وتأتي الحركة الجديدة لتخليص الاتحاد العام للعمال الأمريكيين من هيمنة اليمين لتؤكد عكس ما يظن اليمين الجمهوري .. وعكس ما يظن ويريد قطاع الأعمال .. أي الرأسمالية الأمريكية الوحشية كما يسميها المفكر الاقتصادي الليبرالي جسون كنيث هولبريث .

إن أهم ما تتعهد به التيارات الجديدة للحركة النقابية الأمريكية هو وضع الحركة على الطريق الصحيح في مجال السياسة الخارجية بعد سنوات طويلة من سيطرة الأنكار الرجعية - بل الامبريالية عليها - إلى حد تأييد الصهيونية والوقوف ضد حقوق وقضايا الشعوب العربية . وتأييد التدخل العسكري الأمريكي ، والتدخل الأمريكي بأشكاله الأخرى ، ضد شعوب آسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأفريقيا .

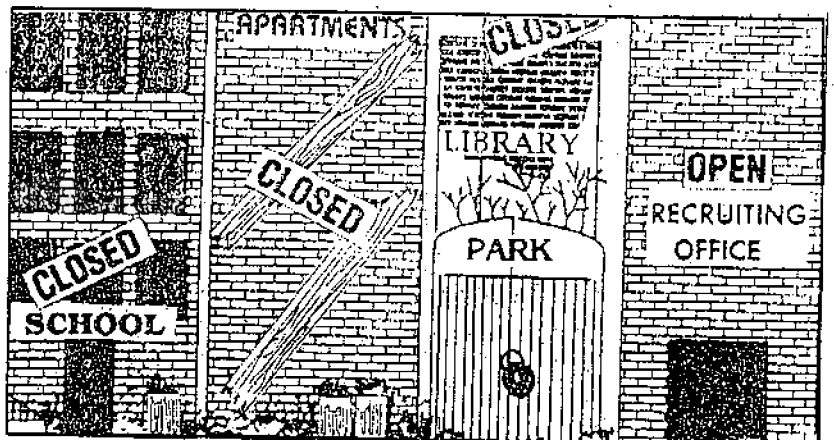
كذلك فان من أهم ما تعمد القيادة العمالية الجديدة به قطع الصلة القديمة التي أقامتها القيادات السابقة مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (السى . آى . إيه) بحيث أصبحت الحركة النقابية لسنوات طويلة مصدرا لتجنيد العناصر للعمل في مجال الجاسوسية في الخارج ضد مصالح الشعوب

تضمن الهيمنة الكاملة على الحركة النقابية والطبقة العاملة وتجريدها من كل أسلحتها النضالية والسياسية - على النحو الذي ساد منذ القرن الماضي - ويهدف الطرف الآخر نفيها إلى تجديد دماء الحركة والشورى على الأوضاع السائدة وعلى القيادات التي تحالفت مع قطاع الأعمال على حساب العمال .

بطبيعة الحال لنا بصد استعراض تاريخ الحركة النقابية الأمريكية - على أهميته الكبيرة لفهم طبيعة النظام الأمريكي وحدود وقبود الديمقراطية الأمريكية ودور الطبقة العاملة في السياسة العامة - لكن الجانب الذي يستحق التركيز في هذه الرسالة هو انعكاسات هيمنة قطاع الأعمال على الاتحاد العام للعمال الأمريكيين بالنسبة لمواقف هذا الاتحاد طوال عهده - الذي يوشك الآن على الانتهاء - تجاه قضايا الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان .. ازاء اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايانا العربية وقضايا العالم الثالث ، والقضايا العالمية الأخرى التي تجتمع تحت مظلتها مصائر البشرية جمعاء .. مثل قضايا التسليح النووي وقضايا الحروب العرقية السائدة الآن وتطلعات "النظام العالمي الجديد" ومشاريعه . إننا نرى بوقت أصبح فيه من المؤكد أن تراجع القيادة القديمة للاتحاد العام للعمال الأمريكيين - كما تمثل في كير كلاتد الذي يبلغ الآن من العمر ٧٨ عاما - ، وأن تتولى القيادة عناصر أكثر تقدمية وأكثر نقاء مع أهداف الطبقة العاملة الأمريكية .. والأهم أكثر تجديدا لتيارات اليمين الرجعي الأمريكي

المستشفيات مغلقة .. المدارس مغلقة .. الشقق مغلقة .. المكتبات العامة مغلقة

.. مكاتب التجنيد فقط مفتوحة .. نتائج إلغاء الرأج الاضاعية على يد الأغلبية الجمهورية



ميزانيتها . وكانت هذه الإدارة قد نشأت أصلاً كاستجابة لرغبة السلطة إبان الحرب الباردة لتؤدي دورها في المارك التي تشنها أمريكا للهيمنة على العالم الثالث ومحاربة اليسار في كل مكان من كوبا إلى فيتنام إلى نيكاراغوا . . . ومن أندونيسيا إلى جنوب أفريقيا وشيلي . وقد تحولت إدارة الشؤون الدولية في الاتحاد الذي يحمل اسم عمال أمريكا وينطق باسمهم زورا إلى واجهة نشاطات الحكومة الأمريكية ضد الحكومات ذات التوجهات الاستقلالية ، وضد حركات التحرر ، وضد الأحزاب الاشتراكية والقومية والثورية . ولهذا فشكت هذه الإدارة من الحصول على نصيب من ميزانية وكالة المخابرات المركزية ، مما تخصصه للأجهزة الداعمة لنشاطها وأهدافها .

وبدورها استخدمت إدارة الشؤون الدولية - تحت توجيهات كير كلاتن - هذه الأموال في تنفيذ العمليات السرية لاختراق الحركات النقيابية في البلدان الأخرى وتخريبها إذا لزم الأمر . حينما كانت تعارض سياسات أمريكا الخارجية . كما استخدمت في إقامة اتحادات ونقابات زائفة عميلة للأمريكيين وأنصارهم في إطار ما يسمى "اتحاد النقابات الحرة" . وكان أهم - أو بالأحرى أخطر - مشروعات "إدارة الشؤون الدولية" في اتحاد العمال الأمريكيين . وكما أعلن في مؤتمره العام عام ١٩٩٣ وضع خطة "المعهد الأمريكي للعمل الحر" الرامية إلى إقامة علاقات أفضل بين الإدارة والعمال من أجل المساعدة في التحول من علاقات نرجع الصراع الطبقي إلى علاقات القوة المتبادلة والاحترام المتبادل (...)

ولم تكن الترجمة الحقيقية لهذا المشروع سوى "إلغاء الصراع" لصالح هيمنة الإدارة . . . والمقصود هنا قطاع الأعمال . أي مصالح الرأسماليين ، وهي الفلسفة العامة السائدة في الحياة السياسية الأمريكية . . . والتي تذهب إلى أن المجتمع الأمريكي ليس مجتمعا طبقياً وبالتالي ليس فيه صراع بين الطبقات .

وقد لعب هذا البرنامج - أو هذه الخطة - أنجح أدواره في السنوات الأخيرة حيث أشرف "المعهد الأمريكي للعمل الحر" على الإطاحة الكاملة لما كان قد تبنت من الملكية الاشتراكية (الملكية العامة) في بولندا . . . بعد أن كان الاتحاد العام للعمال تحت قيادة كير كلاتن قد نجح في أن يجعل لبش فالتسيا (رئيس بولندا الحالي) يتحول إلى شخصية عمالية أسطورية ثم يجنده ويعد

بالمال والتأييد السياسي والدعائي للعمل ضد الطبقة العاملة البولندية .

أما الآن فإن عيون العمال الأمريكيين - النقابيين وغير النقابيين - تتطلع إلى القيادات الجديدة التي أزاحت حكم كير كلاتن لتراها تزج أيضا بأصدقائه وسياساته وتوجهاته من الاتحاد العام .

لقد انتهت مرحلة إزاحة القيادة الفنية . . . وبدأت مرحلة الصراع على تولي رئاسة الاتحاد .

وفي أكتوبر المقبل ستتاح أول فرصة من نوعها للحركة النقابية الأمريكية لانتخاب زعامة جديدة تقدمية لتحقيق هذا الهدف .

وفي تطور هز من الأسماك حتى أولئك الذي كانوا قد أصبحوا ينظرون إلى الحركة النقابية الأمريكية على أنها "ماتت ولايتي" إلا أن تدفن ، أعلن (١١) من أكتوبر الاتحادات النقابية الأمريكية انضمامهم معا في ائتلاف واحد لحوض انتخابات قيادة الاتحاد العام بقاتمه واحدة هدفها المعلن هو "تحرير الحركة العمالية كلها بالجماء" . أكثر تقدمية ، بالجماء تضال . ومنذ إعلان هذا الائتلاف في ٢٧ يوليو الماضي ، وقبل يوم ١٨ من الشهر التالي كان قد اتسع ليضم ٣٠ اتحادا نقابيا تشكل فيما بينها أقوى الاتحادات النقابية الأمريكية على الإطلاق . من حيث التعداد والتنظيم والتوجه .

وقد لعب هذا الائتلاف الدور الأكبر في إرغام الرئيس القديم للاتحاد العام كير كلاتن على التنحي . . . بعد أن كان قد أظهر اعتزامه على مقاومة التيار الجديد .

ويقول بيان إعلان الاتحاد الاندماجي بين أكبر ثلاثة اتحادات نقابية أمريكية . . . وهو تطور آخر بالغ الأهمية في الأيام الأخيرة - إن تطلعتنا الأكيد هو نحو عالم من الكرامة والأمن والرخاء للكثرة لا للأقلية وحدها . يتطلب منا أشياء . لنقل في أحسنها عن ضرورة أن نخلق اتحادا جديدا لعهد جديد .

كما يقول البيان " على التقيض مما يذهب إليه أولئك الذين يعتقدون أن النقابات قد فقدت فائدتها فإنا نشارك بحمق في الإيمان بأن اقتصادا اكتسب طابع العالمية ويقع تحت هيمنة قدرة رأس المال الحركية فإن للحركة العمالية المنظمة دورا أكثر الزاما من أي وقت مضى .

ويضيف البيان " إذا تركت لأساليبها الخاصة فإن المؤسسات المتعددة الجنسية والحكومات الخاضعة لها لا يمكن أن تكون موضعنا للثقة ولا يمكن أن يتوقع منها أن تسمى إلى زمامة عمالها أو رفاهية المجتمعات التي تعمل فيها بدون القوة المقاتلة التي يستطيع

العمال المنظمون وحدهم دون غيرهم تحقيقه . إن الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية اللتين تشكلان أساس الحياة الطيبة التي ينبغي أن نتمتع بها تصبح في خطر جسيم .

هذه لغة جديدة تماما لم تجرؤ الحركة النقابية الأمريكية على النطق بها أو بثقلها قبل أكثر من ١٠٠ عام .

لغة وثيقة الصلة وقريبة في معانيها ومغزاها كثيرا من لغة اليسار الاشتراكي الأمريكي . . . والعالمي .

والملاحظ أن الإعلام الأمريكي قد واصل اهتمامه بأحداث " اندماج " من نوع آخر مثل اندماج شركتي " ديزني " وتليفزيون إيس . بي . سي (لأنه خلق شركة تساوي بحساب رأس المال أكثر من ١٩ مليار دولار) وواصل بالتالي تجاهل الاندماج الجديد لكبير الاتحادات النقابية للعمال الأمريكيين ، على الرغم من الانقلاب السياسي الذي حققه هذا الاندماج (يعزل رئيس الاتحاد العام للعمال لأول مرة في التاريخ الأمريكي) .

لكننا نتوقع أن لا يطول هذا التجاهل الإعلامي .

فالأمر المؤكد أن قطاع الأعمال الأمريكي - مهما كانت درجة استهانته بالحركة العمالية والنقابية - لن يقف مكتوف الأيدي وهو يرى العمال ينسرفون هيمنته على حركتهم .

إن ما يحدث الآن لا يقل عن كونه انتفاضة عمالية كاملة ومنظمة . . . وعلى رد فعل قطاع الأعمال " تتوقف طريقة هذه الانتفاضة في حماية نفسها وحماية قدرتها على قيادة الحركة العمالية في اتجاه جديد بصون تكاملها واستقلاليتها لتؤدي دورها الحقيقي بعيدا عن دور خادم الطبقة الحاكمة .

وكما كانت القيادات القديمة للاتحاد العمال الأمريكيين تستحق كل الإدانة من جانب القوى الشعبية والتقدمية في أمريكا والعالم حين وضعت نفسها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية في أبشع مراحل الحرب الباردة والتدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية والثقافية . . . فإن القيادات الجديدة للاتحاد تتطلع إلى تأييد عالمي واسع لحركتها يكون بداية نوع جديد من العلاقات المتكافئة والعادلة .

وعلى أي الأحوال فإن الساحة الأمريكية توج بحركة تقدمية على درجة غير مسبوقة منذ سنوات من الحيرة وأرادة التحدي . . . حتى وإن لم يستطع أن يسمعها من يعطرن أذانهم - مثلا - لشبكة سي . إن . إن وحدها ولايتسون إلا بما تهتم به (. . .) .

شبحا هير وشيما والجزائر يخيمان على العاصمة الفرنسية

رسالة باريس

مجدى عبد الحافظ

الرئيس شيراك



تظل التجارب النووية الفرنسية ، والاعتداء من الإرهابيين داخل باريس هما أهم أحداث هذا الشهر ، إذ شغلا مساحات كبيرة في كل وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمريئية . فالأول فتح على فرنسا جبهات خارجية عديدة في العالم ، ومواجهات دبلوماسية واقتصادية أدت لانعزال فرنسا دوليا ، وانخفاض شعبية الرئيس جاك شيراك بفعل الانتقادات العديدة الداخلية والخارجية . أما الحدث الثاني فقد ذكر بسلسلة الاعتداءات الإرهابية التي عرفتها فرنسا عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وأسفرت عن عشرات الضحايا . هذه الذكري أدت إلى حالة من الهلع بين الفرنسيين على الرغم من الاحتمالات الأمنية التي وصلت إلى أقصى حد لها . وهكذا يجد المواطن الفرنسي نفسه بين هاجسين أولهما الشبح النووي ونموذجه في هيروشيما ، والشبح الجزائري الذي يجلب الحوف الدائم لنلا ينتقل مسرح العمليات الإرهابية للجماعات المسلحة في الجزائر إلى داخل الأراضي الفرنسية .

شبح هيروشيما

لا يختلف اثنان على حظ شيراك العابر الذي واكب إعلانه لاستئناف تجارب فرنسا

النوية في المحيط الهادئ ، إذ رغم وجهات نظر المعارضين لهذه التجارب فإنها تتوافق مع الذكرى الخمسين لإلقاء أول قنبلتين نوويتين في تاريخ البشرية على هيروشيما ونجازاكي . إذ مازالت ذاكرة العالم تحمل في طياتها فظاعة وشاعة الانفجارين اللذين حسمت بهما الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ، وحصلت بهما على استسلام كامل لليابان دون قيد أو شرط . مازال وعى الإنسانية يحتفظ رغما عنه بألاف المشاهد لحوالي مائة وأربعين ألف قتيل من ضحايا القصف ، وأكثر منهم من كانوا أقل حظا فعاشوا يعانون آثار الإشعاعات المدمرة للنفس والجسد على السواء . ومازال أبنائهم وأحفادهم يدفعون الثمن حتى اليوم في صورة تشوهات خلقية في أبناء الجيل الحالي . مازالت هذه الكارثة البيئية والإنسانية المروعة تنتقل بأشباحها الكئيبة على كل محبى السلام والطبيعة في العالم ، في الوقت الذي ترتفع فيه بعض الأصوات لتبهر هذه القنلة النكراء . بل وتنتهى على ترومان الرئيس المشغول عن هذا القرار الجلف ، وعلى قائد الطائرة الذي نفذ القصف دون معرفة حقيقية لطبيعة وهول ماسيئهم عليه . وهي أصوات تجدها في كل زمان ومكان تملؤها البهجة عندما تدق طبول الحرب ، وتنتشى عندما يحل الخراب إذ فيه ثراؤها ومصالحها وقوة تأثيرها .

ويرتفع تعيق هذه القوى اليوم لمساندة قرار الرئيس شيراك باستئناف تجارب فرنسا النووية بجزيرة ميرووا بالمحيط الهادئ ، والتي كانت قد توقفت بناء على قرار الرئيس السابق فرانسوا ميتران في ١٩٩١ .

ولما كبة دعية شيراك - وهو لم يردّها - لهذه المناسبة المأساوية تأثير كبير على الرأي العام الفرنسي والدولي ، بحيث يجعل المبادرات الموضوعية والتي يطرحها الديبجوليون تبدو واهية أمام شبح الحرب - إذ يرى الديبجوليون أن على فرنسا دوراً هاماً في الحفاظ على الأمن الأوربي ، وإن لم تستطع فرنسا تطوير سلاحها النووي الرادع فهي لن تستطيع القيام بهذه المهمة ، بل وستظل أوروبا في حالة خضوع للولايات المتحدة ، بل ومرهونة بإرادتها السياسية ، والتي دخلت فعليا في منافسة شديدة على مناطق النفوذ الفرنسية القديمة . وليس من قبيل الصدف أن تسرب الإدارة الأمريكية تقريرا لدراسة أمريكية عن سوق السلاح في العالم الثالث لتوضح أن نسبة مبيعات فرنسا في هذا السوق قفزت فجأة إلى ٤٦٪ ، بينما تراجع

نسبة مبيعات الولايات المتحدة في هذا السوق إلى ٢٦٪ فقط. وندفع الديجوليسون بأن الرفض الدولي لتجارب فرنسا النووية، خاصة في منطقة دول جنوب المحيط الهادى يعود إلى البرويانجندا الأمريكية التي تحاول بشتى الطرق قطع الطريق على المشروع الفرنسى الديجولسى فى استقلاليتها أوروبا واعتمادها الدفاعى على النفس.

ولعل انتشار موجة الرفض والإدانة العالمية لهذه التجارب تعزى فى جزء كبير منها للثقافات والجمعيات الشعبية، وجمعيات المحافظة على البيئة وعلى رأسها «جمعية السلام الأخضر» وانضمام دول أوربية حليفة لفرنسا إلى صفوف المعارضين الذين أدانوا استئناف التجارب الفرنسية مثل النمسا، ولوكسمبورج، وهولندا، وأيرلندا، والنرويج، وفنلندا، والسويد، والدانمارك وغيرهم يوضح إلى أي مدى باتت الدول الغربية رغم تحالفها مع فرنسا، لاستطيع إغفال الصوت الشعبى الراضى للحروب والمحبة للسلام. هذا وقد أدانت دول أخرى كثيرة فى العالم التجارب الفرنسية خاصة فى أمريكا الوسطى واللاتينية وجنوب وشرق آسيا (المكسيك، كولمبيا، الاكوادور، بيرو، شيلي، البرازيل، وكوريا الشمالية والجنوبية، واليابان، تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، فييتنام، الفلبين، وبنما، إضافة لفيتنام الجديدة، واستراليا، ونيوزيلندا) والدول الثلاث الأخيرة هى الواقعة أمام جزيرة ميروروا حيث تعتزم فرنسا إجراء تجاربها النووية، لذا فقد كانت الأكثر حساسا ورفضاً بشدة فى استراليا إلى جانب إدانة الحكومة هناك لهذه التجارب، فمسوف تتخذ إجراءات حظر على التعامل الاقتصادى مع فرنسا والمعروف أن هناك مائتى شركة فرنسية تعمل باستراليا، وتشل استراليا الزبون رقم ٣١ فى حجم التعامل مع فرنسا والذي يبلغ ٣ مليار فرنك، ولاتت دعوة استراليا أدانا صاغية فى دول كشميرة، مثل اليابان والتي دعت أيضا لمقاطعة فرنسا على الرغم من حجم التعامل بين البلدين والذي بلغ فى العام الماضى ٢٥ مليار فرنك مشتروات بضائع فرنسية، واستمرت استراليا فى دعوتها وألغت بالفعل استيرادها للنسب الفرنسى والماء المعدنى الفرنسى واستبعدت شركة داسو للطيران الفرنسية من المشاركة فى مناقصة تريبو على ثلاثة مليارات فرنك ونصف، وتبنت الثقافات والجمعيات الأهلية فى أوروبا الدعوة لمقاطعة

فرنسا الاقتصادية فى إنجلترا أو حتى فى ألمانيا أشد حليف أوروبا لفرنسا، هذا وقد هوجمت المصالح الفرنسية فى استراليا وإيطاليا وسويسرا، وأعلنت حكومة نيوزيلندة بأنها سوف ترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية بلاهاى.

فى ظل هذا الرفض الحار لاستئناف التجارب النووية الفرنسية، وتراجع شعبية شيواك، والضرر الذى لحق بالشركات الفرنسية، وشعور فرنسا بالعزلة دولياً، جعل الحكومة الفرنسية تخفف بعض الشئ من موقفها، بل ودفعها على لسان أعضاء فى الحكومة أو على لسان الرئيس شيواك نفسه إلى التبرير والتخفيف من حدة هذا التضاعد فى المواقف. بدأت هذه المواقف أولاً على لسان السفير الفرنسى جيزار إيريروا الذى حضر مؤتمر نزع التسليح الذى عقد فى جنيف وأبان عن الموقف الفرنسى المبدل وهو التوقف تماماً عن التجارب النووية بعد إجراء الثانية تجارب المزمع إجراؤها فى ميروروا، مما دفع الوزيرين الاسترالى والنيوزيلندى لتخفيف الموقف الفرنسى الجديد واصفين إياه بأنه خطوة فى الاتجاه الصحيح، خاصة فى الإعلان الذى أعلنته الحكومة الفرنسية بأنها ستوقع على معاهدة المنع التام للتجارب النووية فى ١٩٩٦، والذي لاقى ترحيب الرئيس الأمريكى كلينتون. بل ودفع السفير الفرنسى إلى الإعلان أنه مستقبلاً ستخلى فرنسا حتى عن التجارب ذات القدرة الضعيفة (أى الأقل من ١ كيلو طن) وذلك فى محاولة منه لطمأنه الدول المعارضة بالمؤتمر، إلا أن أحد المعلقين البريطانيين وصف هذه الخطوة بأنها «كسار» أن سائق سيارة قد خرق عامداً إشارة حمراء، وأراد أن يحصل على تهنئة البوليس مؤكداً له أن المخالفة القادمة ستكون هى الأخيرة»، وذكرت جمعية «السلام الأخضر» أن نفس السفير الفرنسى قد أعلن فى ٢٩ يونيو الماضى بأن فرنسا ستحتفظ بإمكانية الانسحاب من كل معاهدة المنع الكامل للتجارب النووية حتى ولو وقعت عليها، إذا شعرت بضرورة تأمين سلاحها النووى. وأضافت إن التجارب النووية الضعيفة لا يمكن مراقبتها أو الإطاحة بها، وهو ما يجعل الولايات المتحدة تتمسك بالقرار الفرنسى بمنعها.

وعلى الرغم من تسرب تقريرين علميين فى كل من استراليا ونيوزيلندة يؤكدان على عدم خطورة التجارب الفرنسية على صحة سكان جنوب الباسفيكى، إلا أن الثقافات والجمعيات الأهلية شككت فى هذين

التقريرين واصفة إياهما بالتواطؤ، ولم يزعم هذا عزم دول جنوب المحيط الهادى من الاستمرار فى معارضة التجارب، إلا أنه سيجعل من نيوزيلندة تتراجع ختسماً فى دفعها القانونية التى ستقدمها لمحكمة العدل الدولية.

وتتصدر المعارضة الداخلية إلى جانب الحزب الشيوعى الفرنسى والحزب الاشتراكى، جمعية حقوق الإنسان، وجماعات أنصار البيئة وجماعة SoS Racisme المناهضة للعنصرية، واصفين الرئيس الفرنسى بـ «هيو شيواك» فى إشارة إلى هيو شيوا. وفى مقابلة صحفية لوزير الدفاع الاشتراكى الأسبق بول كيليلى الذى أدان شيواك موضحاً أن السلاح الفرنسى فى غاية التقدم، وأن الموقف الدولى قد تغير بالكامل، وأن شيواك لم يستوعب جيداً دروس الجزائر وديجول، حيث أن قراره هذا يتعارض مع المصالح الفرنسية، فالخطر على المنتجات الفرنسية يمكن أن يتسارع خارجياً، إضافة

إلى صورة فرنسا فى العالم والتي اهتزت، وأعتبر أن قرار شيواك الذى اتخذه بخفية سيحمل عواقب وخيمة لفرنسا. وتساءل عن منطق سياسة الدفاع تلك التى تستند فى الأساس على استراتيجية مشكوك فى صحتها وتكلف أموالاً طائلة يمكن صرفها على الأسلحة التقليدية، فحرب الخليج والأزمة الحالية فى يوغسلافيا السابقة، لم تجعل أحد يفكر فى استخدام الأسلحة النووية، بل على العكس أكدت أن قرات التدخل الفرنسية تستحق أن تعد بصورة أفضل.

ولعل الموقف الفرنسى المبدل قد بدأ منذ الأول من أغسطس حينما سمحت الحكومة الفرنسية لأول مرة على الإطلاق على قائمة تجاربها النووية منذ ١٩٦٠، والتي بلغت ٢٠٤ تجربة أوضحت أنه قد تمت ثلاثين تجربة فى عهد الجنرال ديغول، بينما تمت فى عهد الرئيس ميتران ستة وثلاثين تجربة والباقي قد تم فى عهد الرئيس ديسستان، وأوضحت القائمة أن ثلاثة فقط من هذه التجارب قد أدت إلى تلوث البيئة فى عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٣. وكان هذا الموقف الذى يتسم بالشفافية من قبل الحكومة الفرنسية يعود فى الأساس إلى محاولة تهدئة رأى العام الفرنسى والى خارجى. والمعروف أن الولايات المتحدة قد قامت بـ ٢١٥ تجربة نووية بتفجير جوى، بينما بلغت تجاربها الأرضية ٨٢٥ تجربة، والاتحاد السوفيتى القديم قام بـ ٢٠٧

تجربة نووية بتفجير جوى ، وبلغت تجاربه الأرضية ٨٠٥ تجرية ، وتحتل فرنسا المركز الثالث بعدد تفجيراتها النووية التي بلغت ٤٥ تجربة جوى ، و ١٤٧ تجربة أرضية ، بينما باقى التجارب الأخرى كانت تجارب ذات قوة صغيرة وبلغت تجارب بريطانيا ٢١ تجربة أرضية ، وبلغت تجارب الصين الجرية ٢٣ تجربة ، بينما بلغت تجاربها الأرضية ١٩ تجربة بينما بلغت تجارب الهند تجربة واحدة جوية . هذا وبلغت تجارب العالم النووية حتى الآن ٢٠٢٥ تجربة ، دون حساب التجارب الفرنسية الثمانية والتي ستبدأ خلال الأسابيع القليلة القادمة .

هل يستطيع هذا الموقف الفرنسى المعدل إنقاذ صورة فرنسا والتي هزت فى الأسابيع الماضية فى الخارج ؟ هذا ما ستجيب عنه الأحداث خلال الأسابيع القليلة القادمة .

شبح الجزائر

فى أعقاب الاعتداء الثانى الذى تم فى باريس بميدان الإيتوال بالقرب من قوس النصر الشهير فى ٨/١٧ والذي أعلنت جماعة GIA المسلحة المنشقة عن جبهة الإنقاذ فى الجزائر والتي خلعت على نفسها GIA القيادة العامة مسئوليتها عنه ، بدأت السلطات الفرنسية فى اتخاذ إجراءات أمنية صارمة فزادت من حجم القوات الأمنية فى العاصمة إلى ١٧ ألف رجل أمن إضافى وزادت الاحتياطات الأمنية ، وفى العاصمة وحدها تقوم قوات الأمن بمراجعة أوراق حوالي ٤ إلى ٥ آلاف مواطن يومياً ، وشدت الإجراءات فى المطارات والمحطات المختلفة للمطارات والترو والمحلات الكبرى ، وأماكن التجمع ، ووفعت سلات القمامة من المحطات والأماكن العامة ، وألغت بشكل مؤقت أماكن ضغط الأمتعة بالمحطات والمطارات ، وكانت نتيجة هذا الاعتداء الثانى ١٦ مصاباً أعليهم من السياح الأجانب ، وكانت عبوة عبارة عن أنبوبة بوتاجاز صغيرة (٣ كجم) وضع بداخلها مواد تفجيرية ومسامير ، وتم وضعها داخل سلة للقمامة ، وعلى الفور بدأ المحققون أعمالهم .

فالحادث يشابه مع ظروف الاعتداء الأول والذي تم بمحطة مترو سان ميشيل فى ٧/٢٥ وراح ضحيته ٧ قتلى و ٨٤ جريحاً ، فكانت نفس العبوة التي ثبت فيما بعد أنها أشترت من بلجيكا ، ونفس التوقيت أى فى الخامسة والنصف أى وقت خروج الموظفين من أعمالهم ، وأيضاً قبل النشرة الإخبارية

الرئيسية على قنوات التلفزيون الفرنسى الساعة الثامنة مساءً حتى يغطى الحادث إعلامياً ، وفى نفس الوقت الأجسام الصلبة التي تحشى بها العبوة ، مما يعطى الانطباع أن الإرهابيين يحاولون نشر جو من الفزع الشديد بمحاولتهم إصابة أكبر عدد ممكن فى كل اعتداء وذلك عن طريق تطاير هذه الأجسام الصلبة .

فى البداية كانت هناك أربعة احتمالات ممكنة لمرتكبى الحادث ، الأول أنهم من إرهابيين الجزائر ، والثانى أنهم من الصرب فى محاولة لإثراء الحكومة الفرنسية عن موقوفها المعادى لهم ، والثالث أنهم من جماعة السلام الأخضر فى محاولة لإثراء الحكومة عن القيام بتجاربه النووية ، والأخير أنه أنهم من إحدى الجماعات المعارضة لعرفات بمناسبة وصوله لباريس . إلا أنه سرعان ما استبعدت الاحتمالات الثلاثة الأخيرة واستبقى الاحتمال الأول ، وفى الشهور الأخيرة طلب قاضيا التحقيقات الفرنسية الخاصة بالإرهاب من وزير الداخلية رسمياً باتخاذ إجراءات أمنية مشددة نظراً لوجود مجموعة إرهابية تنتمى إلى الجماعة الإسلامية المسلحة GIA والمعروف أنه عقب اختطاف الطائرة الفرنسية فى ديسمبر ١٩٩٤ ، أصبحت تشكيلات هذه الجماعة تشكيلات متفرقة أى لا تخضع لنظام قيادى وهى مغلقة على نفسها مما يصعب معه ضبطهم بسهولة ، ولذا تنسم عملياتهم الإرهابية بالقروض وعدم التنسيق فيما بينهم ، ولا يجمعهم سوى رغبتهم المشتركة فى قطع العلاقة بين الجزائر وفرنسا ، وتخلصهم من النظام فى الجزائر . وقد تأسست هذه الجماعة من أعضاء

فى جبهة الإنقاذ من عارضوا العملية الانتخابية فى نوفمبر ١٩٩١ ، وهى عبارة عن مجموعات صغيرة تخضع كل مجموعة منها لأمر ، ولعل موقوفها المعارض للانتخابات فى البداية جذب إليها فيما بعد وبعد إخفاق هذه الانتخابات بعض المسؤولين من جبهة الإنقاذ مثل أنور هدام ممثلهم فى الولايات المتحدة ، ويرى المراقبون أن هذه الجماعات يمكن حصرها فى ثلاث تيارات أساسية :

المسلمون : وهم الأغلبية وهم قرييون إيديولوجيا من السعوديين ويرتبطون بعلى بلحاج الرجل الثانى فى جبهة الإنقاذ وأميرهم هو محقر طاجين وهو إمام سابق لإحدى مدن ضواحي العاصمة الجزائرية ، ويعتبر هذا التيارات هو المسئول عن اختطاف الطائرة الفرنسية ، والهجوم على عديد من المعسكرات ، ونسب إليهم أيضاً حركة الهروب الكبيرة من سجن «طازيلت» والتي قام بها ألف سجين إسلامي منذ سنين ،

الجزائريون ويطلق على هذا التيار أيضاً والتيار الوطنى ، وأماكن نشاطهم فى العاصمة الجزائرية ومناطق القبائل ، وهم متخصصون فى قتل الصحفيين والفنانين والمثقفين ، وهم قرييون من أنور هدام الذى برز من واشتغل مقتل أستاذ علم النفس على أيدى هذا التيار بحجة «أن علم النفس تستخدمه الطغمة العسكرية الحاكمة ، وكان يستخدم ضد المبادئ الإسلامية» .

الألقان : ويحتريهم الشيعة ، وهم من دربو فى أفغانستان أو فى باكستان أو فى إيران وتعزى إليهم عملية الاعتداء بالسيارة المفخخة على البوليس الرئيسى فى الجزائر العاصمة فى الشتاء الماضى والتي راح ضحيتها ٥٠ قتيلاً ، كما يعزى إليهم اغتصاب وذبح النساء .

وتتجمع قرائن كثيرة تشير بأصابع الاتهام إلى تلك الجماعات ، فبالإضافة إلى تشابه منهج الاعتداء نفسه وترقيته فقد أشار بعض المارة من شهود الحادث بأوصاف أتلفت مع الأوصاف التي أعطيت عن منفذى حادث الانفجار الأول ، والغريب أنها قد اتفقت أيضاً مع منفذى حادث اغتيال الشيخ الصحراوى تيارس فى أوائل يوليو الماضى .

وفى وسط تصاعد حمى الخوف بين الفرنسيين من هذه الاعتداءات العمياء ، قائلها جرون العرب هم أول من يدفع القنم ، فتزايدت العنصرية تجاه العرب ، ويصبحون أهم أول من توجه الأنظار إليهم فى كل كمنترول أو تحقيق من شخصية ولاحتون بالنظرات المراقبة فى كل مرة ، وقد روع الجميع حادث الاعتداء الذى قام به ثلاثة من رجال الشرطة على أحد الفرنسيين من أصل جزائري فى مارسيليا ، حيث قادوه لمكان مهجور وأوسعوه ضرباً ، وإن كانت السلطات الفرنسية قد تحركت سريعاً وأوقفت الرجال الثلاثة من وظيفتهم وأخضعتهم للتحقيق والسجن ، إلا أن الأجراء تظل مشدودة ومتوترة ، وسيدفع الثمن الأكبر المهاجرون من لا يحملون أوراقاً رسمية للعمل والإقامة ، حيث بدأت الشرطة فى حصرهم عند كل كمنترول قهيداً لحاكتهم وترحيلهم لبلدانهم الأصلية .

إلى أى حد سيخيم شبح الجزائر على الأجواء الفرنسية ، وهل سينافسه شبح هيروشيما النووى فى السيطرة على وسائل الإعلام ؟ الإجابة تتعلق باحتياطي الجماعات الإسلامية المادى والبشرى على الأراضى الفرنسية ، وتعلق أيضاً بمدى قدرة السلطات الفرنسية على اختراق هذه الجماعات والوصول إلى قواعدها ، فهل يحدث ؟

أحدث تقرير لنادي روما يطالب بمفهوم جديد لحساب الاقتصاد القومي ويقول:

أحوال العالم فس تدهور

الاقتصاد القومي بدلا من مفهوم «الناتج القومي الإجمالي».

ونادي روما هو تجمع للثمن من أشهر الباحثين العلميين في العالم يتميز عملهم البحثي المشترك بالتعاون الوثيق بين شتى التخصصات العلمية الطبيعية والاجتماعية. وكان النادي قد قدم سنة ١٩٧٢ تقريره الأول بعنوان «حدود النمو» وقد أثار ضجة كبيرة وكان له أثر عميق على إحداث تغييرات هامة في منهج التفكير في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة. تقرير نادي روما الحالي صدر في كتاب من أكثر من ٣٠٠ صفحة صدر بالانجليزية في نيويورك وبالألمانية في بازل وهو يحمل عنوان «فلنحسب حساب الطبيعة» (Taking nature into account). وليس في قائمة العلماء المشاركين في وضع التقرير اشتراك واحد. بل أننا نجد فيهم نائبا لرئيس البنك الدولي، والعديد من مستشاري الحكومات الأوروبية وممثلين مراكزها الإحصائية، وعدد من منطري علوم الاقتصاد والاجتماع والبيئة والطاقة في الولايات المتحدة والمجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا.

وعلى عكس التصور السائد بأننا منصل إلى «حدود النمو» على الأرض في القرن القادم، يتضمن التقرير الأدلة التي تبرهن على أن العالم يعاني من حالة تدهور منذ بضع سنوات. ويقول التقرير: «لقد تم بالفعل بلوغ هذه الحدود وتجاوزها في العديد من بلدان العالم. ولكن الوعي العام لم يدرك ذلك بسبب الحسابات الخاطئة للأوضاع الاقتصادية فهذه الحسابات لا تراعي استهلاك الموارد الطبيعية. لهذا يطالب التقرير بأن يحل مفهوم الناتج الاجتماعي الأيكولوجي محل الناتج القومي الإجمالي».

رغم

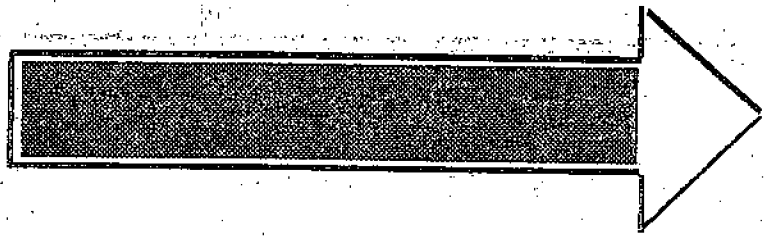
معدلات

النمو الإيجابية

نيل يعقوب

آخر تقرير أصدره علماء نادي روما يحذر من مواصلة النهج الاقتصادي الحالي الذي يسير عليه العالم، ويقول التقرير إن الحسابات الحالية لقياس النمو الاقتصادي حسابات خادعة لأنها توهم بتحقيق تنمية اقتصادية حتى في حالات يكون الاقتصاد ماضيا فيها نحو الكارثة. ويطلب التقرير بتغيير أسس ومقاييس حساب الدخل القومي وبحث السياسيين على أن يأخذوا «الناتج الاجتماعي الأيكولوجي» أساسا لحساب

رسالة ألمانيا



رسالة ألمانيا

هل النمو الاقتصادي / غاية أم وسيلة

يسجل التقرير أن مفهوم النمو الاقتصادي الذي يعتبر في كل بلدان العالم، بمثابة مقياس النجاح، أصبح لا يؤدي إلى زيادة الرفاهة كما في الماضي بل انقاصها ويستنتج برونسور ووتر فان ديرين Wauter Van Dieren من هذا أننا قد بلغنا حدود النمو دون أن نلاحظ ذلك، لأننا نلتمس المعلومات بشكل خاطئ.

ويقول التقرير إن النمو لا يمتثل بالضرورة المزيد من فرص العمل، ولا يخلق بالضرورة بيئة صالحة، ولا يعزز من الضمان الاجتماعي، كما أنه لا يؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع مستوى التعليم والرعاية الصحية. بل أن العكس صحيح لأن معظم هذه المجالات التي تميز عن أحوال الناس المميشية تندهر بسبب التوسع الاقتصادي الذي أصبح غاية في حد ذاته. وظاهرة زيادة أرقام الإنتاج القومي للعديد من البلدان دون أن يصاحبها ازدياد عدد المستفيدين، أو حتى الحد من تفاقم ظاهرة البطالة أمر واقع في معظم الدول الصناعية المتقدمة.

ويقول نادي روما في تقريره محذراً: هذا النمـر سيستوقف ويجب أن يتوقف. والسؤال الوحيد هو كيف يحدث هذا؟ وتأتي الإجابة مختصرة ومبصرة أما أن تقوم الحكومة بذلك باختيارها أو عبر انتخابات حرة، أو يقع الانتخاب والكرامة.

وبإدارة الأزمة الكبرى واضحة من الآن فتظهر على سبيل المثال في شحة المواد الغذائية، وتضرب المياه والفيضانات المناخية، والحروب.

ويقول التقرير أن العالم يشهد حالياً

وتتكاثر أيضاً في البلدان الصناعية «الغنية» أعراض الأزمة، فيزداد فيها خطر القضاء على ما يسمى دولة الرفاهية الحديثة، ولا يستفيد من ذلك سوى نخبة صغيرة تزداد ثراءً. ويذكر التقرير أن الحكومات تلجأ بشكل متتال إلى وضع برامج تشفوية لضبط العلاقة بين القوة الشرائية والاستهلاك الضروري. ولكن هم دولة الرفاهية سيؤدي إلى دمار أحجار الزاوية التي يستند إليها النمو الاقتصادي حتى الآن: إذ تخطط الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة لتقليل الميزانيات الاجتماعية، وتعمل على إطلاق الليبرالية الاقتصادية في كافة المجالات مما يسبب قلقاً اجتماعياً وتدهوراً في مستوى معيشة فئات واسعة من الشعب، وفي مجالات حساسة مثل إيجارات البيوت القدية يؤدي غياب رقابة الدولة إلى أن ترتفع الإيجارات إلى مستويات مخيفة. ويهدد تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي للمجالات الثقافية بإغلاق العديد من الدور الثقافية أو حملها على رفع أسعارها لتصبح الثقافة حكراً على النخبة الفنية. وما يذاع عن الاتجاه لخصخصة مجال الرعاية الصحية أو نظام المعاشات للمتقاعدين يشير قلقاً لملايين الناس.

أرقام خادعة

ويؤكد نادي روما في تقريره ضرورة تغيير أسس ومفاهيم الحسابات الاقتصادية القومية. ويطلب التقرير السياسيين بأن يأخذوا «الناتج الاجتماعي» الإيكولوجي أساساً لحساب الاقتصاد القومي بدلاً من مفهوم الناتج القومي الإجمالي.

ويعني هذا علمياً أن يراعى حساب الناتج القومي القيمة الكمية للتكلفة الإيكولوجية للاحتياج ليجرى خصمها من الناتج القومي الإجمالي الحالي للوصول إلى معيار حقيقي للرفاهية. والتكلفة الإيكولوجية هي التكلفة الناشئة عن أعمال الحفاظ على البيئة أو إعادة إنتاجها. ويقول التقرير (ص ١٤٦) أنه بدون إجراء الحسابات القومية التي تراعى دمار

١٠٠ (مائة) حرب، ثلثا هذا الحروب يدخل في مسبباتها عامل نضوب الموارد الطبيعية، وانتهيار الأنظمة الحافظة للحياة. وكانت مؤتمرات القمة العالمية التي بحثت شئون البيئة والاقتصاد من انبعاث الأعلام في العالم للعلاقة بين البيئة والاقتصاد من جهة والتوترات الإثنية والسياسية التي تزداد التهاها مع ظواهر ندرة وسائل المعيشة واقتتاد أساس مستقر للوجود من جهة أخرى. وأصبح معروف أن ٥٠٠ مليون إنسان قد هاجروا من مواطنهم الأصلية بسبب الكوارث الطبيعية والتي تسبب عن الدمار البيئي مثل التصحر، والمجاعات الناشئة عن شحة الأمطار وغيرها. ويذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (الناشر: برنامج الأمم المتحدة الألماني) أن تدمير الغابات المدارية يتم بمعدل سريع يعادل مساحة ملعب كرة قدم كل ثانية تقريباً. وكان علماء نادي روما قد حذروا مرات عديدة آخرها في تقريرهم السابق المنشور عام ١٩٩١ تحت عنوان «الثورة الكونية» من مواصلة الإضرار بالطبيعة خاصة بسبب قفط الحياة الراهن للمجتمع الصناعي مما يؤدي إلى تغيير المناخ.

ولا يكاد يوجد عالم اقتصاد أو اجتماع جاد ينكر أهمية المبدول عن النهج الضار بالبيئة ولكن الخلاف هو على مدى هذا التغيير وعلى مدى إلحاحه.

الطبيعية لا نستطيع أن نحكم إن كان الاقتصاد القومى لدولة ما ينمو فعلا أم أنه يقوم فقط باستهلاك احتياطاته من رأس المال الطبيعى دون تحقيق نمو ذى أثر باق Sustainable.

ويمكن تبسيط المعنى المقصود بالمثال التالى: حسب المفهوم الحالى للناتج القومى الإجمالى يدخل فى إحصاءات العمل المنتج والذي يزيد الناتج القومى بناء عتبارات على الأرض الزراعية مهما كان القضاء على الأرض الزراعية ضارا بالاقتصاد وبالبيئة وبالحياة ككل. ويشبه ذلك أيضا اعتبار العمل الجارى فى تجهيز الأرض فى مكان ما، أى رفع الطبقة الخصبة من الأرض واستخدامها مثلا كمادة لإنتاج أحجار لبناء (طوب أحمر) عملا منتجا يزيد الناتج القومى، بينما من الواضح أن هذه الزيادة لو استمرت سنين حتى يكاثر القضاء على الزراعة، ويتوصل التفسير إلى أن نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية الفعلية أو المؤثرة بعد أن حقق ارتفاعا من الخمسينات حتى منتصف السبعينات ينخفض فى معظم البلدان التى جرى بحثها حتى أنه هبط فى بريطانيا فى سنة ١٩٩٠ إلى ما كان عليه فى سنة ١٩٦٠ بل إنه هبط فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٩٢ ليصل إلى ثلثي ما كان عليه فى عام ١٩٦٠. ومصطلح الرفاهية الاقتصادية الفعلية أو المؤثرة (يعنى ذات الأثر الباقى) هو مؤشر يراعى عوامل اجتماعية وبيئية ويراعى الإنتاج المحقق سواء كان مرتبطا بالسوق أو مخصصا للاستهلاك الذاتى.

وخلافا لما سبق ذكره فإن مفهوم الناتج القومى الإجمالى السائد حتى الآن لا يراعى سوى الاقتصاد المالى أى الاقتصاد الذى يجرى تقييمه بالنقد، بينما لا يراعى العمل المنزلى، أو العمل الذى يتم على نطاق واسع فى البلدان النامية فى الزراعة خارج الاقتصاد النقدى.

هل تستطيع البلدان النامية تقديم نموذج جديد للعالم؟ ويقول التقرير إن الدول الصناعية قد حققت فى الحسنى عاما المائتين نموًا اقتصاديًا ملفتًا للنظر لأنه مكن هذه البلدان من أن تصبح مجتمعات حديثة ذات مستوى حياة عال. ولكن هذا النمو الاقتصادى بالتعديد كان له ضرران خطران. فقد أدى من ناحية إلى دمار البيئة، ومن ناحية أخرى لم يشرك

رسالة إلى المانيا

الجنوب فى مزايا الثروة والتقدم، والنتيجة ماثلة أمامنا فى فقر وتخلل البلدان النامية، الوضع الذى يؤدى بدوره إلى تلوث البيئة. ويذكر أن ٥٤ مليار من سكان العالم يعيشون فى بلاد تحتل ٧٢٪ من مساحة الأرض وهى بلدان منخفضة الدخل أو ذات دخل متوسطة، وتفاوت الدخل بالنسبة للفرد من السكان بين هذه البلدان النامية وصل إلى مستوى مدهل، وهو يتراوح ٨٠ دولار (موزامبيق) إلى ٧٨٢٠ دولار فى المملكة العربية السعودية. والنتيجة الأهم التى يتوصل إليها التقرير بالنسبة للبلدان النامية هى: إذا سارت هذه البلدان فى سعيها نحو زيادة الدخل بالنسبة للفرد من السكان على نفس طريق البلدان الصناعية سيكون لهذا آثار مأساوية على البيئة الكونية. ولهذا فمن الضرورى أن يشق الجنوب طريق تنموية مختلف: طريق يمكن من الانتصار على الفقر دون تدمير البيئة. وهذا يفترض وجود نموذج للتنمية المؤثرة يحقق احتياجات الجنوب.

ويورد التقرير أهم معالم المشكلة الاقتصادية الاجتماعية فى بلدان الجنوب، ويقسم ظاهرة تدفق الموارد من الجنوب إلى الشمال، ويقول: ويصوّر عموما الرأى القائل بأن الشمال يقدم مساعدات ضخمة يستلهد منها الجنوب. ولكن فى الواقع يتم تزك هائل للموارد المالية والاقتصادية من الجنوب إلى الشمال وسببها عدم توازن الهيكل الاقتصادية الدولية، والمستفيدون هم بلدان الشمال (ص ١٥).

وسجل التقرير أن تحقيق دول الشمال لالتزامها بتخصيص ٠.٧٪ من دخلها القومى للمساعدات التنموية حتى لو تحقق لن يكفى للتعبير عن التزيف المستمر والضغط للموارد التى يفقدها الجنوب لصالح الشمال، ويبرهن بالأرقام على أن التبادل التجارى العالمى يتم لصالح بلاد الشمال فيرتفع مؤشر معدلات التبادل الدال على النسبة بين أسعار صادرات الشمال وأسعار صادرات الجنوب. ويؤكد

التقرير على أن الممارسات الحالية لا تترك فرصة لتحقيق تنمية ذات أثر باق فى بلدان الجنوب.

وقد صرح بروفيسور دوتز فان ديرين وهو ناشر التقرير فى حديث تلفزيونى أن اعتبار البلدان المساءة والنمو مثل كوريا الجنوبية وفايوان وغيرها نموًا للتنمية التنموية الناجحة ينطلق من بيانات وحسابات خادعة لأنه لو روعى مفهوم التنمية الأيكولوجية لتبين أن هذه البلدان لم تحقق خسائر والسبب أن عملية التنمية التى يجرى التفاخر بها تتم على حساب عوامل طبيعية وبشرية لا تضعها حسابات الناتج القومى الإجمالى فى الاعتبار.

والسؤال الذى يواجه البلدان النامية والعالم حاليا هو كيف تسلك هذه البلدان طريقا للتطور يتفادى أخطاء البلدان الصناعية الكبرى الحالية على أساس الاستفادة من التقدم الذى حققه كل من العلم والتكنولوجيا.

لا شك أن تحقيق هذا الهدف يستلزم تعاونا عالميا على أسس جديدة عادلة. ولكن هل تريد أو هل تستطيع دول الشمال أن تحول الدفة بشكل حاسم فى اتجاه انقاذ البيئة والمناخ، وفى اتجاه نظام اقتصاد عالمى عادل؟ المقاومة التى تبديها دول الشمال ضد ما يشير به العقل تنجم عن مصالح القوى الاقتصادية المتحكمة حاليا، كما أن انسان المجتمع الاستهلاكى لن يتقبل ببساطة التغييرات المطلوبة، والتى ستعنى اجتماعية واقتصادية وسلوكية هائلة لا تتماشى مع نمط الاقتصاد السائد. ولا شك أن القضية مركبة متشابكة العناصر إذ لا مفر من استبدال النظرة الاقتصادية السائدة عالميا حتى الآن برؤية شاملة لضرورات عملية التنمية الصحية، بما يتضمن الرعاية الكاملة للعامل الأيكولوجى. إن درء الكارثة الأيكولوجية سيضطر إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة وهذه القضية تطرح نفسها بشدة على نطاق العالم بأسره.

ربما كانت الحكمة التى يريد تقرير نادى روما الأخير أن تصل لجميع الناس تكمن فى الضرورة الملحة لرؤية جديدة تقول أن علينا أن نترك الأرض للأجيال المقبلة صالحة للحياة، لحياة أحفادنا وأحفاد أحفادنا دون أن تكون التركة جهلا من الديون، وانهارا وبحارا مسمومة، ودون أن نودعهم صحراء جرداء. مكان الأرض الزراعية المحصنة التى ورثناها عن أجدادنا وأبائنا.

إلى أين يذهب اليهودي المهاجر

من روسيا؟

جاءوا إلى إسرائيل بخبراتهم ومعارفهم ، ترى كم عدد أولئك المهاجرين الذين تركوا روسيا؟ وأين حظوا رجالهم؟

يمكن بداية تقسيم هجرة اليهود السوفيت- نظرياً- إلى ثلاث مراحل اعتباراً من عام ١٩٢٠ . وتبدأ المرحلة الأولى بهجرة مائة ألف شخص منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٢٤ وانتهوا جميعاً إلى إسرائيل . وحينذاك وصف الاتحاد السوفيتي مهاجري تلك المرحلة بأنهم من الصهاينة وشكل يهود جورجيا ربع عدد المهاجرين ما بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - رغم أنهم كانوا يمثلون ٢٥ ٪ فقط من إجمالي اليهود السوفيت عام ١٩٢٠ . والمرحلة الثانية بدأت من ١٩٢٥ حتى ١٩٢٩ واتسمت الهجرة فيها لتشمل يهود أوكرانيا وبيلاروسيا علاوة على يهود روسيا نفسها . وبينما استقرت الموجة الأولى بالكامل في إسرائيل ، فإن حوالي ٨٩ ٪ من مهاجري الموجة الثانية استقروا في الولايات المتحدة . وأدى استقرار تلك الهجرة في أمريكا- وليس

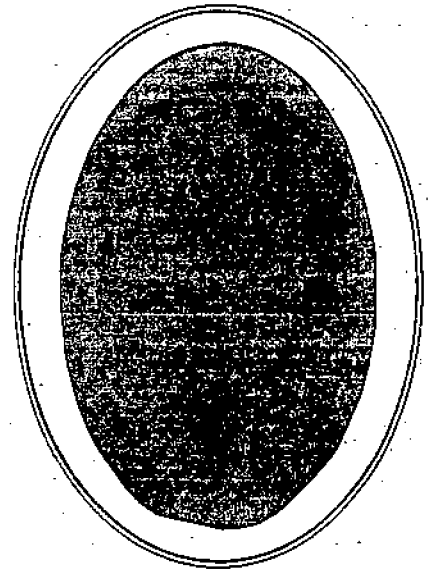
أحمد الحميسي

رسالة موسكو

وتكتسب العلاقات الروسية- الإسرائيلية طابعاً بناءً ، كما أن التعاون الثاني بين البلدين أصبح من الأمور التي لا يمكن التراجع عنها ، وبالنسبة لهجرة اليهود من روسيا فلم تعد ثمة مشكلة ، بل إن المهاجرين أصبحوا يشكلون جسراً للتعاون بين البلدين . هذا ما قاله أوليج سوكوفيتش النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي عند افتتاح معرض للمنتجات الإسرائيلية في موسكو . أما وزير التجارة والصناعة الإسرائيلية فقال رداً على كلمة سوكوفيتش: أن المهاجرين الروس

الحرب الشيشانية - مشاهدات من أرض القتال

إبتداء من العدد القادم يروي لنا أحمد الحميسي رحلته التي قام بها بسيارة جيب صاعداً إلى الجبال الشيشانية . إنها لحظة خاصة من المشاهدات والانطباعات بين المقاتلين ، وعند أسوار قلاعهم ومع تاريخهم المصنوع بالدم واللظى . لحظة لم تكتب كلمة فيها وراء زجاج غرفة مغلقة فاحتفظ كل سطر منها بسخونة تلك التجربة ليسجل لنا حياة المقاتلين وانفعالاتهم . «ومرج بنا على تاريخ القوقاز الحى وجذور تضالنا البطولي ويرسم لنا شخصية الإمام شاميل الأسطورية وحربه التي استمرت ثلاثين عاماً على روسيا ، والصلة بين الإمام شاميل ومحمد على حاكم مصر والأمير عبد القادر الجزائري ، وأسباب الصراع الروس مع الشعوب الجبلية وثقافة وعادات تلك الشعوب . وسيجد القارئ أنه ولج عالماً كاملاً من الأحداث والانطباعات الحية يتحدث فيه اللاجئون والمستشرقون والأسرى الروس وسطاء المواطنين وأطفال الشيشان وتحدث فيه أولاً وقبل كل شيء الجبال العالية التي تحتضن بين سفوحها وقممها شعباً يؤمن بالأساطير وبأن الرجال لا يعيشون إلا فرساناً ، إما على صهوة جواد في المعارك ، أو تحت الشرى . وسيجد القارئ أن ذلك القوقاز المجهول لنا قد تجسد أمامه للمرة الأولى نابضاً ناطقاً بلسان وخطبات شعبه في شخص فاطمات التي انضمت لجيش التحرير الشيشاني ، ومع خير الدين أفندي الداغستاني الذي تعلم في القاهرة بمصر وتناول الطعام مع السلطان حسين الأول . وسيلس القارئ وجوه الثقافة العربية التي ضربت بجذورها لأكثر من ألف عام في القوقاز وتأثيرها في الشعوب الجبلية المسلمة . ويطلع الكتاب قضية أفاق العلاقة بين روسيا والقوقاز والدوافع الحقيقية للحرب الشيشانية وتأثيراتها لاحقاً وأوضاع روسيا عندما خاضت الحرب .



أحمد الحميسي

كتبه أناتولي فيكتوروف نسي
«نيوا فيسنيما» جازيتا، نسي
١٩٥٤/٤/١٤ فإنه: شتان ما بين طموحات
إسرائيل السياسية وإمكاناتها الحقيقية لأن
وحدة سكان إسرائيل تظل أمراً شكلياً فقط .
إذ لا يمكن لمواطني أوروبا والمغرب ويهود
أثيوبيا ويهود اليمن والقادمين من بخارى
الأوزبكية وبابوا الأذربيجانية والفلاحين من
منطقة فورونيج الروسية أن يشكلوا معاً أمة
واحدة . ذلك أن ما يجمع أولئك ليس الجذور
القومية المشتركة بل المصالح الاقتصادية
والاقتضية الشبيهة بتلك التي جمعت
المستوطنين الأوروبيين في شمال أمريكا خلال
القرنين ١٩ و ٢٠ .

وتنشر وسائل الإعلام الروسية أن
المهاجرين الذين تركوا بلادهم يشعرون بأنهم
خدعوا تحت تأثير الدعايات الصهيونية .
فسافروا إلى إسرائيل بأمل أن تتيح لهم
الظروف الجديدة إمكانية القيام بما لم يتمكنوا
من القيام به في روسيا وبلدان الرابطة .
ويتضح يوماً بعد يوم لليهود الذين ما زالوا
في روسيا أن إسرائيل لا تستطيع تهئية
الظروف الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين
بسبب تدهور معدلات التنمية الاقتصادية
داخل إسرائيل ، وفشل تجربة المزارع الجماعية
«كيبوتس» التي أثبت ٨٥٪ من تعدادها أنه
يخسر بصفة مستمرة ويمش على دعم
الدولة . ومن ناحية أخرى فإن المنظمات الدينية
اليهودية التي تتبع المذاهب اليهودية المختلفة
تلتهم قدراً كبيراً من مال الدولة التي تقوم
بدعم تلك المنظمات . وذلك علاوة على جهاز
بيروقراطي مستضخم ذي طابع طفيلي .
ويحاول المهاجرون من روسيا - في مواجهة
تلك الظروف ولتجنب حالة الاحباط أن يقيموا
مؤسسات خاصة بهم ، وعلى سبيل المثال
اقترحت مجموعة من المهاجرين الروس ذرى
المستويات العلمية الرفيعة إنشاء مجمع علمي
تتحول إسرائيل بفضلها إلى مركز علمي لحل
كل المشكلات التي تحاول البلدان المتقدمة
حلها . ولكن تلك المقترحات التي يتقدم بها
المهاجرون ترتبط بجدار اصم لا يلقى بالا إليها
. ولكن الأخطر من تلك كل العقبات أن
السكان اليهود يتفكرون للمهاجرين الجدد
نظرتهم إلى خطر قادم سينافسهم على فرص
العمل وعلى مصادر المعيشة . ومن ثم
يضيّقون عليهم في مجال إقامة المشاريع
التجارية الخاصة .

وعامة فإن هدنة السلام التي تتمتع بها
إسرائيل أخذت تكشف للمهاجرين عن
النواقص الكثيرة داخل ذلك المجتمع الذي تم
اصطناعه كمشروع عسكري استثماري في
الشرق الأوسط .



جورج تشوف

هجرة اليهود السوفيت في عهد

مباشرة عن طريق الأم والأب . وبلغ عدد
أولئك الآخرين مائة وأحد عشر ألفاً .
وتزايد أعداد تلك الفئة في الآونة الأخيرة
. وعلى سبيل المثال تستشهد صحيفة
«روسيسكايا جازيتا» في هذا المجال
بحالة المدعو «فالوديا» الذي وصل إلى
إسرائيل من طشقند، ولكنه من أصل كوري
وزوجته روسية، ولا علاقة له باليهود سوى أن
أخت زوجته اقترحت برجل جده يهودي ، ومن
ثم انتقل فالوديا وكل أقاربه إلى تل أبيب .
وترتبط أسباب تلك الهجرات بما كشف عنه
استطلاع للرأي أجراه المركز الثقافي اليهودي
في «بروكلينج» وهي المقاطعة اليهودية
ذاتية الحكم في روسيا . فقد أبرز ذلك
الاستطلاع أن البطالة وانخفاض مستوي
المعيشة هي أحد الأسباب الرئيسية لهجرة
فالوديا وأمثاله من لا علاقة لهم فعلياً
باليهود .

والواضح مما تنشره الصحف الروسية أن
المهاجرين الجدد إلى إسرائيل يصطدمون
بمشكلات كثيرة في مقدمتها الحصول على
عمل ، خاصة أن إسرائيل تنصهر الدول
الأوروبية والأمريكية من حيث نسبة البطالة
المرتفعة فيها ولكن إسرائيل التي لا تستطيع
توفير عمل للمهاجرين تسمى لدمجهم على
النور في مجتمعها بمنحهم فوز وصولهم تقريباً
الجنسية الكاملة لينضموا في الوسط
الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الجديد
عليهم بشعور المرافقة . ولكن على حد ما

في إسرائيل - إلى تشرب خلاف شديد في
حينه بين إسرائيل ومعها الوكالة اليهودية
«سوخوت» من ناحية وبين الجالية اليهودية
الأمريكية من ناحية أخرى . فقد اتهم
الإسرائيليون المنظمات اليهودية الأمريكية
باستمالة اليهود السوفيت للهجرة إلى أمريكا
لكي تنبر تلك المنظمات ميزانياتها
واعتماداتها الضخمة . أما المرحلة الثالثة
فبدأت خريف ١٩٨٩ عندما أعلنت أمريكا
- تحت ضغوط إسرائيلية - عن تغيير سياستها
إزاء المهاجرين لدفعهم دفءاً إلى تل
أبيب . وكان من تلك التغييرات التحديد
الأمريكي لعدد المهاجرين إلى أمريكا من
الاتحاد السوفيتي بخمسين ألف شخص يمكن
أن يشكل اليهود من بينهم أربعين ألف فرد
. كما اشترطت أمريكا للحصول على ترخيص
الهجرة إليها وجود أقارب في أمريكا للراغبين
في الهجرة . وكانت نتيجة التعديلات أن
٩٧٪ من اليهود اتجهوا إلى إسرائيل .

ولكن الهجرة اليهودية من روسيا بدأت
قبل ذلك بكثير ، وثمة إحصاء تورد
مجلة «اينترناشنال» (٢٦ يوليو ٩٥)
يفيد أن عدد المهاجرين اليهود من روسيا ما
بين ١٨٨١ إلى ١٩١٢ بلغ حوالي مليوني
نسمة (مليون و ٨٨٩.٠٠٠ ألف) . بينما
هاجر من الاتحاد السوفيتي إجمالاً ما بين
١٩٥٤ حتى ١٩٩٣ حوالي
الـ ٩.٩٩٦٦ ألف يهودي ، اتجه
معظمهم إلى إسرائيل بينما استقر ١٥٪ منهم
في أمريكا . ومع أن الاتحاد السوفيتي لم
يكن له أي علاقات دبلوماسية بإسرائيل إلا
أنه - عملياً - كان مصدر أكبر هجرة إلى
إسرائيل مقارنة بالدول الأخرى . وبهاجر إلى
إسرائيل سنوياً من روسيا وبلدان الرابطة ما
بين خمسين ألف إلى ستين ألف يهودي
يشلون تسعين بالمئة تقريباً من إجمالي
المهاجرين إلى إسرائيل . ويشكل اليهود
الروس الآن أكبر فئة داخل المجتمع الإسرائيلي
ويطلق على أولئك المهاجرين داخل إسرائيل
«الروس» بغض النظر إن كانوا قادمين من
أوكرانيا أو غيرها من بلدان الرابطة .

وبلاحظ خلال ذلك أن المهاجرين الجدد
يشلون نسبة عالية من إجمالي عدد سكان
إسرائيل ، تتجاوز نسبة المهاجرين الجدد إلى
أمريكا أو كندا مقارنة بسكان البلدين
الأصليين .

وارتفعت في السنوات الأخيرة - مع بزور
الحل السلمي في الشرق الأوسط - نسبة
المهاجرين الذين لا يمتنون لليهود بصفة قرابة

نحن أعداداً عديدة .. نرفض أن تكون الشمس سكيناً وأن يكون البحر سماً .. نحن أعداداً عديدة نريد الحياة،

بول إيوار

الثورة .. الإصلاح .. المجتمع المدني ملاحظات سريعة

يسرى مصطفى

المبررات لضرورة تجاوزه . ولكن هناك دائماً فرق بين الحكم القيمي والحكم الموضوعي ، كأن تقول مثلاً إن السيطرة السياسية في الرأسمالية لا إنسانية ، هذا يختلف تماماً عن حكمتنا على مدى فعاليتها ، وبالتالي فإن الخطاب التعنتي الذي يركز في الغالب على الحكم القيمي ؛ لا يفلح لأن يكون خطاباً للتجاوز ، ولأن القيمي بشكل صلب هنا الخطاب ، فإن هذا ينسحب أيضاً على رؤيته للمستقبل ، فتقدم الاشتراكية في هذا الخطاب ليس كبديل موضوعي ، وإنما كنبوة ، وما بين الرأسمالية كهشاشة والاشتراكية كنبوة ثمة لحظة حاسمة ومكثفة تسمى «الثورة» ، وما كان على الشيوعي إلا أن يفكر في لحظة الانتعاش هذه ويحلم بها ، وعليها هي أن تضمن له فعالية الهدم ، وعقلانية البناء .

ثانياً: الثورة والإصلاح
هكذا ، إذن ، كان مسار التجاوز يمر عبر الثورة ، وفي هذا الخطاب التعبوي كانت الثورة هي التقيض لمسار آخر يسمى الإصلاح . وكما

المطور المقبلة ما هي إلا ملاحظات متواضعة ، تأتي على هامش مناقشات ومداولات تلتس سبيلاً للتعلل والمقاومة في لحظة تتسم بارتباك الثواريت وغبوض التفسيرات ، ومن ثم العجز عن بناء رؤى وتصورات مستقبلية . وإذا كان هناك ميزة إيجابية وحيدة لهذه المرحلة ، فهي تلك التشتتة في إمكانية التفكير من خارج الأطر والأنساق التي طالما فرضت نفسها بوصفها «الحقيقة المطلقة» .

أولاً : الرأسمالية والاشتراكية
لا شك أن قتالهم الذين اكتشفوا مبكراً - والأكثرية لاحقاً - أن النظام الرأسمالي بكل ما فيه من تناقضات ، ليس بالنظام الهش سهل التجاوز . ولا شك أيضاً أن أسباب قوة هذا النظام ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ، هي ذاتها التي تمنح مزيداً من

فكر

يعبر عن حيز اجتماعي، ومشروع. وقد تم تدويله مرتبطاً بتوجهات اقتصادية جديدة. ولم يكن يعنى المجتمع المدني في صحوده أكثر من اسم على مسلسل من السياسات الجديدة التي تحركها المؤسسات الدولية، بل والحكومات، وفي هذا السياق تم صياغة لغة ومصطلحات، وصناعة هياكل منظمات، وأعداد برامج وخطط، وخلق مصالح وتوجهات.

لقد أصبحت فكرة «المجتمع المدني» هي النبؤة الجديدة، والشكل الجديد لهم، التحول في يوتوبيا اللغة، وهي فكرة كما يقول أحد المفكرين، حملتها ودافعت عنها نخبة جديدة ليس لها موقع داخل جهاز الدولة. وإذا كانت الاشتراكية في الخطاب التعبوي هي نبؤة تجاوز الرأسمالية، فإن فكرة المجتمع المدني في خطاب النخبة هي نبؤة تجاوز الدولة.

وعملياً يمكن القول بأن المجتمع المدني لم يكن يعنى سوى تجاوز تلك السياسات المعوقة لحرية السوق، ولأن السوق يفترض دائماً الدولة كمنظم وقامع، فلن يبقى أمامنا سوى وهم اللغة، ولعبة المصالح: المجتمع المدني، وحرية السوق.

إن السطور السابقة تشير إلى مآزق التفكير من خلال الثنائيات، والتي تتحول أحياناً إلى دوائر مغلقة، وتلعب دورها في عملية التصنيف والتوصيف انطلاقاً من ذاتها، وتغري دائماً بتحقيق إنجازات وانتصارات وهمية، لأنها لن تكون سوى انتصارات باللغة وفيها فقط.

وبشكل عام نقول، إن اختيار طريق آخر للممارسة، لا يخضع للمنطق السابق، معناه اختيار للوضوح، وليس الأيديولوجي، وللمواقف وليس اللغوي. وهو يتحدد بالقدرة على خلق ممارسة جديدة، والتحريك بذلك بين مجسرة ضخمة متشابكة من التناقضات لا تحركنا النبؤة، بل ممارسة الهدف: ما هي إمكانية خلق مقاومة في مواجهة سلطة أكثر ذكاء مما كنا نتصور.

كيف ونحن غارق، نتحاشى الوقوع في شركها المادية أو اللغوية؟

وكيف يمكن مراعاة تحولات كيفية؟

سوف يتأكد الآن وأكثر من أى وقت مضى تلك العلاقة الحسيرة بين النظرية والممارسة.

العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر تعقيداً وتداخلاً (جرامشي مثلاً في تحليلاته للدولة والمجتمع في الغرب)، فإن هذا ينمكس على الموقف من ثنائية الثورة/الإصلاح أن تكون مجرد لحظة حاسمة وفاصلة، بل مسلسل طويل المدى وتراكمي يحتوى بداخله على بعض من تلك الممارسات التي يمكن أن تصرف في سياق آخر بأنها إصلاحية لا ثورية، والتي ستسمى حينئذ، كما قال جرامشي، عملية اكتساب مواقع، وتعديل لموازين القوى.



ثالثاً: الدولة والمجتمع المدني

نشير الآن إلى طاهرتين، الأولى: ترافقت مع تحقق ما سمي بالثورات الاشتراكية وقُتل في ذوبان فكرة الثورة في الدولة، والثانية تجلت في سقوط هذه التجارب وقُتل في انفجار العدا الكامن لمنطق هذه الدولة، ولأن الثورة بفعل الأيديولوجيا تجسدت في الدولة، ولأن العدا المتصاعد موجه بالأساس للدولة، فكان على التوجه الجديد أن يتجه إلى الإصلاح بوصفه المقابل للثورة، بل يتوجه إلى ما يسمى بالمجتمع المدني، بوصفه المقابل الأكثر إشراقاً لذلك الجانب المظلم في التكوين الاجتماعي الذي هو الدولة، وهكذا تزاح ثنائية الثورة/الإصلاح: الدولة / المجتمع المدني.

وكان مصطلح المجتمع المدني، قد برز بقوة في أواخر السبعينيات في بولندا (حركة تضامن) مع تصاعد موجة العدا للدولة،

هو معروف فإن ثنائية «الثورة / الإصلاح» كانت هي محور الإجابة عن سؤال: ما الفصل؟! فيشكل عام، ثمة ممارسات هذتها الإستيلاء على سلطة الدولة في لحظة ساخنة فائقة التسييس، ومن ثم تحويل النظام الاجتماعي، وأخرى تستهدف تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية في ظل النظام القائم، الأولى توصف بأنها ثورية والثانية توصف بأنها إصلاحية. ونحن نتحدث هنا عن خطاب تعبوي يسيطر لفترات طويلة، ولكن وبكل تأكيد أن الفكر الماركسي غنى بالتحليلات الأكثر عمقاً، والتي استبعدت دائماً بفعل مثل هذا الخطاب المسيطر.

وفي هذا الخطاب التعبوي، والذي إتخذ قوته ومشروعيته من كونه الخطاب السياسي الأكثر بساطة، ذا المرجعية الأكثر نقاء، نلاحظ أن ثنائية الثورة / الإصلاح تم صياغتها بحيث تكون ثنائية يجتمع فيها الشيء وضده. في هذه العلاقة كل طرف يتحدد قياساً بالآخر، ولظروف تاريخية وسياسية معينة، أي تلك التي شهدت صعود وتحقق ما يسمى بالثورات الاشتراكية حظيت فكرة الثورة بنفوذها، وأصبحت هي أصل العلاقة، ومن ثم فقد اتخذت فكرة الإصلاح دلالاتها، في هذا الخطاب التعبوي، انطلاقاً من كونها ضداً لفكرة الثورة أو خرقاً للقواعد الأصل.

ولأن كل أصل يفترض من المطلق، فقد بدأ حدوث الثورة وكأنه تحقق للمطلق، والمطلق دائماً يجب ما دونه، كما أن المطلق لم يعد الثورة بل الدولة، وهكذا لم يعد الإصلاح خرقاً للقواعد الثورة بل خرقاً لمنطق الدولة المتحققة فكان بالتالي: خيانة.

وبجيب هنا التأكيد على أن السطور السابقة ليس الهدف منها الانتصار لفكرة على حساب الأخرى، إنما المقصود هو الإشارة إلى تلك الدائرة الخطابية المغلقة، التي تجمع بين طرفين تربطهما بنية من الانفصال والتواصل. كما أن هذه الثنائية ليست مغلقة في الفراغ، ولا هي منفصلة عن محددات نظرية، فهي تجعلنا مباشرة إلى ثنائيات أخرى: الدولة والمجتمع، البنية الثورية / البنية التعصبية الخ. ونلاحظ أنه مع تزايد الاستقطاب بين عناصر هاتين الثنائيتين، يتزايد الاستقطاب بين الثورة والإصلاح، فنربط فكرة الثورة بالدولة كهدف ومستقر، وترتبط فكرة الإصلاح باعتبارات اجتماعية جزئية.

أما إذا تم تبني موقف نظري يرى أن

التطور على

إيقاع

التلوث

البيئي

د. مأمون السبوتى

وان الحياة الإنسانية ما ملكت معنى
حقيقيا داخل أى إنسان.

دعونا نشراق مع هذه العبارة والتي
طرحها مجهرل ، نتمسك بها ونحن نتابع
البيانات القتالية عن الأخطار المحدقة بالبيئة
على كوكب الأرض، ومبرجها أن البيئة
تندهر صحتها ، وأصبحت فى حالة خطر.

وبعد أن كان المدافعون عن سلامة البيئة
، يعدون على أصابع اليدين يتهمون بأنهم
محض جناسات يسارية تعادى التطور
الرأسمالى، أضحت هناك حركة واسعة تنتظم
العالم الآن، تكاد تشمل كل جانب من جوانب
الحياة ، والنشاط الإنسانى ، الاقتصادى،
والاجتماعى ، والعسكرى. ولم يعد الحديث
قاصرا على الدفاع عن الأرض وكائناتها، وإنما
استند ليشمل الغلاف الجوى والفضاء
الخارجى. وكل يوم تتوالد المؤتمرات والندوات ،
وتظهر الجماعات والمنظمات الموالية للبيئة ،
شعورا بأن يوما واحدا من يونيو من كل عام
لم يعد كافيا للتنبيه والتحذير ، حول الكارثة
المحدقة . وأن التحذيرات لسكان الكوكب
الأزرق والأزرق انشغرت قد تصير يومية
كثيرة الأرضاء الجرية ، تعلن عن النساد فى
البر والبحر والجو.

ربما رحمة بالأرض وسكانها من غير البشر
أن تأخذ جناسات من العلماء والسياسيين
الواعين ، بالتعارف مع الأمم المتحدة فى دق
نواقيس الخطر، محذرة من الكوارث التى
يحدثها الإنسان ببيئته خلال سعيه لتحقيق
أهدافه وطموحاته المشروعة وغير المشروعة.

غير أن الأمر لا يزال يتم على وتيرة
ميخائيل جبريا تشوف آخر رئيس للاتحاد
السوفيتى السابق، فى إخلاصه لفكرته إعادة

* ٢٢٥ مليوناً محرومين من مياه الشرب النقية..

* ٥٥٠ مليون جائع عام ١٩٩٠.

* ١٢٠ مليون هكتار من الغابات تختفى سنويا..

البنا، والهوسترينكا» والتي انتهت به لينتري مؤخرًا في جوقه والحضره المتباكين على البيئته، وهي تن تحت مظلة المرض المضال، وأنها عقيرته بالصراخ وكلنا ركاب سفينة واحدة هي الأرض، ولا يجرؤ السماح بتدميرها، إذ لن تتوفر لنا سفينة نوح مرة ثانية.

والأساة غالبًا ما تجلب الأساة، فلقد قام انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية مشاكل تقديم المساعدات والمعونات لإنقاذ البيئة، حين أخذت الدول التي أرادت أو أريد لها أن تتشقل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في المطالبة بالمساعدات المالية، لإزالة التلوثات البيئية والتلوث. وقد أعرب خبراء أفاقة عن أسفهم لأن صندوق النقد الدولي للبيئة قدم بعد إنشائه عام ١٩٩١ أولى هباته لبرلندا، بالإضافة إلى تمويل مشروعات أخرى لمساعدة روسيا البيضاء، وحماية المنشآت النووية في دول أوروبا الشرقية خشية تكرار كارثة تشير نوبل.

وبينما كان المزمّل على حد تعبير السكرتير العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس غالي في تقريره والتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (ص ٦ فقرة ٣٧) أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى تخفيض هائل في الانفاق العسكري، إلا أنه كان من الصعب تحقيق تقدم في هذا المجال، في جو يتم بتزايد النزاع العرقي وفقدان الأمن الاقتصادي والاجتماعي، والإحساس بالارتياح لدى البعض الذي نتج عن انتصاه سباق التسلح بين القطبين حل محله إحساس بالذعر، من إمكانية تكديس الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في عدد من

المناطق الإقليمية وقد استمر الانفاق العسكري في الازدياد في عدد من الدول وبخاصة الشرق الأوسط وآسيا) أن الدول الأشد فقرًا تزداد تخلفًا) هكذا يذكر السكرتير العام في نفس التقرير ص ٦ فقرة ٦ (والدول التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تواجه صعوبات هائلة، كما أن الدول التي حققت الازدهار تجد نجاحها مقرونا بمجموعة من المشاكل الاجتماعية والبيئية، والثقافية، والاقتصادية، مما جعل كثيرًا منها تتردد حتى في مواصلة سياساتها في المساعدات على المستويات السابقة. وينذر السكرتير العام في تقريره المشار إليه فقرة ٦ ص بأن عشرات من الصين التي بذل فيها المجهود للحد من الفقر والأمية والمرض ومعدلات الوفاة مهددة بالفقر.

والبيانات عن الحالة المرضية للبيئة، يتم عرضها في غالب الأحيان على أنها إصابات وقعت في غفلة عن مصدرها الإنسان الذي يحكم ويتحكم، ويتجلى عند ذلك حقا نحن الذين يتم استقطاب اهتماماتنا بعيدا عن التأمل في هذه الحقيقة في أن نضع أسباب التدهور البيئي موضع الفحص، وقد تستدعي الحالة تفهما فكريا لما يجري في عالمنا يكون جديدا جدا الأحداث الدرامية التي وقعت فيه مؤخرًا، وقد يستدعي الأمر التزاما أخلاقيا قد يكون من نوع لم نجربه من قبل، وربما احتجت إلى اتخاذ تدابير ذات تأثير مختلف في مجالات السياسة فيقبل الأفعال الصادر، على كسوكب الأرض، يتهدد كوكبنا بما فيه الإنسان والكائنات الأخرى، بفقدان القدرة بصورة متزايدة على تكيف المصير بشكل متجانس، فالحياة مع

التغير البيئي الحاد والمترام، والمتفاح والمتفاعل، تفقد تماسكها ويصبح البشر على هذا الكوكب أكثر عرضة للتشكيل والتطويع، وكل شئ يبدو مؤقتا، وانتقاليا، وبعيش الإنسان حاليا لحظة انتظار دائمة، في واقع خارجي يميل إلى السهولة تكتنفه مشاعر دافقة بأن ثمة واقعا جديدا لابد أن يأخذ طريقه إلى التشكيل.

فمنذ أول مؤتمر عقدته الأمم المتحدة، حول مشاكل البيئة والتلوث في استكهولم بالسويد عام ١٩٧٢ تسارعت عملية تدمير وتغيير البيئة، وتفاظت المشاكل الناتجة عن هذا التغير وبالأطلاع على تقرير الأمم المتحدة عن حالة البيئة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٩٢ يمكن التعرف على حالة الأرض الصحية خلال عشر سنوات:

* من المتوقع أن تبلغ نسبة استنزاف الأوزون مع حلول عام ٢٠٠٠ لأكثر من ٦٪ في الصيف وعشرة بالمائة في الشتاء، وسوف ينجم عن ذلك ازدياد في حالات مرض السرطان ٢٦٪، وازدياد في حالات العمى بنسبة تتراوح بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف حالة، وفي تقرير لها عن الحالة البيئية ذكرت وكالة الفضاء الأمريكية ناسا «أن طائرة أبحاث تابعة لها كشفت زيادة اضمحلال طبقة الأوزون في نصف الكرة الشمالي عنه في النصف الجنوبي، ونظرا لخطورة الموقف قرر مسئولو «ناسا» نشر المعلومات التي حصلوا عليها في الحال، وعدم انتظار مرعد إصدار التقرير المعتاد، ووجه الخطورة في الموقف يتأتى من الخطر المحدق بالمناطق السكانية الكثيفة في أوروبا وأمريكا الشمالية، فطبقة الأوزون هي الدرع الواقى للحياة على الأرض من الأشعة ما فوق البنفسجية.

* إضافة إلى اضمحلال طبقة الأوزون بتزايد تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، وتقدر كميات هذا الغاز المطلق إلى جو الأرض نتيجة عمليات الحرق المختلفة الناتجة عن الأنشطة الصناعية المنتشرة بنحو خمسة ملايين طن متري سنويا، يضاف إليها كميات تتراوح بين البليون والبليونين طن متري تأتي من ارتفاع معدلات إزالة الغابات، وغاز ثاني أكسيد الكربون غاز حابس للحرارة، يمتص بعض الحرارة القادمة من الشمس، ويحول دون إطلاق الحرارة التي تخزنها الأرض، ويترتب على هذا الفعل المزدوج ارتفاع درجة حرارة الأرض، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى كوارث الجفاف والفيضانات والأوبئة، كما تؤثر نسبة زيادة ثاني أكسيد الكربون في جو الأرض على النمو العادي للنباتات والتي تمثل ٩٨٪ من الكتلة الحيوية في الطبيعة، بما قد ينتج عنه نمو غير عادي كشفت عنه الدراسات، يتطور إلى ابطاء أو وقف دورة الغذاء في



* العالم يفقد ٢٥ مليون طن من الثروة الصناعية

للزراعة بسبب الطبيدات الحشرية.

* انقاذ الأرض ومواردها.. ومن بتغير طبيعة النظام

الاقتصادى العالمى.

* يستحيل مطالبة الفقراء أن يعطوا الأولوية للبيئة على

حساب بقائهم على قيد الحياة.

الطبيعية ، كما يحدث تغيرا في التركيب الكيميائي للنباتات ، ويؤيد من كمية المواد السامة في بعضها ، وما يحدث في النباتات فضلا عن كونها تشكل المصدر الغذائي الرئيسي لغالبية سكان الأرض ، يحدث أيضا في الكائنات الأخرى المشاركة في الحياة على الكوكب بما فيها الانسان .

* الهواء الذي يتنفسه الانسان والكائنات الأخرى قد تغير ، كذلك الماء الصالح للشرب والاستعمال الصحي وسرف يؤدي ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى تفاقم أزمة المياه في كل أنحاء العالم ، وعلى ضالة المخزون من المياه العذبة الطبيعية ، يتزايد في أنحاء العالم معدل الطلب الفردي على الماء ، ورغم الجهود المبذولة فقد تجاوز عدد السكان الذين يعيشون حول المدن المحرومين من مياه الشرب النقية ٢٢٥ مليوناً من البشر خلال العقد الأخير ، وتتفاقم حدة مشكلة المياه العذبة والصالحة للاستعمال الصحي بالتلوث فيعاني الآن أكثر من بليون ومائتي مليون إنسان من أمراض تسببها مياه الشرب الملوثة والرسائل المتخلفة للصرف الصحي ، كما يقضي سنويا قرابة خمسة عشر مليون طفل ذوق الخامسة في البلدان المحرومة بأمراض سببها الماء الملوث ، وفي المؤتمر الدولي للمياه والبيئة والذي اجتمع فيه ٢٣٨ خبيراً في دبلن يمثلون حكومات ١١٣ بلداً ، قدنتوا بيان توصيات إلى زعماء العالم الذين سرف يجتمعون في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو وكان من أبرز هذه التوصيات تحويل الماء إلى سلعة ، ولم يجد الخبراء وسيلة لحل مشاكل المياه النظيفة ، والتي يضمن الاعتراف بحق كل كائن بشري في الحصول عليها - سوى تحويل الماء إلى سلعة تباع وتشترى ، وربما لن يكن بعيداً ذلك اليوم الذي يصبح في الهراء سلعة أيضا ، وليس من المستبعد أن يتدخل صندوق النقد الدولي مستجيلاً للضغط برفع الدعم الحكومي عن هذه السلع .

* يقتصر التدهور البيئي بالاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية واستهلاك كميات هائلة من الموارد الأولية التي يحتاجها نظام الاقتصاد والتصنيع الذي يسهو العالم الحالي ، ويعمل على انراغ جوف الأرض من المعادن المختلفة ويخلق اتساعاً لا حدود له في البيئة الاصطناعية بما يهدد الأرض في وقت لاحق بنضرب ثرواتها المعدنية ، ليس ذلك فحسب فقد امتد التأثير إلى الكائنات الحية النباتية والحيوانية ، بسبب تدمير البيئة ، وما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ارتفع عدد الجياح

من بين البشر من ٤٦ مليون شخص إلى ٥٥٠ مليون ومن المتوقع أن يصل العدد في عام ٢٠٢٥ إلى مليار ٢٠٠ مليون شخص . * سيفقد العالم سنوياً حوالي ٢٥ بليون من التربة الخصبة بسبب تآكل الأرض الناتج عن تغيير البيئة ، ويؤدي خلط مياه الصرف المأخوذ بالمياه العذبة للاستخدام الزراعي إلى زيادة ملوحة الأرض وتدهور كمية المخزون من المياه الجوفية ، ويزداد التصحر كنتيجة خسية لتقلص الغابات والمراعي حيث تتلاشى الغابات بمعدل ١٧ مليون هكتار في السنة . * ولا شك أن تزايد سكان العالم بمعدل ٩٢ مليون نسمة سنوياً سيضاعف من حدة أعراض المرض البيئي .

على هذا النحو من استمرار وتصارع تغيير البيئة ، تغيير الأرض ومن عليها ، وتدخل قضية حماية البيئة مرحلة جديدة بالغة الأهمية ، وهذا ما استشعرته الأمم المتحدة حين دعت إلى مؤتمر عالمي يضم أعضاء المنظمة جميعاً (١٦٦) دولة في ذلك الوقت ، يعتقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في يونيو سنة ١٩٩٢ ، أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض ، تكون مهمته البحث في قضايا البيئة وحمايتها ، والخطوات والمعونات اللازمة لتأمين بلدان العالم الثالث من الحفاظ على البيئة نظراً للظروف التي يعانيها هذا العالم من فقر وحربان ، وكما جاء في بيان المؤتمر (بغية التوصل إلى تنمية اقتصادية ، وتقدم

الأغنياء يهيمنون

على الفقراء..

والرجال على النساء

والمتعلمون على

الجهلاء..

والبيض على

اللونيين..

اجتماعي يتسمان بالمساواة) وتهددنا لتعة الأرض عقدت المنظمات غير الحكومية مؤتمراً دام أربعة أيام في باريس ، وأمام قمة الأرض بدت مشاكل البيئة والتلوث كبيرة ، ومعقدة تتسم بالتراكم والتفاعل ، وبعضها قد غير فعلاً ظروف البيئة على سطح الأرض بشكل قد لا يمكن الرجوع فيه ، ووضعت أمام المؤتمر معلومات وفيرة ، دقيقة وشاملة ، وضعها أناس أذكىء يستطيعون استنباط الحلول والناتج الأضع ، غير أن المسلك الموضوعي في سبيل ذلك اضطدم على النور بالمصالح المادية والخصاسية والضيقة للدول الغنية واختيازاتها ، وأضع من النقاش الجاد الذي ساد المؤتمر حول بنود جدول الأعمال والمواثيق والبيانات الاحتفالية التناقض الحاد في الموقف بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة ، حيث اتهم الجنوب الشمال ، بأن الشمال هو الذي أضر البيئة ويستمر في تغييرها ، وأن استهلاك الشمال ، وأفعاله في كل شئ منات أضعاف استهلاك وأفعال الجنوب ، سراء في الطاقة أو البترول ، أرمانا والطعام والكربون ، والانتاج النووي والعسكري ، وتلوث مياه البحار والمحيطات بالنفايات النووية ومخلفات المصانع ، وأن هذا الشمال لن يتورع عن دفن هذه النفايات في المياه الإقليمية للجنوب وفي أراضيه ، وتسلط علماء الجنوب الفقير عن المستول عن ملوثات الصناعة ، ومخلفاتها ومنذ النفايات النووية ، والأسلحة الذرية ، واضمحلال طبقة الأوزون ، كما أكد علماء البيئة في الدول الفقيرة أن العالم يفقد كل عام ٢٥ مليون طن من التربة الصالحة للزراعة بسبب المبيدات الكيميائية التي تعصفها الدول الغنية وتصدها للدول الفقيرة ، وأن العالم فقد ٢٠٠ مليون فدان من الأشجار ، كيف يمكن الحفاظ على البيئة ؟ في ظروف الفقر والتخلف التي تعانيها الأمم المحرومة ، هنا الفقر الذي يضعف طاقة شعوبها على مواجهة ضرورات الحياة دون الاضرار بالبيئة ، وضعف من قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية ، هذا السؤال الذي خيم على جر المؤتمر حدد على الفقر المسترليات الحقيقية للدول الغنية ، والتي تتلخص في أن الأمر يتطلب مواجهة حل مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وأيضاً الثقافية ، فمشاكل البيئة ليست في حقيقة الأمر سوى إنعكاس للوضع العالمي القائم ، والذي تتحكم فيه دول تزداد غنى ، ورفاهية على حساب أغلبية العالم الفقيرة ، والمحرومة والتي لا يبين أمامها أي فرص في النظام

العالمى الحالى إلا لزيادة فقرها وتخلفها، ولتند تراجع التطور الاقتصادى فى بعض البلدان النامية سنوات عديدة بسبب عدم القدرة على الاستثمار فى عملية جمع المعطيات واتخاذ الاستعدادات لمواجهة الكوارث الطبيعية بما عرضها خسائر جسيمة فى الأرواح والممتلكات. يفاقم وضع هذه البلدان التغيرات المحتملة فى المناخ، وارتفاع مستويات البحار، حيث تتزايد احتمالات حدوث الكوارث من الجفاف والفيضانات والسيول، والتي تزايدت ثلاث مرات فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠.

والتضحية بالنسبة لهذه البلدان الفقيرة ليست ترفاً، ولا هى جزء من تقاليد سياسية واجتماعية كما هو الحال فى مجتمع الأغنياء، بل عامل أساسى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالحفاظ على البيئة له شروطه ومتطلباته، وفى هذا الإطار أكد الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه يستحيل أن نطلب من الفقراء أن يعطوا الأولوية للبيئة على حساب بقائهم على قيد الحياة، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، فالحاجة إلى مياه الشرب وهى ثانى أهم احتياج إنسانى بعد الحاجة للهواء، وليس ثمة إحساس أقوى من الإحساس بالاختناق والعطش- يجعل تلوث ماء الشرب أمراً ثانوياً فى حالات ندرة مياه الشرب نتيجة الجفاف، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة فى مصر للقاية من مرض البلهارسيا فإن فقراء الفلاحين لا يملكون أن يعطوا ظهورهم للترعة فهم مضطرون لأن يستخدموا على نطاق غير محدود ماء الترعة، لا فى رى زراعتهم فحسب بل فى غسل أوانيهم وملابسهم يتناولون إليه مرتين فى اليوم على الأقل وهم عرايا السيقان معرضين لسركاريا البلهارسيا ولقد بنى أبناء الصعيد بيوتهم فى مخزرات السيول مما ضاعف الخسائر الجسيمة فى السيول الأخيرة التى جرفت جنوب الرادى، هذا فضلاً عن بناء المساكن فى أى مكان وبأية إكسكانيات مما نتج عنه أحياء عشوائية، بل وصل الأمر إلى مشاركة الأسرات فى أحواش دفن الموتى. كذلك فإن أبناء الدول الأفريقية العاجزين عن استيراد النفط الباهظ التكاليف، سيواصلون قطع الأشجار والقضاء على الغابات بما يساعد على انتشار التصحر، لا يمكن أن نفتح التغير البيئى عبر تعديلات فى نمط الحياة المادية هذه المسئولية تلقى دائماً على عاتق الإنسان العادى المحروم ولكى نرى مدى فداحة الظلم الواقع على البشر المحرومين عابثاً أن نتأمل التكاليف التى يمكن إصدارها للإنسان فى

مصر ليقوم بمسئوليته فى إنقاذ البيئة، عليه أن يعطى ظهره للترعة! عليه أن يقتصد فى استخدام الماء الصالح للشرب والاستعمال الصحى، عليه أن يتبع الإرشادات فى استخدام المبيدات، عليه أن يقلل من الانجاب ويستمع إلى طرق تحديد النسل وأخيراً عليه أن يعتمد نظاماً للنظافة والنظام فى البيت والشارع... حتى لو استطاع أن يفعل ذلك فى ظل ظروفه الاقتصادية والاجتماعية القائمة، فإن قيامه بمثل هذه الواجبات يعنى مجرد تنظيف الطول لكنها لا تضع حداً لاستنزاف الأوزون، وتدمير الموارد وأسباب الصراع الأهلى، ومشاكل اللاجئين والانهيار الاقتصادى... وهو بكل تأكيد لا يتحمل أية مسئولية فى ذلك.

لم يتمكن مؤتمر قمة الأرض من الوصول إلى قرارات حاسمة، وجاء بيانه الختامى فضفاضاً، مفعماً بالأمال، ورغم أن النتائج التى توصل إليها جاءت متواضعة، فإن بعض العلماء المتهمين بشئون البيئة يرون أن المؤتمر يعد منعطفاً مهماً فى تاريخ البشرية، وقمة الأرض أكثر خطورة وأهمية من قمم تاريخية مثل قمم فرساي (وبالتسا) ومالطا، وبرتسدام، والتي أسفطت إمبراطوريات، وأشعلت الحروب وأعادت رسم الحدود بين البلدان، تستمر قمة الأرض على الأقل قد اهتم بالحياة والمستقبل، ووضع قضية حماية الأرض على رأس الموضوعات الهامة فى أى مؤتمر دولى يعقد بعد ذلك، وهذا ما حدث فى مؤتمر السكان ومكافحة الجريمة بالقاهرة، ومؤتمر المناخ فى برلين.

إن خطة العمل التى وضعتها قمة الأرض، وأطلقت عليها اسم برنامج ٢١ إشارة إلى القرن الواحد والعشرين، دعت إلى أنماط جديدة من التعاون الدولى من أجل عالم مزدهر يتم فيه الإسراع بالتنمية مع الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية الحيوية، كما دعت إعلانات القمة الختامية إلى العمل على خلق عالم يسوده العدل بمكافحة الفقر، وتغيير العادات الاستهلاكية وتحسين الأوضاع الصحية، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان من الغذاء والماء والعلاج، أن التحفظ حول إمكانية تحقيق مثل هذا البرنامج فى ظل نظام عالمى مصمم على إفقار غالبية البشر، ومضاد للأنظمة والتوازنات الطبيعية، كل ذلك لا يقلل من السهولة بالنجاح فى دفع حثنة من الدول الغنية إلى الاعتراف بمسئولياتها عن تدهور البيئة، والحصول على وعود قلة من هذه الدول بأن تتحمل تكاليف التحول إلى

إنتاج صناعى أقل خطراً على البيئة. لقد ألقى مؤتمر قمة الأرض الضوء على أن المرض البيئى يمد جذوراً عميقة فى طريقة الإنتاج التى تطلب المصالح الأتانية والضيقة على المصالح العامة والجنس البشرى بشكل عام كالدين المستنزفة لطاقة العالم الثالث، والمبادلات التجارية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، والتوزيع المجحف للثروة، والافتراط لدى نسبة ضئيلة فى استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، حيث يذهب ٨٠٪ من هذه الموارد إلى ٢٢٪ من سكان الأرض، وعلى الرغم من أن الحلول العقلانية لمشاكل تدهور البيئة تلقى مصيرها بانسحاب حين تعظم بالمصالح الأساسية للدول الغنية المسيطرة، فإنه لم يعد من الممكن لأى دولة أيا كان مدى نجاحها المحلى والإقليمى أن تعزل نفسها عن المشاكل الديمقراطية، والبيئية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تحدث فى العالم. وكل يوم يمر يضيق الحناق على هذه الدول بأنها تفشقد الشرط الأول لاعفائها من مسئولياتها عما يحدث وهو علمها بالنتائج التى تترتب على أفعالها، إن انقاذ الأرض ومواردها يصحح رهنا بتغيير طبيعة النظام الاقتصادى العالمى، والذي يتطلب أساساً إعادة النظر فى مفهوم التقدم الاقتصادى، وقياس هذا التقدم بالقدرة على تحقيق إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، والأرض ومواردها الاحتياطية قادرة على الرضا بذلك إذا استطاع الإنسان أن يكتفى بعدد القناعة من الرفاهية الضرورية، ويكف عن إهدار الأموال والطاقات فى إبداء بيئته ونسج جنسه، وطبقاً لاقتراح البرنامج الإقليمى للأمم المتحدة، فإن استثمارات إضافية لا تزيد عن ٢٪ من مجمل الانفاق العسكرى العالمى أى ما يعادل ٢٠ بليون دولار سنوياً، ستوفر لكل إنسان على وجه الأرض مياهاً صالحة للشرب، وتغذية كافية.

بعض العلماء يحاول اختصار الطريق لإنقاذ الموقف، ويأمل فى التكنولوجيا، ولا يغيب عن الذهن أن كثيراً من معضلات البيئة هو نتاج التكنولوجيا نفسها، وللحصول على قرارات حاسمة، يواصل العلماء طرح الأفكار، وهم يعلمون أنها غير مجدية، إلا من حيث تنبيه الناس إلى خطورة الحال. لما لا ندفع الأوزون السليم الموجود فى طبقات الجو السفلى إلا أصلاً؟ إن ذلك يحتاج إلى طاقة تبلغ ضعف ونصف ضعف الطاقة المستعملة حالياً فى كل العالم. هل يمكن استخدام شاحنات ضخمة مجهزة خصيصاً لنقل طبقات

الأوزون السليمة لتحل محل الثالثة؟؟ ان ٢٥٠ ألف رحلة تقوم بها مثل هذه الشاحنات تكفي للتعبير فقط عن عشر الغار المثقوب... عالم آخر يشرح صناعة قاذفات عملاقة تتسع الواحدة لمدة أطنان من الأوزون المجدد... ويستمر العلماء في طرح الأفكار التي تبدو سليمة، ولا يبقى أساسهم في النهاية أبسر من التركيز على مكانة الجزئيات المنفردة للأوزون، أي مواد الكلور فلور كربين، أي مكافئة ما يقوم به الإنسان لتدمير البيئة، وما ينقص البشرية لتحقيق الرفاهية وضمان المستقبل، ليس علما متطورا فحسب، فنحن نعيش الآن في عصر العلم الذي يضع بين أيدينا حصيلته هائلة من الانجازات العظيمة، التي أثرت في حياة الإنسان، وغيّرت نمط تفكيره، صحيح أن كل شئ حول الإنسان يتطور بسرعة مذهلة فما حققه الإنسان خلال الأربعين سنة الأخيرة، يفوق كل ما حققته البشرية طيلة تاريخها الطويل، غير أن إنسان هذا العصر يعيش مأزق عجز قيمة الانسانية عن استيعاب هذا التطور العلمي وأخضاعه لحاجات الانسانية، ففى ظل حضارة لا تشعر بأي ذنب أو إثم، يزداد عدم الرضا، وتلغ التشكك حول قدرة كثير من القناعات التاريخية، والكلاسيكية في رسم صورة متجزة وتامة للأشياء، يمكن أن تهدى الإنسان في مواجهة تنوع المعرفة والممارسة والواقع، والتعرف المادى الذى يعيشه جزء من العالم، ويستهدى الآخرين لتقليده يوشك أن يتحول إلى وهم، ويتسع الفراغ حول الإنسان حين يدرك أن الوفرة من المعلومات تفقد في كثير من الأحيان قيمتها ويكشف عقمها عن نفسه، في فشل المحاولات لاجراء اختيار متوازن من بين أشياء كثيرة غامضة ومتناقضة، وتكشف الجماعة البشرية دائما أن ثمة مجموعة راديكالية تصبح لها القدرة والقوة على أن تحسّر لنفسها جهد الإنسان وتضحياته، وهي تنظهد كل من لا يرقص على شاكلتها وهذه المجموعة يمكن تحديدها بوضوح في: الأغنياء يهيمنون على الفقراء، والرجال على النساء، والمتعلمون على الجهلاء، والبيض على الملونين، والأحياء على الأموات، والأمم لم يعد حقيقة استثنائية فالحياة منذ دلف الإنسان في صمت إلى وجود هذا الكوكب استمرت في إفرازها لنبؤلاء الذين يملكون... وطريقة تكاد تكون متشابهة-القدرة على الانتقال بالجماعة البشرية وأقناعهم -بكلمات- أن يسبروا إلى السعادة أو الحرب-، الى

التضحية أو الموت، حثه على الدوام كانت تصنع التاريخ، وملايين تتعذب بصعته، وعلى قمة النصر واعتقاد التحرر يقع الإنسان خاليا تحت سيطرة من نوع جديد، ويكشف أنه كان ضحية تم تضليلها باتباع الأفكار والمبادئ والمعلومات وكأنه يجبر على تحقيق الأشياء، أكثر من رغبته في تحقيقها مضطر على الدوام إلى مواجهة عقلية سائدة، أو تحطيم واجبة، يبحث عن النور دائما في عالم تلفة العتمة. فتمد مائتي سنة قامت الثورة الفرنسية واعتبرت من أهم إنجازات الإنسان على سبيل تحقيق الحرية والإخاء، والمساواة ثم قامت الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧، وقيل إن الجور والظلم والاضطهاد والفقير والجهل وكل أشكال العنف والتسلط والحروب توشك على الأفول... وحتى الآن فإن الأسباب والدوافع التي شكلت أرضية هذه الثورات لا تزال قائمة، فلا الظلم إنتهى، بل تفاقم واتسعت مأساة، وبلغت مشاكل الانسانية درجة كبيرة من التعقيد والحدة تسمح بالقول بأن البشرية تواجه خطرا حقيقيا ناشئا عن الحروب المحلية، والصراعات الطائفية والظلم الاجتماعي الفادح، والفروق الشاسعة بين الشمال والجنوب، وبين الأغنياء والفقراء، كما يهددها انتشار البطالة، وظلم النساء والأطفال، وانتشار المخدرات والجرائم والمجاعات والأوبئة في بقاع كثيرة من الأرض.

كافة الكائنات الأخرى التي حملتها سفينة نوح وأنتذتها من الطوفان إنتمت بقوانين البيئة والحياة، سواء بغريزتها في حالة الحيوانات، والحشرات والكائنات الدقيقة أو القوانين الطبيعية في حالات الجماد والطقس... إلا الإنسان فإنه سعيا وراء تطوره المتسرع، أو إرواء أغراضه الأنانية غير المشروعة قد أدخل بهذه القوانين، وماخرج من الكائنات الأخرى عن هذه القوانين كان بسبب استغزالات الإنسان وتدخلاته الأنانية، ويهدد وجود الإنسان وليس أى كائن آخر وجود الحياة على الأرض بشكلها المعروف، ورغم تعمة الفكر والعقل التي رهبها الله للإنسان، ورغم المكانة السامية التي ادعاه لنفسه، فقد أكد ابن آدم على الدوام أنه يقتصد العوامل الانسانية التي يزهو بها وعلى رأسها تقديسه للحياة، وأنه الكائن الذى أشفت الملائكة من خلقه، وتنبأت بانساده في الأرض وسفكه للدماء، فهو يغتصب الحرقى ويقتل دونما حاجة للقتل، ويأكل دونما حاجة لسد الجوع، وهو من أفسى المخلوقات وأعظمها قلبا، وقادر على ابتكار

الذرائع لتدمير جرائمه وظلمه لامع أخيه الإنسان فحسب، وإنما مع الصنابير والحيوانات، ولا يتورع عن ممارسة جرائم الإبادة لبني جنسه، وحرق بيئته، وقد احتاج إلى كارثة بحجم هيروشيما ونجازاكي، وإبادة مئات الألوف من البشر والكائنات ليحترق سلاحه الجديد ويثبت قتلته لقوة تدميرية تنافس في تطورها وأنفق عليها بلا حدود ليجرد فرض شروطه ثم يصحر من غفوته المعتملة، ليستخدم معلومات التدمير التثري في خلق معنويات سخيفة وزائفة تدعو إلى محرم الأسلحة النووية والحد من انتشارها.

لقد غير الإنسان بذكائه وصراعه مع الطبيعة وبني جنسه-خيلا أراد أو شرا أضمر- وجه الأرض فلا الأرض ستصبح الأرض التي نعرفها، ولا الإنسان يفترض أن يظل هو الإنسان، والأمر لم يعد سات معينة موجودة وإنما تحول إلى ظروف حياة، لن ينفع معها الحذر أو النصت أو تأجيج مشاعر الغضب... وما وصلنا إليه هو آخر كلمة في سجل غر وعينا بأننا ظاهرا من ظواهر هذا الكوكب. انحدرنا على اختلاف ألسنتنا ولغتنا وثقافتنا وقومياتنا من أصل واحد، ونصير حتما إلى مصير واحد.. أغنياء كنا أم فقراء، مالكيين للسلطة أو ساعين في امتلاكها، وحين أثبت دارون في نظريته حول التطور وجود علاقة متبادلة بين البيئة وتركيب الكائن الحي، فإن الدلائل التي كانت موجودة في ذلك الوقت لم تكن كافية لمعرفة انتقال الصفات المكتسبة نتيجة الصراع مع البيئة من جيل لآخر، وبدخول البيولوجيا في العشرين سنة الأخيرة مرحلة جديدة وخطيرة في تطورها، فقد التجذبت إلى مجال البحث العلمى والتجربة، وإمكانية التغيير العلمى- طريقة تفكيرنا في أنفسنا وفي الآخرين..

وسيجعلنا ذلك حتما إلى مستقبل ملئ بالمفاجآت... فالحياة تطلب إلينا أن نكون آخرين..

وهؤلاء الآخرون لن يكونوا مشاهدين لنا.. كما تيشرون بعالم جديد لن يكون مثل عالمنا فهل يلك عقلاء هذا الكوكب من الساسة والمفكرين والعلماء، وكل من تشغله صناعة سفينة النجاة.. القدر الكافى من النشاط والنظنة لإحداث التغيير الذى يبدو وكأنه شبه قدرى دين معاناة آلام الاضطراب، والالتحام بالكوارث والمذاب المصيرغ بالدم..

والدعوة عامة

مطلقة، ومن ثم يطلق هذا الخطاب قضاؤه من قداسة البرهان، وشيئا فشيئا يصبح واجب القداسة بذاته، وتتساوى الخطابات بنفسه فيكون الاختلاف مع ذلك موقفا من هذا إن أول فعاليات عتف السلطة الدينية، أكانت جماعة أم مؤسسة، هو العتف بالنص الديني نفسه، بقصره على رؤية أو خطاب خاص بها، وقمع أية إمكانية ينطوي عليها للتعدد الدلالي، بهدف اختزاله إلى دلالة أحادية، وأية أحادية منقطة وضوئها الأخيرة هو العتف المادي المادي المباشر الذي لن يكون حكرا على جماعة أو مؤسسة، وإفقا سياسوه للمجتمع أفرادا ومؤسسات وعلى كافة الأصعدة.

غير أن الموضوعية تقتضي الإقرار بأن العنف، سواء كان دينيا أو غير ديني ليس طبيعة فرد أو جماعة أفراد، بتعبير آخر ليس ممارسة اجتماعية، وإنما هو خاصية ملازمة للسلطة في شكلها المؤسسي، مهما كان المضمون الليبرالي لها، وإذا كان المجتمع المأزوم حضاريا يتدفع إلى «الدين» مطالبا إياه بما لم يجعل، فإن أزمة المجتمع ليست فقط - مسئولية السلطة - بل - وفقدانها المارقة المرة - صناعة السلطة نفسها، فأحيانا يكون دفع المجتمع إلى هاوية الأزمة ميكانيكيا دفاعيا قارسه السلطة بفرض معركة بين القوى المختلفة في المجتمع لتستمد مشروعيتها بقائها المتبقية إليها من ضبط موازين القوى بين أطراف المعركة، وكذلك لتستمد مشروعيتها هتفها وقمعها الدسوي من الطرف المأساوي الذي وضعت المجتمع فيه.

وسلطة تتسوط في استخدام ذلك الميكانيكيزم الدفاعي هي سلطة تفتقر سرشلها مثل المجتمع - إلى خطاب معرفي قادر على بلورة رؤية صحيحة عن الواقع والعالم ترسم على ضوئها سياساتها، ومن ثم فلا مناص أساسا - كذلك من اللجوء إلى ما هو ناجز، إلى «الدين» لتحوطه هي الأخرى إلى خطاب مقدس تستند إليه قمعها...

هكذا يختزل المجتمع وقضاياه إلى صراع على السلطة: صراع طموح من قبل الجماعات الدينية وصراع بقاء من قبل السلطة، والضحية المجهولة - هنا - هو «المجتمع المدني» وغالبية أفراد الذين لا يفلح أي من الطرفين في استمالتهم إليه إقناعا أو قمعاً، بينما يعيشون شروطا لا إنسانية على الإطلاق، جوعى في بيوتهم، وقتلى في الطريق إلى أفعالهم أو على مقبض في ساعات الترفيه القاحلة، أو كفاراً في قاعات البحث العلمي وساعات المحاكم.

عن "لاهوت" القمع

(مهداة إلى: د. نصر حامد أبو زيد)

لعله الوطن هذا الذي نهربه

خارج الجغرافيا لنحتفظ به داخل

التاريخ

د. محمد تقي الخوارزمي

السؤال

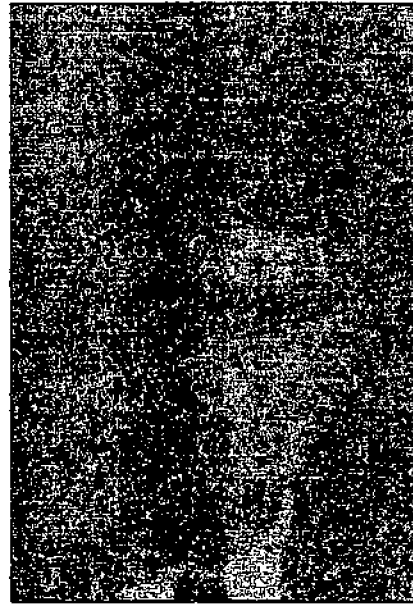
إن مجتمعات الأزمة - تلك التي سبقت الإشارة إليها والتي وصفناها بالفقر الإبداعي - لا تجد حلا اقتصاديا لفرها هذا إلا بتحويل الدين - وهو نص ناجز أساسا - من مجال الاعتقاد الشخصي لبصير إلى منظومة معرفية - ناجزة أيضا - يدخل في بنائها كل ما هو ماضوي بعد تظهيره من أية صفة تاريخية، أكان معرفة أم ثقافة أم أدبا، وحتى معتقدات وأساطير، وبالطبع نظام اجتماعي. ولا يتأتى هذا إلا بتحريك الدين خارج منطق نص وإدراج التاريخي - الاجتماعي الذي كان معاصرا له داخله، وغير فعاليات أخرى يبنى «خطاب» متعال تعالى النص الديني نفسه. يتعمد الدين - إذن - دائرة الاعتقاد الشخصي، ويتحل نصه داخل خطاب عته، ويزدى هذا إلى نتيجة في غاية الخطورة هي: تقلص الوظيفة الروحية الأساسية التي للدين عسوما ونصه خصوصا، وتحويلها إلى مجرد البرهنة على صحة الخطاب (الديني) صحة

الدين، بنصه، غير مهيا - إطلاقا - لتحويل إلى سلطة، وإن كان غير محصن - تماما - ضد تحويله إلى أداة قمعية فعالة تبطش بها السلطة، سواء كانت دينية أم لا دينية أم من هذا النمط الذي يحدد مآزقة الصفة المناسبة للخروج منها.

إن المجتمعات التي لم تستطع أن تبلور سياسات خاصة بها لبناء مؤسساتها يدما من الأسرة وحتى هيكل الدولة مستندة إلى قيم براجماتية تضمن لهذه المؤسسات سيروتها، وتطورها، هي مجتمعات أزمة بامتياز، تعيش انقطاعات جذرية بين ما تدفع إلى تحقيقه وما تنطوي عليه من خصائص وسمات محددة لهويتها، إنها فتيرة للفتاية على المستوى الإبداعي، ومثل هذه المجتمعات بيئة طبيعية جدا لتحويل «الدين» من كونه طاقة روحية إلى أداة قمعية بامتياز، تلبس عليها السلطة، سلطة الجماعات أو المؤسسات لا فرق، خاصة حين تستند ممارساتها إلى الشرعية، بهدف تسويق وجودها وعنفها بأفراها، قافرة - بهذه المبررات - من الشرعية القانونية القابلة - بحكم وضعيتها - للاختلاف معها والجدل حولها، وحتى للحلم بتغييرها، إلى القدسية الدينية التي لا مكان فيها - حسب السلطة وعوامها - للاختلافات أو الجدال فضلا عن التفسير بالتاكيد. هكذا يصبح الدين - بحق - لاهوتا قمعيا، كيف ؟ هذا هو

نقولاً الحداد

هرة أخروي ..



د. رشيد الشحات

رغم أننا نتحدثنا من قبل عن نقول لحداد (أرشيف اليسار - أغسطس - ١٩٩١) إلا أننا نكتشف ضرورة العودة مجدداً للحديث جديد عنه.

ليس فقط لأن الكتابات المرسوعة والدافقة لا يمكن الحديث عنها في بضع صفحات. وإنما لأننا اكتشفنا كنزاً جديداً من المعارف عن سيرة هذا المفكر المرسوع. بدونه تصبح الصورة التي قدمناها من قبل ناقصة إلى حد الخطأ.

بطاقة شخصية كانت مفقودة

الاسم: نقولا حداد
محل الميلاد: جردن (جنوب قضاء الشرف، لبنان).
تاريخ الميلاد: ٢٥ ديسمبر ١٨٧٢.
المهنة: كاتب - صحفي - مبدلي (في آن واحد).

تاريخ الوفاة: شتاء ١٩٥٤.

والفتى ابن الأسرة الفقيرة كان شغافاً بالتعليم والتعلم. توفي أبوه وهو في السابعة عشرة من عمره وتوقف بموته دخل الأسرة. وافترض الجميع أن ينقطع «نقولا» عن التعليم. لينقطع لإعالة أسرته. لكنه عائد اشتغل وتعلم في آن واحد. بل عائد أكثر فكان يدرس مناهج عام دراسي بأكمله في كل أجازة صيفية. ليقتنظ عامين دراسيين في كل عام.

حياته: وضح فكري متألق ومتشع بموقف يساري واشتراكي صارخ التحدي وحاد في رفض للمجتمع الرأسمالي بكل ما يحمله من «ظلم ويؤس وشبهات» (كما كان يقول دائماً). وكذلك ريز الجميلة المتفجرة حيوية. والتي تزوجها في نيويورك قبل عودة. الثلاثي... وظلت عوناً وسنداً له طوال حياته عاد ونقولا « ليتذكر شهادة الصيدلة. فانتشع صيدلية في شارع التربة البولاقية. أسماها «صيدلية الحداد» وحصل لها على ترخيص بالعمل ٢٤ ساعة. لكنه كان دائماً يقرل ضاحكاً: وهي تعمل ٢٤ ساعة وأنا أبتعد عنها ٢٤ ساعة. فقد أوكل أمر إدارتها إلى بعض المختصين. وتفرغ هو تماماً للمكتبة. وأصدر عديداً من الكتب البالغة الأهمية. والتي تروحي بثقافة موسوعية متروجة ونحاول فقط أن نرصد بعضاً مما أصدر من كتب:

- الاشتراكية.

- هندسة الكون بحسب قاسوس النسبية (أول كتاب صدر بالعربية عن نظرية النسبية).
- فلسفة الثقافة أو جاذبية نيوتن.

- فلسفة الوجود.
- عالم الذرة - أو الطاقة الذرية والتنبؤ الذرية.
- علم أدب النفس.
- علم الاجتماع (مجلدين).
- الديمقراطية مسيرها ومصيرها.
- مناهج الحياة.
- ذكرى وأثنى خلقتهم.
- الحب والزواج.
- شعوب أوروبا (مترجم).
- تاريخ أسس للشرائع الانجليزية (مترجم).

وعديداً من الروايات التي كانت تتخذ أحياناً طابعاً مسرحياً متقناً. وفي أحيان أخرى كانت تتخذ طابع الحوار الباحث عن النهم الأكثر عمقا. ولهذا كان يسميها «حوارات» مثل: الحقيقة الزرقاء. المقدس. ثورة عواطف. وحركات السيدات في الانتخابات. زخولات مصر. جمعية إخوان العهد. حواء الجديدة. ثورة في جهنم. فرعون العرب عند الترك. قاتنه الإمبراطور. تحت راية مصطفى كامل. أسرار مصر. الصديق المجهول. فتاة آل عشقان. من عرابي إلى زغول الخ.

هذا بالإضافة إلى آلاف المقالات والأبحاث والدراسات والفصائد التي كانت تتدفق من قلمه لتجد سبيلها إلى النشر في عشرات

ومعاند ثالثاً إذ يجتاز واحدة من أصعب الكليات وهي كلية الصيدلة. وتخرج صيدلياً (من كلية بيروت الانجيلية) عام ١٩٠٢. وما إن امتلك شهادته في علم الصيدلة حتى نزع إلى القاهرة. ليلتحق بفروع أنطون وروز أنطون شقيقته ورسائل الثلاثة إلى أمريكا عام ١٩٠٧ يوم إصدار جريدة يومية. قبلها كان نقولا قد أصبح صحفياً متحرراً واسهم في إصدار صحيفتين «الرائد» المصري. و«المعروسة». وكان نزع أنطون قد أصدر «الجامعة». وكانت روز قد أصدرت صحيفة نسائية هي السيدات.

ورغم أن الكتبية الثلاثية تتدفق حماساً وتلك الحيرة والكنافة. إلا أن المشروع فشل فشلاً ذريعاً. كذلك فشل مشروع تجاري انشأه للاحتجار في السجاد. شيء واحد اكتسبه هو التعرف على الفكر اليساري والتسلط على يد الفكر الاشتراكي الشهير يوجين ديس. وعالم الاقتصاد اليساري هنري جورج. صاحب كتاب «التقدم والقر». وهكذا كسب نقولا من رحلته أجمل شيئين في

الصحف والمجلات عبر الفترة الممتدة من ١٩٠٩ وحتى ١٩٥٤ .. ورغم أن عشرات الصحف فتحت صفحاتها أمام كتاباته المثقنة والموسوعية، فقد تراكم لديه اكوام من الدراسات والأبحاث والمقالات .. إلى درجة أنه عندما تولى رئاسة تحرير المقتطف (صاحبها فارس نمر باشا) في ديسمبر ١٩٤٩ خلفا لإسماعيل مظهر واستمر في رئاسته للتحرير لتسعة أشهر، احتكر النشر في المجلة لنفسه، وصارت أعدادها تصدر وقد احتلت أغلب صفحاتها مقالات ودارسات وقصائد كانت قد تراكت عنده ولم تتشر .. وكان يوقع بعضها باسمه والي بعض الآخر باسم مستعار «قد» الحرفين الأول والأخير من اسمه الثاني، وكان إسماعيل مظهر قد استحدث فكره إصدار ملحق لكل عدد يتضمن كتابا أو كتابيا في مبحث علمي محدد .. واحتكر «نقولا» الملاحق في الأخرى .. ونقضى أعداد التسعة أشهر وملاحقها، وأكوام الأبحاث لم تزل متراكمة (أبعد عن رئاسة التحرير بسبب محاولته نشر قصيدة عن نشأة الكون خشي صاحب المقتطف أن يعتبرها البعض تعريضا بالأديان .. وسحب القصيدة من المطبعة .. وأبعد نقولا عن رئاسة التحرير).

لكن ما كيفة النشر المتواصل لم تتوقف .. وظلت أغلب المجلات والصحف حافلة بمقالاته.

ونقولا الحداد يختلف عن غيره من المفكرين الشام.

فهو أولا يرفض التحالف مع الانجليز .. مهما كان الثمن .. وعندما تورط شبلي شميل في تأييد الاحتلال البريطاني نكابة في الخلافة العثمانية، ووزعا بأن الاحتلال وفر لمصر مساحة من الديمقراطية هاجمه نقولا غاضبا .. وأن تحرير مصر من الاحتلال الانجليزي هو أمنية كل مصري وما من مصري يقبل مناقشة فيه، ولو قلت له إن الانجليز خدام للنبيين محمد لأصر على القول لا أريدكم ففي هذا الأمر لا يقبل المصري مناقشة.

أما حديثه، أو بالدقة دراساته عن الاشتراكية فكانت تتنازع بالدقة والوضوح والقدرة على الاقتناع.

وللسطر قانون عقوبة معروف ومدون .. ولكن ليس لاغتصاب المنحول (الرأسمالي) لتعب العامل ثانون، فهذا لا يغتصب لا يعد جريمة في نظر القانون .. ولهذا نقول: الاشتراكية تطالب بسن هذا القانون ..

«والاشتراكية تسعى لإقامة العدل والاتصاف بين المنحول والعامل، حتى لا يبقى في طوق ذاك أن يغتصب ثمرة عمل هذا،

ويستمتع بها، وحتى لا يغيش ذاك على جنى هذا».

.. ووسا دامت الأرزاق لا تجتمع إلا بالتعاون .. والأموال لا تجمع إلا بالتعاون .. والشروات لا تجتمع إلا بالتعاون .. وجب أن يتقاسمها المتعاونون .. يجعلها على قاعدة العدل والإنصاف ..

ثم هو يشرح .. ولأول مرة في مصر، تصورا للمجتمع الاشتراكي الذي يريد: «تكون الأرض كلها في الملكية ملك الأمة كلها، وتكون حكومة الأمة قسمة عليها .. ويكون الفلاحون وسائر العاملين في الأرض مزارعين في الأرض بالمحاصة حسبما تجدد الحكومة - أو بالأحرى لجنتها الزراعية- تعيين الحصص تعيينا عادلا.

وكما تشرف لجنة الزراعة على شيوخ الأرض، تشرف لجنة الأبنية على شيوخ الأبنية، وعلى هذا النحو يمكن أن تكون الأمة مالكة لجميع المرافق بلا استثناء. فتكون مالكة للتلفزيون والتليفون والبريد والتمرام ومصلحة المياه ومصلحة الغاز ومصلحة اللين ومصلحة السكر ومصلحة الصابون وجميع أنواع المعامل والمصانع والمرافق والمخازن والمجازر والفنادق والقهورات وكل مستغرق، ويكون جميع أفراد الناس مستخدمين في هذه المستغرات والمرافق، ولكل أجرته حسب قيمة عمله بالتعاون والتكافؤ: (نقولا حداد - الاشتراكية - ١٩٢٠).

لكن نقولا حداد يفهم الاشتراكية فهما متكاملتا .. وهو (على عكس السوفييت آنذاك) يرى أن الاشتراكية لا تكون بغير ديمقراطية، بل لا تكون إلا إذا سبقها تحقيق الديمقراطية فيقول: «وهنا لابد من التنبيه إلى أمر جوهري خطير الشأن، وهو أن تنفيذ المبادئ الاشتراكية يجب أن يسبقه تنفيذ المبادئ الديمقراطية في الحياة السياسية. لأن الاشتراكية ليست إلا ديمقراطية الحياة الاقتصادية، فبإذا لم تكن الحكومة فعلا حكومة الشعب، فلا يمكن أن يتشارك الجمهور في اقتسام الأرزاق».

لنتأمل هذه العبارة المحكمة والحكيمة معا .. ولنتأمل ماذا حل بالاتحاد السوفيتي نتيجة لاقتناع الديمقراطية.

وعندما تفجرت قضية فلسطين في عام ١٩٤٧، وصارت الشغل الشاغل للعرب جميعا، نشر نقولا حداد سلسلة مقالات ودراسات في المقتطف و«الرسالة» و«مثير الشرق» كرسها جميعا لهدم النظرية الصهيونية بتجربتها من أساس علمي حق، وهاجم وبشدة نظرية «شعب الله المختار» .. وقد أحدثت هذه المقالات دوا لأنها تنازلت القضية من جذورها، وحاولت أن تفسر

الصهيونية على أساس توسعي وليس على أساس ديني، وقد أعادت العديد من الصحف العربية نشر هذه المقالات.

وكان نقولا حداد فوق هذا كله فنانا يعشق الموسيقى الشرقية ويكتب عشرات المقالات دفاعا عنها وهاجما حتى أشهر المثنيين أم كلثوم وعبد الوهاب وغيرها إذا ما غنوا الحاناً عربية «وتخدر المشاعر وترهبها على غير الفن الشرقي الأصيل».

كما شن هجوما ضاربا على كل الأثكار الغبية ودافع عن العلم والعقل .. فكان قاتما كسا وصنفته وداد سكاكيني درجل ملائكي الطبع، إنساني المذهب، ما عاينت منه فعلا يراد به السوء ..

ويستقدم العمر بالرجل دون أن يكف عن الكتابة أو الإبداع، وعاش حياة مفكر ومعلم يؤمن بواجبه نحو العطاء المتواصل ..

وفي صباح كل يوم كان يستقر في محل «لوك» قرب ميدان سليمان باشا ليلتف حوله عدد من تلاميذه ومريديه ليقض عليهم من علمه ومعارفه .. وكان الأكثر انتظاما في هذه الجلسات وداد سكاكيني وزوجها د. زكي المحاسني ووديع فلسطين ومحمد عودة وعلى آدم.

أما في المساء فكانت جلسته تنتقل إلى النادي الشرقي (المقر الحالي لحزب التجمع) حيث يرأس نشاطه الفكري المميز .. وكانت محاضراته الأخيرة عن «جاذبية الأكران وجاذبية الحسان» .. وبعد محاضرة أيدع فيها، وأمتع الحاضرين، خرج يستند إلى كتف زوجته الزكية «روز» عابرا الطريق إلى بيته القريب .. كان الجو باردا، ولم يحط الرجل بما يكنى فاصيب بالتهاب رئوي حاد .. ورحل سريعا .. وبعد بأقل من عام لحقت به محبوبته الدائمة «روز».

وعبر منحنيات عدة امتدت من مطلع القرن حتى ما بعد منتصفه، تغيرت أوضاع كثيرة ثورة ١٩١٩، ثورة ١٩٥٢ وما بينهما لكن أيا من ذلك لم يجذب انتباهه، أو لم يدفعه إلى تغيير رؤيته للمستقبل، فالجديد والجدير بالاهتمام عنده هو اليقين بالاشتراكية، واليقين بالعلم والعقل والفكر المادي .. وكل ما عدا ذلك كان يعتبره من التفاصيل ..

ولقد سبب له تقسكه بالفكر المادي عددا من المشكلات والأعراض، أقلها كان طرده من موقع رئيس تحرير «المقتطف» وكان منصبا مرموقا في عالم الفكر والثقافة .. وأنها كان ما أحاط به من محاورات للتعريض على فكره، والدعوة للأعراض عنه، لكنه وأصل العطاء الموسوعي والمتعدد الجوانب حتى آخر لحظات حياته، غير مكثرت بقرهات المعارضين أو المعارضين.



فن

«الرجل الثالث»

سينما تعاني الغيبوبة..

ووطن يعاني الغياب!

أحمد مرسي

لن تستطيع ولو لحظة واحدة ، وأنت تشاهد فيلم «الرجل الثالث» إلا أن تسأل نفسك المرة بعد المرة: ما الذي دفع المخرج على بدرخان - بما تعرفه عن تاريخه الحجازي في صناعة الأفلام- لكي يقع اختياره على هذه «التيمة» وذلك النمط السينمائي لـ فيلم من أفلام المطاردات البريسية ، بعد انتظار دام أربع سنوات كاملة.

ولابد أنك تضع في اعتبارك أن على بدرخان ليس من هؤلاء المخرجين الذين اختاروا أن يتخذوا الفن السينمائي مهنة يتبرهن بها من خلال صنع الكم الرافز من الأفلام ، بل إن الفترات الطويلة التي يستغرقها إعداد المتأمل المتعمق لفيلم ما تجعل حصاده الكمي محدوداً ، لكنها كانت الضمان لكي يترك بصمته الفنية الواضحة على كل أفلامه ، حتى أنه يفضل أحياناً أن يشترك بدور إيجابي في كتابة سيناريوهات هذه الأفلام ، أو هو على الأقل يختار النصوص السينمائية التي تنتمي على نحو ما إلى عالم فني خاص به ، لأنه في كل الأحوال ينظر إلى عنصر «القصة» على أنه مجرد خطوة أولية أو علامات للطريق ، بينما يصبح الفيلم بعناصره البصرية هو الرحلة الحقيقية ، الفنية بالتفاصيل الدقيقة ، للواقع الحي لشخصياته الحرة والتشيرة على السواء.

مصدر التساؤل إذن حول السبب في اختيار بدرخان لسيناريو «الرجل الثالث»

الرغم من اختلاف موضوعاتها وأنكارها لأفكارها وحتى توجهاتها السياسية ، تلك الروايات التي تتجسد في قدرة الفنان الموهبة على الاعتراض من الإنسان ، بخيره أو شره ، بضمته أو قوته ، بقلة جيلته أو عزمه الدائم على مواصلة الحياة ، وهو يعيش أحياناً حالة من التوتر الحلق بين الوجدان الذي ترقف عند لحظة عاطفية متأججة من الماضي ، والبصمات المستقبلية التي تركها الزمان على مشاعره ، كما في فيلمه الحب الذي كان (١٩٧٣) الذي كتبه وأنت المهيمن ، وهو التوتر الحلق ذاته بين براءة الطبيعة الأولى وتعتيد المدينة المعاصرة كما في «شيلبي» وأشيكله (١٩٧٧) المأخوذة عن مسرحية الكرميديا الثالثة للكاتب الإسباني ألخاندرو كاسوتا وسرودة سينمائية لصالح جافين ، هذا الفنان الرقيق الذي قدم في سيناريو «شفقة وموتلي» (١٩٧٩) معالجة تتميز بالشفافية والنفاذ إلى جوهر الإنسان والتاريخ ، لوحدة من الملاحم الشعبية المعروفة ، حتى أنه ينتهي فيها إلى طرح تساؤلات عميقة حول المسلمات التي تنصورها بدعوى عن الشرف والحرية ، فتدرك أنها لم تكن إلا أفكار مشروطة صنعها واقع شائه ، كما أن فيلم «أهل القمة» (١٩٨١) الذي اشترك فيه بدرخان في إعداد السيناريو عن رواية قصيرة لتجيب محفوظ ، يأتي وكأنه رؤية شاهد عيان لتاريخ كامل يتداعى وآخر يتشكل ، ومع هذا البناء الجديد الذي يقدم على أنقاض القديم يجد الإنسان نفسه مرة أخرى وهو يعيش حالة من التوتر الحلق ، بين الاستسلام لتاريخ أو واقع يبدو قريباً محتملاً ، وبين الإرادة الإنسانية القادرة على صنع التاريخ وصياغة الواقع ، من خلال المعاناة المبررة التي لابد أن يعيشها الإنسان لكي يحصل على حريته.

من أجل أن تبقى

«السينما الجديدة».. جديدة

فوق السطح من كل هذه الأفلام قد تخيم سحابة تشي بندر من التشاؤم الوجودي أو السياسي حول مصير الإنسان ، لكن في أعماقها تشع روح خفية قوية تؤكد على أن الإنسان قادر درماً على أن يتجاوز ما تصوره قدره لا لئلا يكون منه ، وأن يصنع من هذا القدر تاريخاً قد يأتي في راحته أحياناً بما قد لا تشتبه

ليس كما يتصور البعض - ومنهم بدرخان نفسه - نوعاً من فرض الرواية على الفنان ، وإنما هو تعبير عن افتقار التمسك الجمالية والسياسية الخاصة التي تقع بها الفنان في أفلامه السابقة ، لا فرق في ذلك بين فيلم ينفذ على أرض البحث عن أخطاء الماضي وتوجيه النقد المرير له ، دون أية بادرة لاتخاذ ذلك طريقاً لاستشراف المستقبل ، كما ترى في «الكرونك» (١٩٧٥) الذي كتبه مخرج الليشي ، أو على النقيض في فيلم «الجوع» (١٩٨٦) الذي اشترك على بدرخان في صياغة نصه السينمائي ، من خلال معالجة شديدة العمق والشراء للحمية لتجيب محفوظ «الحرافيش» ، حتى أن فيلم يصعب في النهاية رحياناً متجانساً من الأسطورة والتاريخ في رؤية تكاد أن تكون تجسيدا شاعرياً وسياسياً في آن واحد لإرادة الإنسان على تجاوز الحاضر ، أي كانت قمامته وقسوته.

بين هذين النيليين النقيضين تدرك الروايات العميقة التي تربط جميع أفلام على بدرخان ، وتجعل منها وحدة واحدة على

السفن، لكن الرحلة الإنسانية سوف تضي
دائماً إلى أفق أكثر رحابة وحرية. إن تلك
الرؤية الشاعرية والسياسية هي التي استطاع
على بدرخان أن يقدم لها خيلاً بعد فيلم-
صباغة أقرب إلى الرضوخ والاكتساح، حتى
في فيلمه «الراعي والنساء» (١٩٩١)،
الناخوة عن المسرحية الإيطالية، وجرعة في
جزء الماعز لأوجييتشي، فيينا انزل خيرى
بشارة في فيلمه الناخوة عن المسرحية
نفسها ورغبة متوحشة إلى الجانب البدائي
الروحى من تصارع الرغبات الإنسانية، ترى
بدرخان وقد استطاع أن يعثر فيها على
العلاقة الغامضة بين الفريضة والسياسة، وأن
يقع يده على المحيط الرقيق الذي ينصل
ويصل بين الحب والاستسلاك، أو بين الحلم
الطوباوى لإقامة مجتمع عادل والاصطدام
بترغبات السيطرة والاستفراد والاستبداد.
إن شئت تلخيصاً لما يربط بين أفلام
بدرخان القليلة في عددها، المعيقة في
تأثيرها، نسف تجده في العلاقة الجدلية
بين الشاعر والسياسي، الحساسية
المرهقة تجاه متغيرات الواقع، وهي
الحساسية التي يشترك فيها- بقدر متفاوت

من الوعي والتضج- مع العديد من أبناء جيله
(دون أن تضع تمريراً قاطعاً مانعاً لمصطلح
«الجيل») وربما كانت تلك الحساسية هي جوهر
ما نسميه أحياناً والسينما الجديدة» (وذلك
مصطلح آخر أكثر غموضاً والباساً)، فهي
ليست سينما تبحث عن الإبهار الشكلى من
خلال بهلرانيات سينمائية كما جسدتها الأفلام
الأولى لحسين كمال وسعيد مرزوق
ومحمد راضى فيما بين عقدي الستينات
والسبعينات، وهي أيضاً ليست «السينما
الجديدة» التي تعلن عن نفسها من خلال
البيانات النظرية تارية العبارات ملتصبة
الكلمات كما شهدنا النصف الأول من
السبعينات، فهذه السينما أو تلك لم تكن في
حقيقتها إلا باباً للدخول إلى عالم صناعة
السينما، حتى أن أصحابها انتهروا إلى أحضان
السينما التقليدية التجارية وأصبحوا من أبرز
صناعها وممثليها، لكن «السينما الجديدة»
كما نعتيها هي التي استطاع
أصحابها - خلال عقد الثمانينات
على نحو خاص، وفي تجارب تراوحت
بين النجاح والاختراق - أن يقدموا
سينما أكثر التصاقاً بالواقع المعاصر

وقضاياهم، فهم لا يتبعون تلك الوصفة
الشائعة لنظرية «الثورالذاتى» في
السينما المصرية التي تجعل الأفلام الجديدة
تخرج من أعطاف الأفلام القديمة، بنفس
شخصياتها وحكاياتها وأبطالها، وإنما يتبعون
الواقع الحى، الشرى بتعقيداته، الغامض
بتشابكاته، على أنه المصدر الأول الذي
ينبغى عليهم أن ينهلوا منه، لكن الأكثر
أهمية هو أن أخرج أفلامهم هي تلك
التي تحاول أن تطرح الأسئلة
الصحيحة بدلاً من أن تزعم القدرة
على تقديم الاجابات المجازة للأسيرة
في أغلب الأحيان في دائرة الأفكار المغالية
التي تشكلت من أرواح بعض مثقفى الطبقة
المتوسطة، أو الذين فقدوا نظرتهم ولا تقول
نظرتهم- الشورية تحت دعوى التكيف مع
الواقع الجديد، وأصبح مهمهم هو تقديم
التصويرات لما يبدو من استسلام للظروف
الراهنة، وهو الحال الذي انتهى إليه-
للأسف- بعض من أهم صناع السينما المصرية
خلال السنوات التي انقضت من عقد
التسعينات.

توانا إذن نبدي أحياناً بعض القسوة على
بعض فناني السينما الجديدة، لكن مصدر ما
يبدو على أنه نوع من القسوة لا ينبع إلا من
إيماننا بقدرتهم على الإسهام في صناعة
المستقبل (يقول كازنيتزاكس في مسرحية
«كريستوفر كولومبس» عن البطل الذي
وجد نفسه في لحظة من لحظات يأسه وحيداً،
لأنه اكتشف أنه يؤمن دون غيره بالأرض
الجديدة التي كان يراها بقلبه قبل أن يراها
بعينه، «إني لا أشفق عليه لأني أحبه»
وقد يبدو الناقد أحياناً وكأنه يكتفى
بأن يجلس في مقعده الوثير، ليطلق أحكامه
الصارمة على الفنان الذي يحارب معركته
وحده، في ظل ظروف صناعة السينما المتردية
، مما يجعل الفنان يرفض بعض الآراء النقدية
لأنه يراها تأتي من «خارج الملعب»، لكن
الحقيقة أن الناقد والفنان - بقدر وعيهما
الجمالى والسياسى - يحاربان معركة واحدة
ومن خندق واحد، رغم اختلاف وسائلهما
وأسلحتهما، وقد أزعج أن دور الناقد أكثر
حساسية وخطراً، فرما اضطرت الفنان أحياناً
إلى أن يتخلى عن قدر من أحلامه،
فالسینما على أية حال هي «أكل عيشه»
وهنا يكون على الناقد أن يفهم ويتفهم ماذا
يحدث للفنانين الجادين في ظل أزمة السينما
، التي ليست في جوهرها إلا أحد أوجه أزمة
أكثر عمقا واستحقاقاً، وأن يلقى الضوء على



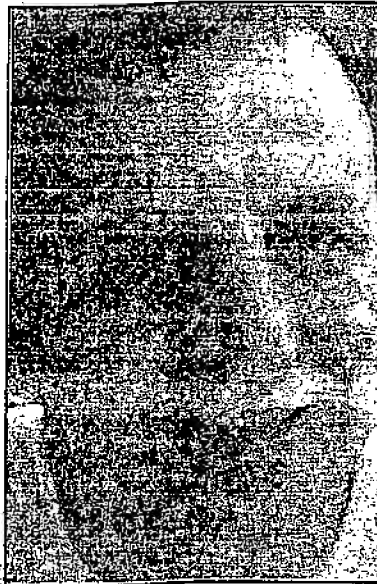
تنويع قديم على نفخة قديمة

إن جوهر التراجيع الذي يجسده فيلم الرجل الثالث في رحلة على بدرخان السينمائية هو أنك لا تشعر إلا في لحظات خاطفة أن هذا الفيلم ينتمي إلى عالم صاحبه حتى أنك تدرك كلما مضت بك مشاهد الفيلم أنه - ربما للمرة الأولى في حياته - لا يبذل جهداً فنياً حقيقياً في تأمل السيناريو الذي كتبه يوسف جوره - عما يقال أنه مقتبس من قصة حقيقية - وهو السيناريو الذي يعتمد على نفس المفردات التقليدية القديمة، عن زعيم العصاة رستم (محمود حميد)، الذي يلتقط الطيار كمال خلال أزمة مالية تراجعه، فيندفع في طريقة بالعشقة سهام (ليلى علوي)، لكي ترقعه في جبالها حتى يشترك مع العصاة في تهريب المخدرات، ناهيك عن نفس الشخصيات النمطية الأخرى مثل صديق البطل طازق (محمد الصاوي) الذي لا يتعدى دوره أن يطلق بدلاً عن البطل بعض اللكمات في المشاجرات، أو اقراضه بعض المال، أو اصطحابه إلى الملاهي الليلية حيث يمكنك أن ترى معها بعض الرقصات والأغنيات. إنك لا تستطيع أن تخطئ أبداً تلك الطريقة السطحية المتعجلة التي رسم بها السيناريو شخصياته، وهي الشخصيات التي استطاعت السينما المصرية المعاصرة - حتى المتراخية منها - أن تضفي إليها أحياناً بعض اللمسات التي تضفي عليها قدراً من الإنسانية والإقناع، لكنه هنا ترى نفس زعيم العصاة والعشقة كما كنت تراهما في أفلام الأربعينات، ولتدع جانباً تلك المخلقة التي دفعت بأصحاب الفيلم لكي يطلتوا عليه الرجل الثالث في إشارة لفيلم عز الدين ذو الفقار «الرجل الثاني» (١٩٥٩) الذي يعتمد على قصة مشابهة، كما يمكنك أن تنسى ذلك المحيط الراعي الذي يجعل بطل الفيلم واحداً من رجال حرب أكتوبر، فهو ليس إلا خيط متحماً يحاول به صانع الفيلم اعتصاف دلالة سياسية في جملة حوار يتيمة مع محاولة باعثة لاستعارة بعض ملامح دور أحمد زكي في فيلم «ضد الحكومة» لاصطناع قدر من الصراع الدرامي بين إحسان البطل بالفشل في حياته الأسرية، وورعته في اكتساب احترام ابنه الصغير، الذي يفترض هنا من سياق القصة أن يكون

حاراً، منسجماً كل الكتابات النقدية التي تحفظت على فيلمه بأنها لم تستطع أن تتذوق أو أن تنهم الفيلم، أو إنها تعاملت معه على أنه مجرد فيلم ينتمي إلى نمط أفلام الحركة والمطارادات البرابسية، وقد يكون معه بعض الحق في ذلك الدقاع، لأن انتماء أي فيلم لنمط سينمائي لا يمنع أن يصبح على يدى فنان مبدع عملاً فنياً ثرياً بالدلالات الإنسانية الشجدة، بل إن بعض المعالجات المختلفة لنمط سينمائي واحد قد تكون شهادة حية على التغيرات العميقة في السياق التاريخي، وهناك العديد من الدراسات في علم اجتماع السينما تقدم صياغة شديدة الوضوح للتاريخ الأمريكي، من خلال المقارنة بين سلسلة من الأفلام تم إنتاجها في عقود مختلفة، لكنها تنتمي إلى نمط سينمائي مثل أفلام الجريمة أو الخيال العلمي أو الغرب الأمريكي.

بل إن فيلماً على بدرخان مثله الراعي والنساء يصبح هو ذاته دليلاً على قدرة الفنان على تقديم تنوعات شديدة الخصوصية والعمق لتيمة لا يبدو منها على السطح إلا صراعاً جنسياً فجاً (وأرجو ألا تقع في فخ المقولة الساذجة الشائعة عن أن التيمات الدرامية محصورة في عدد معين من الأفكار، وهي المقولة التي يسر بها بعض الفنانين أصالهم التأففة، فإذا كان هناك عدد محدود جداً من حروف الهجاء، فبأن هناك ملايين القصائد التي يمكنك أن تكتبها).

المخرج على بدرخان



ما نسميه «سينما الأزمة» في محاولة لتجاوزها لا لتكرسها كما قد نرى اليوم في بعض الكتابات النقدية، والتي تجسد بدورها «نقد الأزمة»، لأنها أصبحت أيضاً عند بعض النقاد وسيلة لكسب القوت، أو الإذعان للتيار السائد ومحاوله ركوب الأمواج وسينما الأزمة، ونقد الأزمة، ليساً الأجزاء من ثقافة الأزمة، التي تخلق فيها الكثير من المشتتين عن الأحلام الحقيقية، ناهيك عن المشاركة في صياغة المشروع القومي، فأى مصير ينتظرنا ونحن نقضى سائرنا أو مسيرين في هذا الطريق؟!

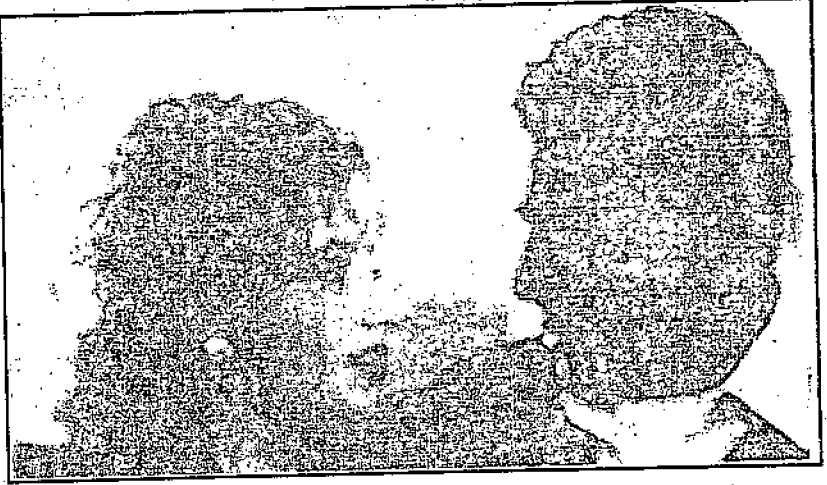
صراع بين الحلم والواقع

قد نجد في فيلم «الرجل الثالث» برقا خاطفا لهذا الصراع الذي يحتمل بداخلنا - وربما بداخل صانع الفيلم أيضاً - عن التناقض الهائل بين الأحلام القديمة والمصير اليأس الذي انتهينا إليه، فيها هو البطل كمال شريف (أحمد زكي)، الطيار السابق الذي حقق إنجازات بطولية في حرب أكتوبر، وهو يتأمل صورته في بزمه العسكرية، وقد أصبح اليوم بعد عقدين من الزمن كهلاً وحيداً، حائراً بين طريقين: أن يمضي في رحلته و عزله عاجزاً عن التأثير في الواقع، أو أن يتقبل صاعراً دخول الدائرة الملوثة التي قد فتحة قدراً من النجاح والشراء كما تحمدها المواضع الاجتماعية السائدة، وفي بلاغة بصرية تتميز بها على بدرخان - وإن افترضنا معظم مشاهد فيلم «الرجل الثالث» نرى صورة الطيار القديم شاباً مشغولاً، لكنها محاطة بإطار - لا تستطيع الخروج منه - سجنه خلف الزجاج السيك الذي تلتصق على سطحه انعكاسات لوجه البطل النحيل وقد ارتسخت على وجهه علامات الآسى، إنه الترتيب بين الصورة والحقيقة، بين التناقض والإحباط، لكن الصورة الجاهدة هي الأصل، بينما انعكاس الحقيقة هو الطيف، وعندما يكسر البطل في ذروة يأسه زجاج الصورة وإطارها، لا تملك أن تعطى إجابة واضحة عن السؤال: هل يمضي ذلك تحطيم الماضي بكل ما بعينه، أم أنه يمتنى على التقيض تحريره من أسر له لكي يتفاعل مع الحاضر من أجل مستقبل جديد؟ ربما كان ذلك هو المحيط الرئيسي الذي جعل على بدرخان يدافع عن فيلمه دفاعاً

المصرية الراحلة اليوم ، وما يجسده من سينما الأزمة ، هو أن الأغلب من فنانينا وهم جزء من المناخ الثقافي العام - يعانون من حالة عزلة عن السينما ذاتها ، سواء على مستوى الحرفة أو الفن أو الرسالة ، وهو قول قد يثير بعض الإنكار أو الاستنكار ، لكن الواقع يؤكد أن هناك بعداً عميقاً غائراً يفضل بيتنا وبين ما يحدث في السينما في بلاد عديدة ، المتطورة منها والتامية ، فما زالت بعض أفلامنا تحاول أن تجد مشغلا الأعلى الذي تحثبه في التقليد اليامت لمشاهد المطاردات الدامية والانجازات المدوية والحياة في قلب الليل والملاهي الفاخرة ، ووقوع عشيقه زعيم العصابة في هوى البطل وعونهما معا إلى أحضان الفضيلة بعد الاستغراق الطويل في مخادع الرذيلة ، فأين ذلك الصراع الدرامي الهزيل من رقة على بدرخان وقدرته على مستوى الشكل والمضمون على النفاذ لأعماق النفس البشرية ، حيث يرصد المنطقة الرمادية فيها ، ويسجل التحولات المرفقة للمشاعر والأفكار الإنسانية في واقع لا يتوقف أبداً عن التغيير؟

لكن ذلك كله ليس غريبا وقد أصبحت على مستوى الوطن والحلم بمشروع قومي أقرب إلى حالة من الغياب عن واقعنا ذاته فإذا كان العديد من السينمائيين حتى الجادين منهم لم يعرفوا لماذا يصنعون الأفلام ولم يصنعوها ، فليس ذلك إلا ترجمة لواقع أكثر مأساوية ، ترى فيه الأساطير وقد تحولت إلى حقائق شبه تاريخية ، بينما التاريخ الحقيقي وقد تحول إلى أساطير خرافية أو ترى فيه كيانا صهيونيا مصطنعا وقد أصبح في نظر مستوطنيه الغاصيين وطناً يؤمنون بالانتماء إليه ، بينما يتحول الوطن الحقيقي إلى كيان مشوه ، يفقد فيه المواطن إحساسه بالمواطنة ، كما يفقد علاقته السوية ، وعقده الاجتماعي ، بمن يضعون أنفسهم في موقع السلطة والسلطان.

قد لا نستطيع أن نتبع تفكك إذن من أن تتسلسل وأنت تشاهد فيلم «الرجل الثالث» عن السبب في صنع على بدرخان لهذا الفيلم ، لكن الإجابة قد تكمن في أن الفن في ظل الأزمة الراحلة قد تخلى في معظم الأحيان -عن دوره ورسالته وأن هناك حالة من انعدام الوزن وفقدان الاتجاه قد أصبحت تسيطر على كافة مناحي الحياة في مستويات عديدة من السياق الذي نعيش فيه ، هذا السياق الذي يفرض فيه البعض على وطن في وزن مصر أن يعيش على هامش العالم والتاريخ ، لكنهم وحدهم هم الذين سيصبحون الكيان الذي يريدون له أن يصبح سوقاً للسيراميك والهياكل الجرسية ، بينما يسقط فيه أبناء وأصحاب الوطن الحقيقيين إلى قاع سحيق من الفقر والإهمال . وإذا كنا نريد حقاً سينما حقيقية ، فإن علينا أولاً أن نصنع وطناً حقيقياً.



شأياً يافعاً ، لكن رغبة المنتج في اشتراك ابنه الصغير محمد أحمد السبكي في الفيلم على أنه «الطفل المعجزة» (هكذا تقبل الاعلانات والتبهرات فرضت أن يكون طفلاً ، كما فرضت تصويره مع أحمد زكي في مشاهد عديدة لا ضرورة درامية لها ولم يجد على بدرخان مفرأ من تنفيذها ، من بينها مشهد تسجل على يملك أن تطلق عليه «رحلة ابن المنتج في حديقة الحيوان» لكك من جانب آخر سوف تستمع إلي صناع الفيلم وهم يتحدثون عن المبالغ الانتاجية الطائلة ، (يقال أنها بلغت مليوناً ونصفاً من الجنيهات أتى المنتج السبكي بالطبع من تجارته الأصلية خارج عالم صناعة السينما ، كما يذكرونك بتكاليف ايجار الطائرة المروحية التي يفترض أن يتردها بطل الفيلم ، (ويقال أيضاً أن أحمد زكي استغرق وقتاً طويلاً لكي يجيد ركوبها رغم أن كل مشاهد الطيران الحقيقي تمت بالطبع من خلال الدوبلير) ، ناهيك عن مشاهد المطاردات التي يقرلون لك أنها للسرقة الأولى في السينما المصرية ، رغم أنك لن تبذل جهداً كبيراً لكي تلحظ تنفيذها المتواضع بالمقارنة مع أفلام صناعات السينما التي تجيد تقديم هذا النمط حتى من خلال ما يسمون بمخرجي الوحدة الثنائية ، التي تكون مسترليتهم بحصيرة في تنفيد مثل هذه المشاهد . (ولعل هذا يعيد إلى الذاكرة تلك الأسئلة الساذجة التي توجهت بها بعض أفلام الصحافة الفنية ليوسف شاهين عن طريقة تنفيذه لمشهد العاصفة في فيلمه «المهاجر» الذي يقال أنه تكلف أكثر من ستة ملايين دولار - فأجابهم بأنه استعان في هذا المشهد ببعض «شكاثر» الجيس والأسمت ومروحة ضخمة لطائرة قديمة).

لماذا ولمن نصنع الأفلام

إن ما يبعث على الأسى حقاً في بعض أفلام سينما الأزمة أننا نكتشف أن عدداً من الفنانين الذين كنا نأمل في قدرتهم على تجاوز الأزمة قد وقعوا أسرى في وهم التقليد الركيك للسينما الهوليودية التقليدية ، في الوقت الذي تحاول فيه صناعات السينما في مختلف بلاد العالم -ليس في أوروبا وحدها ، ولكن أيضاً في الصين وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وأستراليا - أن تقدم سينما جادة ، سواء من خلال إقامة البنية الأساسية لصناعة السينما ، أو تمهيد الطريق أمام أجيال جديدة من السينمائيين الواعدين ، أو من خلال الحلم الجميل بصياغة رؤية جمالية وسياسية ، تنصهر فيها عناصر التراث والملاحم الوطنية بالامكانيات التقنية المتاحة ، ونجاح صياغة هذه الرؤية لا يمكن بأية حال أن يعتمد على أموال ساسرة صناعة الأفلام أو سيطرة الموزعين في بلاد النفط.

إن من أهم الملاحم التي تميز أزمة السينما



صيف حار جداً

الدكتور صدقي وعلى القانون
- وكانهما (الحكومة والقانون)
- جنباً عن الصلة بحمل النظام
السياسي القائم وكان الصحافة
وحرية التعبير لم تكن تعانى
قسهل صدور هذا
القانون - فالصحفى الذى يتمسك
بعلم جواز حبسه احتياطياً لا
يجذبه ذلك النص فى حالة
إعتقاله - والجريدة التى ترى فى
القانون وحده عقبة أمامها -
يمكن تعطيلها وتضييق الخناق
عليها لحد التوقف وسحب
ترخيصها عن طريق نصوص
قوانين الأحزاب والعيب
ومكافحة الإرهاب وغيرها .
والأمثلة موجودة . (أين جريدة
صوت العرب والعيب ومكافحة
الإرهاب والأسرة العربية
- ونون... (١).

لذلك فرأى أنه بقدر الرقعة
الشامخة والعظيمة للصحفيين
المصريين ويقدر عظمة الشعب
المصرى الذى زحف فى مهرجان
شعبى رائع على مقر حزب الوفد
لحضور مؤتمر المعارضة . إلا أن
أداء المعارضة المصرية كان دون
المستوى . فكان المرجحى على
الأقل طرح برنامج حدد أدنى
للإصلاح السياسى يكفل على
الأقل إجراء انتخابات حرة فى
المرحلة القادمة - والضغط لتحقيق
ذلك بالتلويح بالمقاطعة الجماعية
ومناشدة نادى القضاة للإشراف
الفعلى على الانتخابات والقضاة
لهم موقف مؤيد لذلك.

محاولة

اغتيال الرئيس

إنزعجت مثل باقى المواطنين
نور سماعى بمحاولة الاغتيال .
أولا لرفضى التام لهذا الأسلوب
من حيث المبدأ ، وثانياً :

حرية الصحافة ولم تكن المعركة
خاصة بالصحفيين فقط - فحرية
الكتابة والنشر والتعبير هي
جوهر أى نظام سياسى وإذا كان
الاتجاه الغالب لدى الصحفيين
فى قصر معركتهم على طابعها
المهنى - وهذا حقهم حيث أن
الأثر المباشر للقانون يمسهم
بشكل ألولى ومباشر - إلا أن
الأحزاب والقوى السياسية لم
تستطع أو لم ترد أن تنقل
المعركة على نطاق أوسع يشمل
طبيعة النظام السياسى الحالى ،
والذى يتمثل فى حكم فردى
يعطى رئيس الجمهورية
سلطات واسعة تشريعية
وتنفيذية وقضائية . تجعله
ليس حكماً بين السلطات ، بل
سلطة نافذة فوق السلطات
جميعها . وكان مطلوباً من
المعارضة أن تربط بين صدور
قانون يحد من حرية الصحافة
بهذا الشكل الذى صدر به - وبين
جوهر الديمقراطية وطبيعتها .
الشكلية التى نعيش فى ظلها -
رأن تطالب بالإصلاح السياسى
والدستورى الذى ينهى حكم
الفرد - ويفتح الباب أمام
إمكانية تداول السلطة سلمياً
- عبر انتخابات حرة بصدق عن
حقيقة الأوضاع والقوى
السياسية بالمجتمع .

ولكن غراب هبنى
فانتهدثون فى مؤتمر المعارضة -
انصب كل غضبهم على حكومة

القضايا الرئيسية التى تهم
الوطن والشعب على بساط
البحث . وأثارا عشرات الأسئلة
التي تحتاج إلى إجابات ،
وكشفنا صورة المجتمع المصرى
من داخله بكل تفاصيله
ومكوناته و أبرزنا توازنات القوى
السياسية والاجتماعية بداخله ،
والراصد للصورة لابد أن يلاحظ
النقاط التالية:

أزمة

النظام السياسى

لم تكن الضجة التى ثارت
عقب صدور قوانين الصحافة
الأخيرة مسألة خاصة بموضوع

تحققت نبوة الكاتب الكبير
محمد حسنين هيكى بأن صيف
٩٥ سيكون مليئاً بالأحداث
الهامة وأن عام ١٩٩٥ لن يكون
عاماً عادياً . . . وها هى البشائر
تظهر ولم يمر سوى نصف العام
فقط . فما كدنا نلتقط الأنفاس
من متابعة معركة قانون
الصحافة الأخير وما أثارته
من ردود أفعال . . . وانعقاد مؤتمر
شعبى للمعارضة بمقر الوفد
حضره عشرة آلاف مواطن على
الأقل - لم يتعبد مثله منذ
فبراير ١٩٨٧ - حتى أخذنا
جميعاً بمحاولة الاعتداء على
الرئيس مبارك فى أديس
أبابا . . . وهذان الحدثان الكبيران
طرحا فجأة ومرة واحدة كل



محمد
حسين
هيكى

لتخوفى مما كان يمكن أن يحدث داخلياً لوجهت المحاولة ، فالرئيس لا نائب له ، ورجال الرئيس يغلب عليهم الطابع الوظيفى التنفيذى وليس من بينهم من كان له أن يحسم صراعاً حول السلطة إذا نشب مما كان يمكن أن يجر البلاد لحالة من الفوضى العارمة والاضطراب ، لأن أسلوب الحكم الفردى الذى نعيشه لا يجعل انتقال السلطة فى حالة حدوث طارئ أمراً طبيعياً وسهلاً .

لا بدليل عن الديمقراطية

أثبت موقف الشعب المصرى وقواه الفاعلة ، أن كل القوى السياسية لا ترضى سوى الديمقراطية طريقاً للتغيير ، ومصر مؤهلة حتى الآن لإحداث تغييرات ديمقراطية بنظام الحكم تفتح المجال لحكم مدنى ديمقراطى حقيقى يساعد على القضاء على الإرهاب وأحداث توازن اجتماعى وسياسى بالبلاد ولكن الأمر يتطلب أولاً وقبل أى شئ وحدة المعارضة التى قد ترتضى مبارك رئيساً - ولكن فى نفس الوقت تطالب بنظام برلمانى ديمقراطى تكون الوزارة فيه مسئولة مسئولية حقيقية أمام برلمان منتخب انتخاباً حراً مباشراً من الشعب عبر انتخابات نزيهة تتم تحت الإشراف المباشر والفعلى للقضاء - وفى وجود وقاية دولية ، وأن يكون رئيس الدولة حكماً بين السلطات وليس رئيساً لحزب من الأحزاب ، إلى آخر تلك المطالب التى تكفل وضماً دستورياً ينهى مظاهر الحكم الفردى ويحول الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية ، فقد أثبتت الأحداث أننا لسنا ضد الرئيس مبارك لشخصه (مثلاً حصل الأمر مع السادات فى نهاية

أيامه ، ولكننا ضد أسلوب ونظام الحكم فى الدولة ونسود أن ننسده إلى أن معارضة نظام الحكم ليس فيه خروجاً على الشرعية أو على المجتمع - فالمقومات الأساسية للمجتمع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية - حسبما وردت بالدستور الحالى بالباب الثانى فى فصلين - ليس من بينها نظام الحكم - الذى يمكن أن تطالب بتغييره دون أن تنهم بالخروج على مقومات الشرعية أو على الأسس الأساسية للمجتمع . بل إن المطالبة بنظام ديمقراطى ونيابى أمر واجب على كل وطنى من أجل إنقاذ البلاد من أية مخاطر محتملة - ولتحقيق التقدم السياسى والنمو الاقتصادى المنشود . وهذا الأمر مسئولية أساسية وأولية لكل القوى السياسية المضرة بمختلف اتجاهاتها - ما دامت ارتضت الديمقراطية طريقاً .

وفى هذا الصدد فنحن نرحب بأعلان الإخوان المسلمين السياسى قبلهم التعددية وحقوق المرأة والأقباط - فهذه بادرة طيبة ولكن الأمر

يتطلب خطرة شخاعة منهم وهى إعلاتهم تكوين حزب سياسى يكون له صائناً وعليه ماعليتنا ، بمعنى أنه يمكن إنعقاد برنامجه وسياساته ، دون أى محاولة لإضفاء قدسية دينية على ما يطرأ عليه من أفكار - فهم بشر ونحن بشر ، ولهم الحق فى أن يستمدوا برنامجه من المصادر التى تتلاءم مع عقيدتهم واتجاهاتهم ولكنها تبقى فى النهاية اجتهادات بشر - وبمعنى أوضح مطلوب منهم التخلي عن ادعائهم بأنهم هم " الإخوان المسلمون " ، لأن هذا بمفهوم المخالفة كما يفهم القانونيون - يعنى أن من ليس معهم ليس مسلماً . وهذا المنهج فضلاً عن كونه يتعارض مع مفهوم الديمقراطية ومع جوهر التعددية السياسية التى تعنى القبول والاعتشاق بالآخرين حتى النقيض . ففقيه بذرة الإرهاب الفكرى .

فالديمقراطية التى ننتخبها ليست قطاراً للوصول للحكم فقط ، بل هى منهج شامل للمعارضة قبل الوصول للحكم

أسامة الهضيس



وبعد الوصول للحكم كذلك . وهذا لا ينطبق على " الإخوان المسلمون " وحدهم بل هو مطلب موجه لكل القوى السياسية اليسارية واليمينية منها أن تراجع مواقفها الفكرية ، وأطروحاتها السياسية من الديمقراطية كمنهج شامل لكل المراحل . فممازالت ممارسات بعض تلك القوى فى بعض المواقف تثير المخاوف فى البعض يرون فى الديمقراطية جسراً للوصول للسلطة وفقط وليس أسلوباً للحكم وللحياة فى المجتمع ، وممازالت مقررات مثل " تحالف قوى الشعب العامل " أوديكاتورية البرلمانية " تثير المخاوف وتقلل من مصداقية تلك القوى السياسية فى الديمقراطية .

المهمة العاجلة

والآن لا يتبلد الشعب المصرى من المعارضة المصرية بأقل من الاتفاق على خطة عمل من أجل انتخابات نوفمبر ١٩٩٥ ، ولم يبق عليها سوى شهر قليلة ، تضمن على الأقل توازن ضمانة إشراف القضاء الفعلى على الانتخابات وليس كما هو متبع حالياً حيث يتواجد القضاء باللجان الرئيسية العامة فقط - فى حين تجرى عملية الاقتراع الفعلية باللجان الفرعية .

إن الاتفاق والإصرار على تلك الضمانة فقط - فى مقابل المشاركة فى الانتخابات - وموقف جماعى وموحد أمر ممكن وفى قدرة ومصلحة قوى المعارضة جميعها .

نحن بحق فى عام ١٩٩٥ أمام مفترق طرق - والإشارات الحمراء - وصقارات الإنذار تدوى وتترالى .. واعتقد أن هذا العام هو القطار الأخير

أحمد طاهر

خليل حسن خليل

واشتراكية للمستقبل

كذلك فإن النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي الذي كافع لمدة سبعين عاما ونجح نجاحاً باهراً ثم أخفق، علم كثيراً من الاشتراكيين في العالم كيف تتجسد النظرية في تنظيم اجتماعي-اقتصادي قوي، لهذا لم يكن غريباً أن يؤمن أغلبهم بتفسير السوفيت الذين أنجزوا عدة خطط للتنمية وأوصلت الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق درجة من التصنيع لم نعد أرى من عام ٢٠٠٠ تقارب بما حققه الغرب في سنة.

وكانت قوة السوفيت العسكرية هي العامل الحاسم في هزيمة ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.

ولاشك أن الجندي السوفيتي كانت تدفعه وطنيته، ولكن كثيراً من باحثي الحرب العالمية الثانية قرروا أن حماس الجندي السوفيتي كان يرجع كذلك لأيدلوجيته الاشتراكية، التي جعلت من الوطن وطناً للجماهير العاملة قلك أرضه ورأساله ولم تعد قلكها القلة الرأسمالية المستغلة.

وفي تحليله لأخطاء التجربة وسقوط النظام يقول إن النظام السوفيتي ابتعد عن أن يكون نظاماً حقيقياً للجماهير قلك أكثرتها توجيه الحكم والإشراف عليه. وقد افترض الحزب اقتراضات كثيرة أصبحت جزءاً من فلسفته في تطبيق الاشتراكية، وتسك بحرفيتها دون تطوير، فقد افترض أولاً أن الحزب يمثل الطبقة العاملة ولكن التجربة العملية أوضحت أن تركيب الحزب لم يكن كذلك من الناحية

فرصة النقاش

وفاعتزال المثقفين من الجماهير في ندواتهم واجتماعاتهم الهادفة للتغيير الاجتماعي ظاهرة مرفوضة. المثقفون لن تصبح أفكارهم مخلوقات حية تسمى بين الناس ما لم تتلفها الجماهير وتناضل من أجل تحقيقها...

وهكذا يفعل هو فلا يفوت أي فرصة دون أن يشرح مصطلحاً، أو يعتد مقارنة واضحة بين فكرتين يرى أنهما تلتبسان أحياناً في أذهان البسطاء، لأسباب شتى... يقول: «والثورة، أو التغيير الاجتماعي (الثورة تختلف عن العنف، فالثورة هي عملية التغيير والعنف وسيلة واحدة فقط من وسائلها) تتطلب أن تكون الجماهير هي الأداة الفاعلة في هذه العملية».

وهناك قوتان لاغنى عنهما لإحجاز الثورة- التي لا تتناقض مع الإصلاحات المتصلة- قوة الجماهير المنظمة وقوة المثقفين الطمعيين».

في مقالته عن «النموذج السوفيتي وبناء الاشتراكية» الذي اقتبش به السلسلة، رفض الباحث ما يقوله البعض في تبرير سقوط الاتحاد السوفيتي من أن التجربة لم تكن اشتراكية بل كانت «رأسمالية دولة» وفي مقالة تالية يشرح لنا بتبسيط بلنغ ما هي رأسمالية الدولة.

مداخلات

الدكتور «خليل حسن خليل» باحث اشتراكي مناضل وأستاذ اقتصاد، وروائي استخدم بمهارة شكل الرواية التعليلية التسجيلية التي صدرت منها حتى الآن ثلاثية «الوسيلة» و«الوارثون» و«السلطنة»، ليصور ببراعة وعمق المراحل الرئيسية لتطور مصر في القرن العشرين بدءاً من العصر الملكي، متتبعا الأساليب المتنوعة التي استخدمتها الطبقات الشعبية في كفاحها ضد الاحتلال والاستغلال.

ولعله في رواياته تلك- كما في مقالاته الساتية عن الاشتراكية التي نشرت تباعاً في «المسار»- كان يقدم إجابته العملية وشهادته حول عزلة المثقفين عن الشعب واجتهاده الخاص للخروج من هذه العزلة، يقول في مقالته الأولى في السلسلة التي أشبنا إليها:

الواقعية أو التاريخية، وأن اتهامات البيروقراطية قد طفت على مسار الحزب، وحدث اغتراب للجماهير، فلم يعد لها قول في الحياة السياسية ولاتملك رأياً أو قراراً في المسائل الاقتصادية ومعنى ذلك هو غياب الديمقراطية الاشتراكية في التصوُّج السوفيتي بفعل بيروقراطية الحزب التي أدت إلى اغتراب الجماهير عن الحكم وعن وسائل الإنتاج والمنتجات وحدث ذلك في تناقض صارخ مع الأساس النظري للاشتراكية التي من المفترض أن تحقق أعلى وأكفأ نوع من الديمقراطية حين تضع عنصرها الأساسي موضع التنفيذ ألا وهو الجانب الاقتصادي حيث تسيطر الجماهير على وسائل الإنتاج وتحقق المساواة الفعلية كما أن البيروقراطية والزعة الإدارية الأوامرية تتناقض تناقضاً صارخاً مع الدور الفاعل المبادر والحلاق الذي لعبته الجماهير الكادحة في بداية الثورة، في إنجازها وتأمينها.

وتناه في ضباب البيروقراطية الحزبية ذلك المذاق الذي استمتعت الجماهير به في أول الثورة، ثورتها التي ألغت استغلال الإنسان للإنسان..

كذلك تحمّد التشقيف الحزبي للشيوعيين السوفيت ولم يتطرق طبقا للمتغيرات الواقعية الهائلة التي أحدثتها الثورة الاشتراكية، وبقي تعريف الطبقة العاملة في مواد هذا التشقيف مقصوراً على الطبقة العاملة الصناعية بينما أن التاريخ يقول لنا:

«إن الإصلاح يمكن أن يتسع لغربا وواقعا ليشمل الطبقة العاملة كلها بما فيها العاملون في قطاع الخدمات، ويشمل كذلك الفلاحين، بل يمكن طبقا لمتطلبات الثورة أن يشمل البرجوازية الصغيرة، الذين تشمل دخولهم مع العمال، بل أحيانا تقل عنهم ولهم مصلحة في تغيير النظام الرأسمالي».

كذلك غاب تشقيف الجماهير بالثقافة الاشتراكية، هذا التشقيف الذي يخلق جمهوراً ينافع عن نظام سياسي اقتصادي يتمشقه، ويفخر بالانتساب إليه، ويضمن له تحقيق المثل العليا التي ناضلت الأجيال طويلاً لتحقيقها، ولا يمكن للثقافة أن تنتج ثمراتها إلا بوجود روح من الثقة والود بين الممارس للتشقيف، وبين المتلقي للثقافة، فهذا الأخير يتفعل حقاً بما يلقى إليه ويستوعبه ويعيه حينما يعتقد أن من ينقل له الثقافة يمثل مصالحه الحقيقية وأن هناك رابطة عضوية بينهما، بهذا يمكن أن تتولد الثقة بينهما،

ويؤتي التشقيف أكله، ويخلق مواطناً يشعر بأن النظام نظامه، وينافع عنه بكل عزم، ولا يقف متفرجاً، والنظام يتصدع وهذا ما حدث..

وما لم يقله الدكتور خليل هو أن البيروقراطية الحزبية كانت قد أخذت تراكم الثروات وتضع من نفسها طبقة جديدة فوق الشعب هي أبعد ما تكون عن القلوة له في بناء الاشتراكية التي كانت قد أخذت تتصدع حيث انفتح الباب لنمو الرأسمالية من جديد في أحشاء النظام الاشتراكي.

وفي مقاله عن الملكية الاشتراكية يشير الباحث بطريقته التعليمية البسيطة الواضحة إلى حقيقة أن الربح هو الهدف الأول بالنسبة للرأسمالية، إذن فإن إنتاج أكبر يضمن الحصول على ربح أعلى، ومن ثم يتسبب الإنتاج الوفير في حدوث أزمات معروفة في الإنتاج الرأسمالي هي أزمات ركود، فالإنتاج الوفير لا يقابله طلب كاف على المنتجات، وتبقى السلع متراكمة دون أن تباع، وتتسبب في بطالة لملايين العمال في الاقتصاديات الرأسمالية.

وبهذا يتعطل أعلى عنصر في المجتمع الإنساني وهو الإنسان، ولا تستفيد ملكاته الخالقة بسبب البطالة..

وحينما تمسك القلة بخناق الجماهير في مجال السياسة والاقتصاد فالمجتمع كله يصبح خاضعاً لها تشكل اقتصادياً واجتماعياً لخدمة أهدافها، بل إن نفوذها يتسرب إلى تشكيل ثقافة المجتمع لتسهيل لها سيطرتها على ميداني الحكم والإنتاج وحين تراكمت أسباب الضعف في النظام الاقتصادي الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي لم يراجعه الحزب ذلك الضعف بتصورات جديدة كانت:

«تتطلب دراسات تطويرية لأنظمة الملكية والحوافز فإذا وجد أن الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثلاً ستدفع الاقتصاد الوطني من حيث البناء والكفاية فلا بأس من إدخال جرعات منها مسيطر عليها حتى لا تنجم عنها الأضرار السابق الإشارة إليها، فنحن في ظل اقتصاد اشتراكي منظم، مؤسساته وثقافته اشتراكية، يمكن أن نوجه القطاع الخاص فيه لخدمة التنمية الاشتراكية بقيادة القطاع العام، وهذا يمكن أن يضيف استثماراً وأداءً اقتصادياً في المجالات التي لا يعمل فيها القطاع العام كما تفعل بعض الحكومات في الدول المتخلفة.

هكذا فعلوا في الصين، ويرهنا على

سياسة ذكية واعية، وحققوا أقصى معدل للتنمية على مدى التاريخ الإنساني سواء في الاقتصاديات الاشتراكية أو الرأسمالية حوالى ١٤٪ سنوياً).

ولا مراء أن الملكية الاشتراكية هي الأصل، وهي الهدف النهائي، ولكن ليس ضرورياً أن يتم ذلك في عجلة ولكن مع الوقت ومع ترسيخ الفكرة والثقافة الاشتراكية.

ويحدد الباحث القوى الثلاث المسترلة عن سقوط الاتحاد السوفيتي في الرأسمالية والرجعية والحيانة وهي القوى التي تشن الحرب الضروس على الاشتراكية منذ البداية.

والرأسمالية والرجعية قائمتان ونشطتان من قبل أن يوجد الاتحاد السوفيتي. وبأتى العنصر الثالث وهو الحيانة باعتباره عنصراً حاسماً لدليل أن الرأسمالية والرجعية عجزتا حتى الآن عن إسقاط النظام في دولة صغيرة تعيش -جغرافياً- تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية وهي كوبا.

ويقدم الباحث شواهد كثيرة على تورط كل من جورباتشوف وبلتسين في عملية تفكيك الاتحاد السوفيتي.

والحق أنه من أكبر مصادري البيروقراطية في الحزب هي أن يقفز إلى قياداته مثل هذا النمط الجورباتشوفى والبلتسينى بصفة خاصة.

وقد أطلق بلتسين العنان مؤخراً لقوى تباشر عملية تدمير أقوى من الحيانة، أطلق الفساد والمافيا والدعارة والصوص، واغتيال مشروعات الدولة وبيعها برخص التراب..

ومن القضايا الأساسية في علاقة الاشتراكيين بالجماهير تبرز قضية الدين التي تستخدمها القوى الرجعية كسلاح ضد الاشتراكيين بهدف عزلهم عن الجماهير بالإحاح على اتهامهم بالإلحاد وإنكار الأديان.

وينبه الباحث إلى أن الماركسية ليست ديناً يراد له أن يحل محل الأديان سواء أة أو غير سواء، والاشتراكية هي نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على تحليل علمي يؤدي للقضاء على الرأسمالية ومواقفاتها، وإقامة نظام يحقق العدل والمساواة والحرية والكرامة للإنسان، أي أن هناك اختلافاً معرفياً مبدئياً بين الاشتراكية والأديان وإن كان هذا الاختلاف لا ينفي اشتراكهما في مثل عليا تبثني كرامة الإنسان وسعادته.

ويشرح الباحث كيف أن الاستخدام المكثف لمصطلح الاقتصاديات السوق أصبح

بديلاً للاشتراكية التي هي نقيض الرأسمالية ، ولكن لا تذكر كلمة الرأسمالية كثيراً فهذه الأخيرة مكروهة من دوائر جماهيرية غفيرة ، هي جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الذين تكثر الكلمة عندهم بالمطالمة الاجتماعية واستغلال الإنسان للإنسان ، وكذلك تنتشر فيها البطالة والأمراض الاجتماعية العضال .

ورغم ذلك فالسوق موجود في النظامين الرأسمالي والاشتراكي لأن أي نظام للإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد فيه من دراسة للطلب وتوجيه الموارد والقوى المادية والبشرية .

والقول بأن الاقتصاد الاشتراكي ليس به سوق وصف غير دقيق وربما تسبب فيه أن فكرة التخطيط أدمنت في الاشتراكية الأمر الذي أدى إلى مساواة الاشتراكية بالتخطيط ، والسوق ينبغي أن يكون مرشداً للتخطيط الاشتراكي يعاونه لإجراء حساب دقيق للطلب وإنتاجاته سواء كان طلباً إنتاجياً أو استهلاكياً وهو أمر ضروري لأي صانع سياسة لكن تطبيق المركزية الديمقراطية في التجارب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا لم يلتفت لإنشغال تجربة السوق الاشتراكية التي تضع مصلحة الجماهير الغفيرة نصب عينها على عكس السوق الرأسمالية التي تستهدف الحصول على أكبر ربح للملاك المشروعات ولو على حساب المجتمع وهو ما بات واضحاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهيئة أمريكا والشركات المتعددة الجنسية على العالم . وقد أصبحت السوق الرأسمالية كما كانت في الأصل غاية تفرض أسعار السلع والخدمات فيها بالطريقة التي تعود بأقصى الأرباح على المشروع الخاص الرأسمالي .

ويستخلص الباحث بعض أهم الدروس من التجربة السوفيتية مؤكداً أن سقوط التجربة لا يعني سقوط الاشتراكية بل هو مجرد سقوط تجربة عظمتها البيروقراطية وغياب الديمقراطية وتغيب الجماهير وهزال التشقيف الاشتراكي وفقدان الثقة بين الحزب والجماهير ، والتعجل بتحويل كل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة دون إعداد للجماهير والمؤسسات نفسها .

بمضال إلى ذلك كله المحصار الامبريالي الذي لم يتوقف لحظة واحدة ضد الاتحاد السوفيتي سواء بدعمه للبيض المعادين للثورة في الحرب الأهلية في بداية انتصار الثورة أو عن طريق الدعاية المضادة الموجهة ضد الاشتراكية عن طريق

الإعلام والثقافة أو سباق التسلح

وسوف يبقى الصراع قائماً بين الاشتراكية والرأسمالية لأنه صراع وجود أو عدم .

ويخشتم الباحث مقالاته متبائلاً لأنه بالرغم من اختفاء الاتحاد السوفيتي والضرابات الموجعة التي تلقتها الحركات الاشتراكية في العالم إلا أنهم في وضع موات بدرجة أكبر من الاشتراكيين القدامى فهم لا يبدؤون من فراغ ، فهذه دروس التجربة السوفيتية وهناك الاشتراكية ترفع أعلامها الحفاقة في شرق آسيا في الصين (ربع البشرية) ، في فيتنام وكوريا ، وفي أمريكا اللاتينية وفي كوبا ، وهناك الأحزاب الاشتراكية التي تصدر الانتخابات في أوروبا . والمثقفون في كل قارات العالم .

ولا شك أن هذه العوامل جميعها تدعو المناضلين الاشتراكيين في بلادنا للتفاؤل ولكنها تدعوهم أكثر للاجتهاد والابتكار ومعرفة الواقع على حقيقته حتى يكون نضالهم من أجل بناء الاشتراكية وجراحتهم في الدعاية لها في أوساط الجماهير الكادحة قائمين على أرض صلبة .

إن التصورات الجديدة عن الاشتراكية لا يمكن أن تقترب من الواقع وتعمل فعلها فيه إذا ما جاءت بنت العمل النظري الخالص ، بل لا بد أن تسرى فيها روح الواقع والخبرة الغيائية والنضالية للطبقة العاملة والكادحين بعامة ، وفي هذا الصدد لابد أن نتذكر أن العمل النظري الضخم الذي قام به ماركس في القرن التاسع عشر وفي تشريحه للنظام الرأسمالي وإبراز دور الصراع الطبقي ، فيه كان يستقي أفكاره ويطورها من المعرفة الحسية بهذا المجتمع ، وقد طرأ أنكاراً أساسية له في ضوء أعظم الأحداث التي هزت أوروبا والعالم في نهاية القرن التاسع عشر وهي كومونة باريس ، وأن ماركس لم يكتب عن المجتمع الاشتراكي المرجو إلا كتابات عامة جداً ، وعليها نحن الذين عاصرنا التجارب الاشتراكية على امتداد المعمورة أن نكون جزءاً حياً من الكتبية العالمية التي تنظر للمجتمع الاشتراكي وتعمم الخبرات والدروس في ظل إمكانية غير مسبوقة في التسارع الحديث للوصول إلى الاشتراكية سلمياً وعن طريق الديمقراطية وهو ما لم يشر إليه الباحث في مقالاته المهمة رغم تأكيد المستعمر أن الاشتراكية هي الديمقراطية الحقيقية .

كذلك فإن فكرة السوق الاشتراكية

التي يشغل بها المناضلون والاقتصاديون الاشتراكيون في كل مكان الآن هي موضوع يحتاج إلى اجتهادات الاقتصاديين المصريين والعرب ، وربما سوف تكون أخرج من غيرنا - في زمن تتداخل فيه العلوم - إلى ربط السوق الاشتراكية نظرياً على الأقل الآن - بالإعلام والثقافة . إذ لا يخفى علينا أننا المسيطرة الجبهة المتزايدة للإعلام تخلق أذواقاً وتقتنع للناس احتياجات هي غالباً ليست ضرورية باعتبار أن الإعلام في النظام الرأسمالي يهمل وثيق الصلة بالاحتكارات الكبرى ، ويستطيع الاشتراكيون أن يقدموا تصورات ومشاريع عمل لإعلام اشتراكي ديمقراطي ينهض على التعدد الحقيقي حتى في إطار الاشتراكية في المستقبل .

وفي دراسة للباحث الأمريكي توماس وسكوف عن اشتراكية السوق في شرق أوروبا توصل إلى خلاصة أساسية مؤداها : « إن السياسات الديمقراطية تحظى بأهمية كبرى لنجاح مشروع سوق اشتراكية ديمقراطية ، وهي أهمية تفوق مالها بالنسبة للسوق الرأسمالية حيث يقدم لنا التاريخ نماذج لأن تصاديات رأسمالية ناجحة ومزدهرة في ظل غياب الديمقراطية . وبالمقارنة مع الأشكال الديمقراطية للرأسمالية فإن اشتراكية السوق الديمقراطية تستدعي دوراً حاسماً لابد أن تلعبه الدولة حتى تخدم أهداف عدالة التوزيع .. » .

وقد برهن الباحث في استعراضه لتجارب أوروبا الشرقية الناعية إلى بناء السوق الاشتراكية كيف أن تلك البلاد التي عرفت التراث الديمقراطي ونشأت فيها - لأسباب تاريخية - بذور مجتمع مدني هي الأقرب إلى النجاح والأقدر عليه في الظروف الراثة وبعد سقوط الحكم الشمولي وبيروقراطية الأحزاب الشيوعية ونزعائها الإدارية المركزية الأوامرية .

وهنا يبرز تأكيد الدكتور خليل على فكرته المركزية - الصحيحة في عمومها - وهي أن الديمقراطية الحققة هي الاشتراكية يبرز هذا التأكيد كتبسيط ينحى جانباً بصورة ضمنية أهمية وضرورة الديمقراطية في مرحلة النضال من أجل الاشتراكية لا فحسب لأن غياب الديمقراطية في التجارب الاشتراكية كما شرح ذلك بتفصيل وذكاء ، كان أحد المعال الرئيسية في هدم التجربة حين غيب الجماهير وأسقطها في اللامبالاة ، ولكن أيضاً لأن الديمقراطية في ذاتها هدف فضلاً عن كونها أداة تنسج ملكات الإنسان ، وتبني المواطن الإيجابي ذي العقل الناقد والروح الاستقلالية .

ولن تكون الديمقراطية المنشودة في مرحلة التمثال من أجل الاشتراكية في وطننا بعيدا عن قدرتنا على ابتكار أشكال لإدارة النائية الجماعية لمشروعات إنتاجية وتعاونية يمكن أن يؤسسها الاشتراكيون حين يشتد عودهم ، ويكونون قادرين على التعامل مع هذا الشكل القائم من أشكال الملكية إضافة إلى جهودهم في مواقع العمل الأخرى في القطاعين العام والخاص من أجل ديمقراطية الإدارة وجماعتها.

ولن يبنى الاشتراكيون المصريون تصوراتهم عن الإدارة الديمقراطية للمشروعات على فراغ فهناك التجربة الخاصة التي استحدثتها الناصرية لإشراك العمال في مجالس الإدارات والتي حطمتها البيروقراطية والطفيلية . المهم في كل هذا العمل الصراع أن يضع الاشتراكيون نصب أعينهم تنشيط المبادرات القاعدية حتى لو كانت بسيطة وأولية للبناء عليها وتوسيع قاعدتها والمشروع الاشتراكي هو بالضرورة مشروع ديمقراطي علماني يحترم الدين ولا يجعله أساسا للسياسة ، يدعو حرية الفكر والاعتقاد وللمدرسة واحدة لكل المصريين تلتقي أشكال الازدواج في التعليم ويصون الحريات العامة ويحمي دور العبادة ومحارسها - أو عدم ممارستها - كجزء من الحرية الشخصية التي تصورها ولا يسمح بالمساس بها ، بل أنه يفتح أمام كل الناس عن طريق المساواة في شروط العيش - كل الأبواب لكي يذهبوا إلى الحد الأقصى الذي تحلمهم إليه ملكاتهم وطموحاتهم وكدهم دون قيد . نستكون سيطرة الإنسان الحقنة على مصيره سيطرة كاملة حين يتحرر من الحاجة والخوف من المستقبل ، حين يتوفر له التعليم والغذاء والعمل والصحة والسكن والأمن والثقافة والترفيه والرياضة دون تفرقة حتى يأتي اليوم الذي يستغنى فيه البشر بصورة داخلية حقيقية عن الشهور بالحاجة إلى التملك ، ويتحررون تحرراً فعلياً من عبادة الملكية ولكن هذا لا يعني بالضرورة اختفاء كل أشكال الملكية الخاصة على إطلاقها التي سرور يفكر الاشتراكيون في ختم الصراع أشكالاً لإدارتها والسيطرة عليها لصالح المجتمع كله الذي ستلعب الملكية العامة والتعاونية هما أساس الملكية فيه الذي سيعظم تنظيم الانتاج الحديث القائم على العلم والتكنولوجيا ثروته تفيض عن حاجة الناس جميعاً لأنه سيستغل

الموارد والثروات الطبيعية استخداماً أمثل لا إهدار فيه ولا تبذير.

وستوفى بنهض النظام القانوني الاشتراكي على فصل السلطات والنظام السياسي على تداول السلطة والتمدد إذ يحى الكادحون برضاهم الكامل وبحمية مؤسسات المجتمع الاشتراكي وينافحون عنها ، وقد تقوم المنافسة بين أكثر من حزب أو ائتلاف أحزاب اشتراكية لأن الصراع لن يختفي ، الذي سيختفي تدريجياً هو القنصر العدائي بين رأس المال والعمل ، وسيعمل صراع من أجل أفضل أداء لتطوير المجتمع.

وفي هذا الصدد سوف تستفيد الطبقة العاملة والكادحون بعمامة من الخبرات الطويلة المتراكمة في الصراع ضد الرأسمالية على امتداد المعمورة ، وبهجماع الطبقة العاملة والكادحين في بناء مؤسسات ضخمة سواء النقابات أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني أو حتى أشكال التعاون الإنتاجي والخدمي ولهذا كله فإن بعض التسييسات التي لجأ إليها الدكتور خليل لم تكن دقيقة ولا مفيدة بسبب طابعها الاختزالي والتجريدي أحياناً مثل القول بأنه في الرأسمالية حيث تسيطر طبقة على الجزء الأكبر من الثروة والإنتاج والدخل وهي قلّة يترواح عددها بين ٥٪ و ١٠٪ من السكان في معظم بلدان العالم الرأسمالي وتترك الباقي صرعى الجوع والتخلف والبطالة وهو ينسب في هذا التسييس الاختزالي أن الطبقة العاملة والكادحين عموماً في صراعهم ضد سطوة رأس المال استطاعوا أن ينفذوا إلى جانب الحقوق الديمقراطية حقوقاً اجتماعية متزايدة خاصة في بلدان العالم الرأسمالي المتقدم ، وأن هناك طبقة وسطى كبيرة - صحيح أنها تتأكل الآن - لكنها مع الكادحين شريك لا يستهان به في الثروة وأن كانت ميولها وتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية تنطوع عادة إلى الرأسمالية وإعادة إنتاجها إلى الاشتراكية.

ويكرر الباحث أكثر من مرة أن الحزب الشيوعي الأمريكي ممنوع قانوناً لكي تستقيم الصورة التسييسية ، وهو أمر غير صحيح فالحزب الشيوعي الأمريكي حظي بالوجود القانوني عبر نضال طويل وبحكم من المحكمة العليا وأمينه العام «حاس هول» وهو يلعب الآن دوراً بارزاً في بناء ما يسمى بالحزب الثالث الذي يقدم برنامجاً بدلاً عن الجمهوريين والديمقراطيين الذين تداولوا السلطة منذ نهاية القرن الماضي ، صحيح أن الحزب محاصر شأنه شأن كل قوى اليسار الأخرى لكن المحاصر شأنه والمنع القانوني شيء آخر. إن التسييس لا ينبغي أن يتجاوز عن بعض الحقائق منها أن الماركسية فلسفة مادية

وأنها بذلك تنتمي إلى سلاله طويلة من الفلسفات المادية التي عزفتها البشرية منذ عهود اليونان إلى منذ تطلعت الإنسان ، وأنها لا تناقض الدين لأنها ليست ديناً ولكنها تنطلق من أساس معرلى يختلف جذورها عن الأساس الميتافيزيقي الذي ينطلق منه الدين ، والقول بأن الاشتراكية هي أقرب للفلسفات المادية - أي الراقية العلمية إلى المثل العليا والمقاصد الأساسية الخيرة لكل الديانات قول صحيح عموماً ، لكن لابد أن يكون واضحاً للجمهور الذي لا يجوز ولا يستقيم - نضالاً - مصادمة معتقداته الراسخة - كما يقول الباحث.

إن الدين لا يقدم حلولاً جذرية واقعية لمشكلاته ولا يتضمن في ذاته إجابات شافية على أسئلته وقضاياها ، والا فلماذا نعترض على شعار «الإسلام هو الحل» ولماذا لا يلجأ الاشتراكيون إلى النظريات الدينية بدلاً من منهجهم العلمي المادي العائلي .

لا بد أن يكون واضحاً في العمل الأيديولوجي والثقافي للاشتراكيين أن القرآن حلال أوجه وأن هذا القول للإمام على بن أبي طالب قد ثبتت صحته في الممارسة العملية سواء في اقتتال المجاهدين في أفغانستان أو في السودان أو الجزائر ، إن مهمة الاشتراكيين وهي تتجاوز ذلك إلى دراسة وتطوير الاتجاهات العقلانية التحررية الواقعية

في الثقافة العربية الإسلامية وتسلط الأضواء عليها مع تأكيد أن الإسلام هو المسلمون.

وبعد ، هذه مجموعة أفكار تسعى لإبقاء الباب مفتوحاً للنقاش حول مستقبل الاشتراكية حتى لا تصبح المسامحة الجادة للدكتور خليل حصن خليل مجرد مجموعة مقالات ولعل ما وعد به من كتابة عن مستقبل الاشتراكية أن يكون بالإضافة لهذه الأفكار الأولية بداية لحوار واسع بين الاشتراكيين لبلورة مشروعهم ثم تفصيله في كل ميدان حتى يكون برسمهم الدعاية له بقلب جامد وعقل مفتوح . كما يقول سمير أمين : إن البشرية تقف أمام خيارين لا ثالث لهما : إما الاشتراكية أو البربرية.

ويواجه الاشتراكيون مؤسماً صعباً كما يقول الفلاحون وكما يحلو للنضال الشيوعي المخضرم «مارسيل شورازي» المصري ذي الأصل الإيطالي أن يقول ، وقد خرج مارسيل من مصر مطروداً على أيدي البوليس السياسي دين أن يفقد الثقة أبداً في أن المستقبل للاشتراكية وفي المرسوم الصعب نحن أخرج ما نكون للابتكار والخيال والتضامن.

من الحماقة .. إلى المسخرة !

العلاقة بين حكومتنا السنية ، وكافة المنظمات الشعبية والديمقراطية ، وفي مقدمتها منظمات حقوق الإنسان ، هي من النوع الذي ينطبق عليه المثل الشعبي الذي يقول: « لا باجك ولا قادر على بعدك » 1.

فالحكومة لا تحب هذه المنظمات ، لأنها تفسد أنفها فيما لا يعنينا ، وتتزعزع لنفسها حق تلقي شكاوى المواطنين من كل إهدار لحقوقهم المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وفي الدستور ، وفي القوانين القائمة ، ابتداءً من إعلان حالة الطوارئ ، إلى المعاملة السيئة في أقسام الشرطة ، ومن الاعتقال الإداري إلى التعذيب في السجون والمعتقلات ومن التضيق على الصحف ومصادرة الكتب إلى تزوير الانتخابات ، وهي كلها من الصدقات المستورة ، التي تعودت الحكومة أن تقدمها لشعبها الكريم يسناها ، دون أن تعرف بذلك يسراها ..

ولأن منظمات حقوق الإنسان ، لا تحترم رغبة الحكومة في ستر صدقاتها ، وتتطفل عليها ، وتحصيها وتشرها في تقارير ، وتضع عليها بذلك ثواب الصدقة المستورة ، فقد كرهتها وزارة الشؤون الاجتماعية ، ورفضت الاعتراف بها ، أو منحها أية شرعية قانونية ، ولما سئلت الدكتورة " أمال عثمان " عن السبب في ذلك ، قالت: دى منظمات خيصة !

ولأن الدفاع عن حقوق الإنسان ، وتشجيع إنشاء المنظمات غير الحكومية قد أصبح أحد مبادئ النظام العالمي الجديد ، وشرطاً من شروط منع المعونات والقروض .. ولأن المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان ، جزء من حركة عالمية نشطة تحظى برعاية الأمم المتحدة ، فإن الحكومة لم تستطع أن تبعد المنظمات المصرية العاملة في هذا المجال ، حتى لا يتهمها أخذ بالخروج عن الخط الذي يسير فيه قطار النظام العالمي الجديد ، فيشطب ماتلقاد من معونات وقروض ، ويلقى بها من السبسة.

وهكذا سمحت حكومتنا السنية لهذه المنظمات - التي لا تحبها ولا تقدر على بعدها - بالعمل بشكل عرني ودون أي حماية قانونية في انتظار الوقت المناسب الذي تدرجها فيه ضمن قائمة الذين يحصلون على صدقاتها المستورة!

ومع أن أحداً لا يعرف متى يأتي هذا الوقت المناسب إلا أن المبرر الذي تستند إليه الحكومة في حملاتها شبه الدورية على منظمات حقوق الإنسان ، أخذ يتطور ، من سن إلى أسوأ ، وبعد أن كانت تتهم تقاريرها بالكذب والافتراء ، وبالتواطف مع الارهابيين والمتطرفين ، أصبحت تتهم هذه التقارير بالعمل ضد المصلحة الوطنية ، وتتهم حركة حقوق الإنسان - على الصعيد العالمي - بالتدخل في الشؤون الداخلية لمصر ، وبالمعدوان على استقلالها الوطني ، وبالعزل لحساب الامبريالية الأمريكية ، التي تسعى لتطويع الإرادة المستقلة لحكومتنا الوطنية.

ولامعنى لذلك إلا أن الحكومة تتصور أن الاستقلال الوطني يعني استقلالها بحكم شعبها بالطوارئ والتعذيب وإهدار حقوق المواطنة ، دون أن يكون من حق أحد من رعاياها أن يحتج على ذلك ، وإلا كان خائناً يعمل ضد المصلحة الوطنية .. ودون أن يكون من حق أحد في الخارج أن يشهر بذلك ، وإلا كان يتدخل في الشؤون الداخلية ، ويعمل لحساب الامبريالية الأمريكية التي تتخذ منها حكومتنا الوطنية مواقف عدا مشهورة !

ولامعنى له ، إلا أن المعركة التي تشنها الحكومة ضد منظمات حقوق الإنسان ، قد انطلقت من الحماقة .. إلى المسخرة !

